تقرير مراقبة
الانتخابات البلدية والاختيارية
للعام 2025
من منظور جندري

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنّ الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس المواقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير مراقبة
الانتخابات البلدية والاختيارية
للعام 2025
من منظور جندري

عمل مشترك

إعداد:
المحامية منار زعيتر
المحامية جودي فتفت

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2025

قائمة المحتويات

المقدمة 6

الفصل الأول: السياق العام لانتخابات العام ٢٠٢٥ 8
أولاً: السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان 8
ثانيًا: المشهد العام للبلديات في لبنان 10
ثالثًا: الإطار القانوني للانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025 11

الفصل الثاني: السياق العام الخاص بمشاركة النساء السياسية في لبنان 15
أولاً: المعايير الدولية الخاصة بالمشاركة السياسية للنساء 15
ثانيًا: لمحة عن أوضاع النساء في لبنان 17
ثالثًا: تحولات المشاركة السياسية للنساء في لبنان 20

الفصل الثالث: الانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠٢٥ 23
أولاً: استطلاع رأي الناخبات اللبنانيات 23
ثانيًا: استطلاع رأي المرشحات للانتخابات البلدية 40
ثالثًا: استطلاع رأي الأحزاب السياسية 69
رابعًا: استطلاع رأي القائمقامات/المحافظ 85
خامسًا: استطلاع رأي المرشحات للانتخابات الاختيارية 90

الفصل الرابع: المخالفات الخاصة بالانتخابات وتأثيرها على النساء 93
أولاً: أبرز المخالفات 93
ثانيًا: تأثير المخالفات على النساء 94
ثالثًا: أمثلة لمخالفات وضغوط استهدفت نساء 95

الفصل الأخير: الخلاصة والتوصيات 100
أولاً: الخلاصة 100
ثانيًا: التوصيات 102

المقدمة

شهد لبنان في العام 2025 استحقاقًا انتخابيًا مهمًا تأجل مرات عدّة. فقد أرجأ البرلمان اللبناني، بتاريخ 25 نيسان 2024، الانتخابات البلدية للمرة الثالثة، ما أدى إلى تمديد فترة ولاية المجالس المنتخبة في 2016 حتى أيار 2025. وأثارت هذه السلسلة من التأجيلات، التي بدأت في العام 2022 وتكررت في العام 2023، مخاوف جدية بشأن الحوكمة المحلية والديمقراطية في لبنان. وعُزيت هذه التأجيلات إلى التحديات السياسية والاقتصادية المستمرة والقيود المالية وعدم الجاهزية الإدارية والمخاوف الأمنية. ولطالما شهد لبنان، في تاريخه الحديث، تأخيرات كبيرة في مواعيد الانتخابات البلدية، إذ إنها لم تُجرَ سوى ستة انتخابات بلدية خلال السنوات الاثنتين والسبعين الماضية.

وكعادتها منذ العام 1996، تراقب "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" (لادي) الاستحقاقات الانتخابية المختلفة في لبنان، أي النيابية والبلدية والنقابية والجامعية، واضعةً في صلب أولوياتها تعزيز الشفافية وكشف الانتهاكات والدفع نحو إصلاحات ديمقراطية. وتعمل الجمعية على مراقبة الانتخابات من المنظور الخاص بمشاركة النساء إدراكًا منها لأهمية المساواة والعدالة بين الجنسين في الحياة السياسية، وانطلاقًا من أن المشاركة المتكافئة للنساء هي مقياس أساسي لديمقراطية المجتمعات والأنظمة. وقد أصدرت الجمعية تقريرها الأول بشأن مراقبة الانتخابات البلدية من منظور جندري في العام 2016 [1]، وتبعته بتقرير عن الانتخابات النيابية للعام 2018 [2]، ثم تقرير ثالث عن الانتخابات النيابية للعام 2022. [3] وأضاءت هذه التقارير على العقبات والفجوات التي تواجهها النساء، وعرضت بالتفصيل التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تقيّد مشاركتهن في الحياة السياسية.

ومع انتخابات العام 2025، تطلق الجمعية تقريرها عن عملية مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية من منظور العدالة والمساواة بين الجنسين. ولهذا التقرير دلالته بسبب السياق العام للانتخابات في ظل ما يشهده البلد من أحداث، وبسبب زيادة ملحوظة في عدد النساء الفائزات أفرزتها هذه الانتخابات، إذ فازت 1331 نساء بعضوية المجالس البلدية، وهو ما يشكّل زيادة بنسبة 100% مقارنةً بالعام 2016. هذه الزيادة تستدعي قراءة هذا الواقع وتفكيك الديناميات المؤثرة في المشاركة السياسية للنساء على المستوى المحلي.

يستعرض القسم الأول من التقرير، بفصليه الأول والثاني، المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الإطار القانوني الخاص بالانتخابات، والوضع العام الخاص بالنساء في لبنان. ينطلق هذا القسم من إدراك التأثير المباشر للسياق العام في مجمل الاستحقاقات، ولاسيّما الانتخابية التي تشكّل مساحة مركزية في أي فعل سياسي. فيما يركز القسم الثاني على نتائج الرصد، ويكشف تجارب المرشحات والناخبات، بالإضافة إلى رصد مواقف الأحزاب وممارساتها، كما القائمقامات. ويُختتم التقرير بتوصيات عملية من شأنها مساعدة الجهات الفاعلة على تطوير المقاربات والآليات والأدوات لتعزيز المشاركة السياسية للنساء في الحكم المحلي.

[1] للاطلاع على التقرير: https://tinyurl.com/3k3shuys

[2] للاطلاع على التقرير: https://tinyurl.com/3vr3xezf

[3] للاطلاع على التقرير: https://tinyurl.com/4urhdv8t

منهجية تطوير التقرير

اعتمد التقرير منهجية شاملة لمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025، تعكس التحديات والتحولات التي طرأت على السياق اللبناني منذ الانتخابات المحلية الماضية في العام 2016. وجرى تطوير هذه المنهجية بالاستناد إلى تجربة مراقبة الانتخابات النيابية في العام 2022، وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية الانتخابات المحلية، والأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية والمناطقية التي تؤثر في مشاركة النساء

واستندت المنهجية إلى استخدام أدوات كمية ونوعية متعددة، بهدف تقديم قراءة معمّقة لواقع المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات البلدية للعام 2025، وصوغ توصيات عملية من شأنها دعم مسار التغيير نحو مشاركة عادلة وشاملة في الحكم المحلي.

جرى تشكيل فريق مؤلّف من 41 مراقبًا ومراقبة تلقّوا تدريبًا متخصصًا في المفاهيم المتصلة بحقوق النساء والعنف السياسي والإطار القانوني الناظم للانتخابات، وتوزّعوا جغرافيًا لتغطية جميع المحافظات والأقضية. وتم تطوير استبيانات محدثة تضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة.

أجرى فريق المراقبة مقابلات معمّقة مع مجموعة متنوعة من النساء، شملت 207 مرشحات (فائزات وخاسرات ومنسحبات)، و1025 ناخبة من خلفيات عمرية وجغرافية مختلفة، إضافةً إلى 45 سيدة ترَّشحن للانتخابات الاختيارية. كما استهدفت المقابلات ممثلي وممثلات 9 أحزاب سياسية و8 سيدات يتولين مناصب القائمقامات

وشملت المراجعة المكتبية الدراسات والقوانين والتقارير الرسمية وغير الرسمية، وتحليل أداء بعض الجهات المعنية بالعملية الانتخابية، مثل القائمقامين والأحزاب السياسية، لاستطلاع حجم التزامها بإجراءات تراعي إدماج النساء وضمان مشاركتهن الفعّالة.

أما على المستوى الكمي، فاعتمدت المنهجية على بيانات رسمية من وزارة الداخلية والبلديات تتعلّق بعدد المرشحات والفائزات، نسب المشاركة، وعدد اللوائح التي ضمت نساءً

وفي هذا السياق، نشير إلى أن محدودية الموارد البشرية وضيق الوقت لم يسمحا باستهداف عينة أوسع من النساء. كما أن التقرير لم يتناول كل التفاصيل المتعلّقة بمسار الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025، كتحليل أسباب عزوف النساء عن الترشح لهذه الانتخابات، أو تحليل صورة المرأة في الإعلام خلال فترة الانتخابات. هذه قضايا أساسية في فهم المشهد المرتبط بمشاركة النساء السياسية، لكنها تتطلّب منهجية خاصة وأدوات بحث مختلفة.

ويستند أيضًا هذا التقرير إلى تقارير "لادي" التي رافقت المرحلة التمهيدية وأيام الاقتراع خلال الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025، وكذلك إلى التقرير العام الذي أطلقته الجمعية بكل ما يتصل بالقضايا البنيوية المتعلّقة بالمخالفات.[4]

[4] للاطلاع على التقرير: https://tinyurl.com/4a6yz32e

الفصل الأول:
السياق العام لانتخابات العام ٢٠٢٥

تُجرى الانتخابات البلدية في لبنان في ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معقّدة، تتسم بتأثيرات مباشرة على مسار العملية الديمقراطية ومشاركة المواطنين. يبدأ هذا الفصل باستعراض السياق العام في البلد وما يشمله من متغيرات مؤثرة، ثم استعراض واقع البلديات من حيث أدوارها وصلاحياتها والتحديات التي تواجهها، وصولاً إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عملها. ويساعد هذا العرض على فهم البيئة التي تجري فيها الانتخابات، بما في ذلك العوامل المؤثرة على مشاركة النساء وفرصهن في المنافسة والتمثيل

أولًا: السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان

اتسم المشهد العام في لبنان، منذ تاريخ إجراء الانتخابات البلدية الماضية في العام 2016، بارتفاع نوعي في حدّة الأزمات السياسية والاقتصادية. وبفعل هذا التراكم للأزمات والانهيارات، أصبح لبنان من الدول العشر الأولى عالميًا التي شهدت التراجع الأكبر في أداء الحوكمة، كما يحتل المرتبة السادسة الأدنى عالميًا في مؤشر الصلابة الاقتصادية، والمرتبة الثانية قبل الأخيرة عالميًا في مؤشر القدرة على تحمّل الديون.[5] وفي العام 2024، صنّف مؤشر الدول الهشة (Fragile States Index) لبنان في المرتبة 23 عالميًا.[6]

في تشرين الأول 2019، انفجرت موجة غير مسبوقة من الغضب الشعبي، إذ خرج مئات الآلاف من اللبنانيين واللبنانيات في مختلف المناطق، مطالبين بحلول للأزمات المعيشية والاقتصادية، ومن ثم بتغيير النظام السياسي القائم على الطائفية والزبائنية والمحاصصة، والدفع نحو بناء دولة قائمة على مبادئ المواطنة والعدالة وحقوق الإنسان.

لاحقًا، تدهورت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل حاد، وتراكمت الأزمات المالية والنقدية والاجتماعية، إلى أن بلغت ذروتها فيما وصفه البنك الدولي بـ"الكساد المتعمّد" في العام 2022. وأسهم انهيار العملة الوطنية والارتفاع الفاحش في الأسعار وانهيار القطاع المصرفي في دفع فئات واسعة من اللبنانيين إلى ما دون خط الفقر.[7] وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 40% في العام 2020، وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، كما يعمل أكثر من 77% من العاملين في الاقتصاد غير النظامي.[8]

---

[5] تحديات التنمية في لبنان: المسار المتعثّر نحو الإصلاح، الإسكوا 2023. https://tinyurl.com/58fb8vpn

[6] يُقيّم هذا المؤشر الدول بناءً على 12 مؤشرًا فرعيًا تشمل: تهديدات الأمن، تشرذم النخب السياسية، الاستياء الجماعي، التدهور الاقتصادي، التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، هجرة الأدمغة، شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان وسيادة القانون، الضغوط الديموغرافية، اللاجئين والنازحين، والتدخلات الخارجية. https://tinyurl.com/yw3dcdya

[7] وفقًا لتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، الذي زار لبنان، تتحمّل الدولة اللبنانية، بما في ذلك مصرف لبنان، مسؤولية مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بفعل التركّز المروّع للثروة في القمة، والسياسات الضريبية غير العادلة، والإهمال المزمن لقطاعات التعليم العام والرعاية الصحية، فضلاً عن ضعف نظام الحماية الاجتماعية. https://docs.un.org/ar/A/HRC/50/38/Add.1

[8] مسح مشترك لمنظمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزي. https://tinyurl.com/2hb8adpp

وفي وقت كانت فيه البنى الاقتصادية والاجتماعية تعاني من الضعف الشديد، جاءت جائحة "كوفيد-19" لتفاقم من سوء الوضع ومن تآكل ما تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية.[9] وأدى إعلان التعبئة العامة، في 15 آذار 2020، إلى تفكك الزخم الشعبي لانتفاضة 2019، في ظل تدابير الإغلاق العام وحظر التجوال.[10]

وجاء انفجار مرفأ بيروت، في 4 آب 2020، ليشكّل لحظة مفصلية كشفت عن عمق الفساد وسوء الإدارة والإهمال المزمن في مؤسسات الدولة. وقد أدّى هذا الانفجار إلى تدمير واسع شمل نصف العاصمة، ونتج عنه مقتل مئات الأشخاص وإصابة الآلاف،[11] ناهيك بالخسائر الاقتصادية والاجتماعية.[12]

وتعاقبت، خلال هذه الفترة، الأزمات السياسية. فبعد استقالة الحكومة في 10 آب 2020، عاش لبنان مرحلة طويلة في ظل حكومة تصريف أعمال استمرت لأكثر من سنة بسبب عدم التوافق على تشكيل حكومة جديدة، قبل أن ينجح هذا التوافق في 10 أيلول 2021. ثم، اعتبارًا من 1 تشرين الثاني 2022، دخلت البلاد فراغًا رئاسيًا استمر لأكثر من عامين، نتيجة فشل القوى السياسية ومجلس النواب في انتخاب رئيس للجمهورية، رغم الدعوات المتكررة لعقد جلسات انتخابية

وفي العام 2023، تصاعدت الحرب الإسرائيلية على لبنان بشكل غير مسبوق، إذ قُتل نحو أربعة آلاف شخص بحسب التقديرات الأولية. وتم توثيق انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب، شملت هجمات متعمدة أو عشوائية مفترضة على صحافيين ومدنيين، بالإضافة إلى استخدام واسع النطاق وغير القانوني للفوسفور الأبيض في مناطق مأهولة بالسكان.[13]

في خضم هذا الانهيار المتعدد الأبعاد، شهد لبنان محطتين انتخابيتين برلمانيتين في 2018 و2022. ففي 2018، جرت الانتخابات النيابية بعد تأجيل دام لنحو خمس سنوات (2013–2018)، وجاءت المحطتان الانتخابيتان في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية مؤثرة، وتزامنتا مع تطور قانوني تمثّل باعتماد قانون انتخابي جديد قائم على النسبية، للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات النيابية اللبنانية.

ورغم أن النسبية كانت مطلبًا إصلاحيًا أساسيًا، فإن طبيعة القانون الهجينة أفرغتها من مضمونها، نتيجة عوامل عدة، أبرزها حجم الدوائر الانتخابية واعتماد الصوت التفضيلي، ما أثّر في سلوك الناخبين ونتائج الاقتراع، فاستمرت هيمنة القوى السياسية التقليدية والأقطاب الطائفية[14]، وإن تمكّن مرشّحون ومرشّحات من خارج تلك القوى من الفوز باسم انتفاضة 17 تشرين 2019 وقوى التغيير (نحو 12 نائبًا). ورغم أهمية المحطتين الانتخابيتين، فإنهما لم تكونا

[9] https://tinyurl.com/54myyyby

[10] The Socioeconomic Impact of COVID-19 on Lebanon: A Crisis Within Crises, June 2020
https://tinyurl.com/4v29bedk

[11] كان للنساء نصيب كبير من تداعيات انفجار مرفأ بيروت. بحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 51% من السكان المتضررين "يُعرفون على أنهم أسر تعيلها نساء، و8% من المتضررين هنَّ نساء مسنّات يعشن بمفردهن".
https://arabstates.unwomen.org/en/digital-li

[12] تقرير هومن رايتس ووتش، https://www.hrw.org/ar/report/2021/11/12/379416

[13] تقرير هيومن رايتس ووتس، التقرير العالمي، 2025، لبنان. التقرير العالمي 2025: لبنان | Human Rights Watch

[14] "لادي"، تقرير مراقبة الانتخابات النيابية 2018: https://tinyurl.com/3wspyxxy

ديمقراطيتين بالمعنى الأوسع والأعمق للمفهوم. وأكّدت ذلك المخالفات الجسيمة التي وثّقتها تقارير "لادي". وإن كانت هذه المخالفات بحد ذاتها خطيرة، فإن الأهم أنها لم تكن استثناءً عابرًا أو نتيجة ظرف آني، بل جاءت انعكاسًا لبنية نظام سياسي وقانون انتخابي غير مؤهلَين لإرساء ديمقراطية تمثيلية عادلة وشفافة وفعالة.[15]

ثانيًا: المشهد العام للبلديات في لبنان

يُطرح موضوع اللامركزية حلاً سياسيًا لمشاكل لبنان الاجتماعية والاقتصادية، إذ تملك اللامركزية القدرة على ضمان تنمية مجتمعية أدقّ وأكثر فاعلية. وتُعدّ البلديات الجهاز الأقرب إلى المواطنين والأقدر على تلبية احتياجاتهم. وتجسّد البلديات مبادئ اللامركزية الإدارية، حيث تتيح لها اتخاذ القرارات بشكل مستقل مع الخضوع لإشراف السلطات المركزية. يضمن هذا الهيكل قدرة البلديات على تلبية احتياجات مجتمعاتها وتعزيز الحوكمة والتنمية المحلية. إلا أن العوائق التي تحدّ من فعالية العمل البلدي كثيرة ومتنوعة.

يتمثّل التحدي الأول في الإطار القانوني الناظم للبلديات، وهو المرسوم الاشتراعي رقم 118/1977 (قانون البلديات) وتعديلاته، ولاسيّما القانون رقم 665/1997. هذا القانون لم يُعدَّل ليلبّي الاحتياجات المتعلّقة بتوسيع إطار دور البلديات ووظيفتها

وبحسب قانون البلديات، تتنوع مسؤوليات البلديات وتؤثر بشكل كبير على حياة المواطنين. فهي تؤدّي دورًا أساسيًا في تطوير البنية التحتية وإدارة النفايات وتقديم الخدمات العامة مثل الماء والكهرباء. إلى جانب هذه الخدمات الأساسية، تسهم البلديات بشكل كبير في التخطيط العمراني والصحة العامة، وتنظّم المؤسسات المسجلة وتحافظ على البيئة وتتحكم بالمخاطر الصحية لضمان رفاهية المجتمع المحلي.[16]

ومع ذلك، فإن هذه الصلاحيات الواسعة ظاهريًا محدودة عمليًا وتخضع لإشراف مركزي. ورغم منح البلديات مستوى معيّنًا من الصلاحيات، فإن هناك قيودًا كبيرة على قدرتها على ممارسة هذه الصلاحيات باستقلالية. فالرقابة والتدخّل المركزي، مثل تدخّل القائمقام أو وزير الداخلية والبلديات أو المحافظين المعيّنين من الحكومة المركزية، غالبًا ما يقوّضان جوهر اللامركزية، ما يجعلها شكلية أكثر من كونها فعلية. ونتيجة لذلك، تفشل البلديات في لبنان في تحديد مصيرها بنفسها ومعالجة الاحتياجات الخاصة لمجتمعاتها المحلية، ما يُبقي الفوائد المحتملة للّامركزية غير محقّقة.[17]

وفي سياق متصل، تعاني البلديات من ضعف كبير في مواردها المالية والبشرية بسبب محدودية التحصيل. وقد تركت الأزمة الاقتصادية أثرًا بالغًا على عمل البلديات، حيث انخفضت إيراداتها المحلية بشكل كبير، ما أدى إلى عجزها عن تسديد الرواتب أو تنفيذ المشاريع الأساسية،

[15] "لادي"، تقرير مراقبة الانتخابات النيابية 2022: https://tinyurl.com/ycer526j

[16] Understanding Municipal Elections in Lebanon, LCPS, Zeina Helou, Konrad-Adenauer Stiftung

[17] Local Governance in Lebanon: The Great Mirage, Hossein Cheaito, May 18, 2023, https://timep.org

فيما واجه الصندوق البلدي المستقل عجزًا حادًا. وأمام هذا الواقع، اتجه بعض المجالس المحلية إلى الاعتماد على المساعدات العينية أو دعم منظمات المجتمع المدني، غير أن غياب إطار مؤسساتي منظّم لهذا الدعم ساهم في زيادة هشاشة الإدارة المحلية، وكشف قصور النموذج المركزي عن تلبية احتياجات الحكم المحلي.[18]

بالتوازي، يفتقر عدد كبير من البلديات إلى الكفاءات البشرية المؤهلة لرسم السياسات التنموية التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية المحلية. وتعاني غالبية البلديات من غياب أنظمة متخصصة في إعداد الموازنات وإدارة المشاريع، مما يضعف قدرتها المؤسسية ويحدّ من فاعلية صلاحياتها القانونية. ونتيجةً لذلك، تصبح هذه الصلاحيات شكلية وغير قابلة للترجمة إلى خدمات فعلية على أرض الواقع، حتى في الحالات التي تتوفر فيها الموارد بدرجة معقولة.

ثالثًا: الإطار القانوني للانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠٢٥

لا تقتصر الإشكاليات عند حدود صلاحيات البلديات، بل تتعداها إلى جوهر آلية انتخاب المجالس البلدية. تنطوي الانتخابات البلدية في لبنان على سلسلة من التحديات التي تعكس عمق الإشكاليات المحيطة بهذا الاستحقاق، الذي لا يزال غامضًا، من حيث النظام المتوقع اعتماده والآليات التي يُنتظر تطبيقها.[19] ومن أبرز التحديات التي فرضتها الانتخابات الأخيرة هو "تشريع اللحظة الأخيرة"، الأمر الذي يقوّض صدقية أي انتخابات يفترض حصولها وفقًا لنظام قانوني معروف مسبقًا يتيح لجميع المرشحين والمرشحات الوقت الكافي لتنظيم أنفسهم، ويسمح للناخبين والناخبات بتكوين صورة واضحة عن اللوائح المتنافسة كي يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم عن دراية ومعرفة. وعليه، فإن طرح تعديل النظام الانتخابي قبل أيام معدودة من انطلاق الانتخابات البلدية في 4 أيار 2025 أدّى، بحدّ ذاته وبمعزل عن مضمونه، إلى المسّ بالاستقرار التشريعي والحدّ من صدقية الانتخابات، مما عرّض العملية الانتخابية برمتها للتشكيك.[20]

وعلى مستوى القانون الخاص بالانتخابات البلدية، ثمة ترابط وثيق بين الإطارين النيابي والبلدي، إذ لا يوجد قانون مستقل خاص ينظّم الانتخابات البلدية. ووفقًا للمادة 16 من قانون البلديات، تسري على الانتخابات البلدية أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب، في كل ما لا يتعارض مع أحكام قانون البلديات.[21]

---

[18] لامركزية الإدارية في لبنان: مسار الإصلاح، التحديات، وآفاق التطبيق، حزيران 2025، https://re-co-de.com

[19] إشكالية الانتخابات البلدية المقبلة في لبنان... أي نظام يحكمها ووفق أي آليات ستجرى؟ الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات، 2022، https://lb.boell.org/ar

[20] بيان لـ "المفكّرة القانونيّة" بشأن الانتخابات البلدية: دفاعًا عن الديمقراطية في وجه "الزيّ ما هي" ، 23 نيسان 2025.

[21] "قدّم عدد من النواب اللبنانيين مقترحات قوانين لإصلاح النظام الانتخابي البلدي، تنوعت في أهدافها ومقارباتها. في العام 2010، اقترح النائب سامي الجميل مشروعًا يتضمن اعتماد التمثيل النسبي، كوتا نسائية بنسبة 30%، وانتخاب مباشر للرئيس ونائبه، إلا أنه لم يُقر. كما قدّم الوزير زياد بارود عام 2009 مشروعًا مشابهًا تبنّاه مجلس الوزراء، شمل كوتا نسائية بنسبة 20% وإصلاحات إجرائية، لكنه تعثر بسبب ضيق الوقت. وفي العام 2023، طرح النائبان بولا يعقوبيان وياسين ياسين مشروعًا يهدف إلى التمثيل النسبي مع تصويت تفضيلي، تمثيل متساوٍ بين النساء والرجال إصلاح الانتخابات البلدية في لبنان". السُبُل إلى الحوكمة المحلية الديمقراطية، زينة سامي الحلو، https://www.lcps-lebanon.org

بناءً على ذلك، تنصّ الفقرة الأولى من المادة 21 من القانون رقم 665/1997 على أن "ينتخب أعضاء المجلس البلدي بالتصويت العام المباشر وفقًا للأصول المنصوص عليها في قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وفي هذا القانون". وتُجرى الانتخابات البلدية في لبنان وفق النظام الأكثري وعلى درجة واحدة، وهو من أبسط الأنظمة الانتخابية، حيث يفوز المرشح أو اللائحة التي تنال أكثرية الأصوات.

ويشكّل هذا النظام استثناءً من أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44/2017، الذي يعتمد النظام النسبي، إذ نصّت المادة 125 من هذا القانون على استمرار اعتماد النظام الأكثري في الانتخابات البلدية، ما يُحيل، عمليًا، على القانون رقم 25/2008، الذي نظّم الانتخابات على أساس النظام الأكثري، والذي كان معمولاً به في الانتخابات البلدية والاختيارية حتى العام 2016.

إن العودة إلى النظام الأكثري المعتمد في القانون رقم 25/2008 لا يخلو من الإشكاليات، إذ يُعيد إنتاج التمثيل التقليدي ويحدّ من فرص التغيير السياسي والتنوّع التمثيلي، ولاسيّما بالنسبة إلى المجموعات الأكثر هشاشة. وتتفاقم هذه الإشكاليات عند مقاربتها من منظور جندري، إذ تشكّل القوانين والأنظمة الانتخابية، إلى جانب البنى المؤسساتية الناظمة للعملية الانتخابية، الإطار الحاكم لمشاركة النساء ترشيحًا وانتخابًا. وتظهر الأدبيات المقارنة أن هذه الأطر ليست محايدة جندريًا، بل قد تؤدّي طبيعتها وآليات تطبيقها إلى تقييد مشاركة النساء أو الحدّ من فعاليتهن السياسية.

وتظهر التجارب الدولية المقارنة أن أنظمة التمثيل النسبي توفّر فرصًا أفضل للنساء للترشح والفوز، مقارنةً بالانظمة الأكثرية أو الأنظمة المختلطة. ففي الدول ذات السياقات الاجتماعية أو الثقافية التقليدية، ساهم اعتماد النظام النسبي في رفع معدلات تمثيل النساء في المجالس المنتخبة. ويُعزى ذلك إلى ميل الأحزاب، ضمن هذا النظام، إلى تقديم قوائم انتخابية أكثر تنوعًا، تتضمّن مرشحات، بهدف جذب شرائح أوسع من الناخبين والناخبات

كذلك، يُعدّ النظام النسبي أكثر مرونة في إدماج تدابير داعمة، مثل الكوتا الجندرية، ما يسهّل على الحركات النسوية التأثير في تشكيل اللوائح وضمان حضور نسائي داخلها. ويسمح هذا النظام بقيام أحزاب صغيرة أو منصات سياسية تركّز على قضايا محددة، منها قضايا النساء والمساواة والعدالة الاجتماعية، ما يوسّع الهامش السياسي للمرشحات ويدعم بروز قيادات نسائية جديدة.[22] وتجدر الإشارة إلى أن نظام التمثيل النسبي الذي طُبّق للمرة الأولى في العام 2018 قد شجّع عددًا أكبر من المرشحات على الترشح، ولاسيّما من خارج المنظومة التقليدية، إذ لم يعد الفوز يعتمد على الأكثرية المطلقة في دائرة واحدة. مع ذلك، لم يتحقق تقدم كبير في تمثيل النساء، إذ إن عدد النساء المنتخبات ارتفع من 4 في 2009 إلى 6 في 2018، ثم إلى 8 فقط في انتخابات 15 أيار 2022، أي ما نسبته 6.25% من إجمالي المقاعد (128 مقعدًا).

إضافةً إلى الإشكاليات العامة للنظام الأكثري، فهو يفرض أيضًا قيودًا مضاعفة على مشاركة النساء في الانتخابات. إذ تميل الأحزاب السياسية، في ظل هذا النظام، إلى دعم المرشّحين

[22] HANDBOOK FOR MONITORING WOMEN'S PARTICIPATION IN ELECTIONS, Published by the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR)

"الأوفر حظًا" بالفوز، وهم غالبًا رجال يتمتعون بالنفوذ المحلي والعلاقات الزبائنية والخبرة المتراكمة ضمن منظومة السلطة. كما أن بقاء بعض أعضاء المجالس البلدية في مواقعهم لفترات طويلة يعزّز من فرص إعادة انتخابهم، ما يصعّب خرق اللوائح من جانب وجوه نسائية، خصوصًا من خارج الأطر التقليدية للنفوذ. وتجدر الإشارة إلى الموقف الواضح لبعض الأحزاب، مثل "حزب الله"، بعدم قبول فكرة مشاركة النساء السياسية لأسباب عقائدية، وذلك بمعزل عن شكل النظام والقانون الانتخابي

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال التحديات المرتبطة بمسألة تنظيم الإنفاق الانتخابي. فالانتخابات البلدية تُنظَّم في ظل فراغ تشريعي بسبب عدم تطبيق مسألة سقف الإنفاق الانتخابي. وبذلك يُترك الإنفاق بلا ضوابط حقيقية، ما يكرّس التفاوتات بين المرشحين والمرشحات، وهو ما يؤثر بشكل مضاعف على النساء بفعل هشاشتهن الاقتصادية

تحدٍّ آخر يتمثّل في عدم تطبيق الفصول القانونية المتعلّقة بتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، رغم ورودها الصريح في القانون النافذ، حيث يبقى تطبيق هذا المبدأ والمعيار شكليًا بسبب عدم وجود آلية للمساءلة في حال خُرق هذا المبدأ

وتتفاقم هذه المشكلات بسبب توقف عمل الآلية المعنية بالانتخابات البلدية، أي هيئة الإشراف على الانتخابات. ورغم أن المادة 11 من القانون رقم 25/2008 تنصّ على استمرار الهيئة في ممارسة مهامها، فإنها لم تُشكَّل بحجّة التحديات المالية والبشرية واللوجستية وغياب تشكيل هيئة بديلة. وهو ما يُعدّ تفسيرًا ملتبسًا واستنسابيًا للقانون، يضعف الشفافية ويفقد العملية الانتخابية أحد أدوات الرقابة الأساسية.

توزايًا، يفتقر القانون الانتخابي الحالي المطبّق في الانتخابات البلدية إلى نظام الحصص (الكوتا). وهو لا يفرض، بخلاف عدد من التجارب المقارنة، التزام اللوائح الانتخابية بحد أدنى من المرشحات. يوجد في أدراج مجلس النواب اقتراح قانون ينصّ على تخصيص كوتا بنسبة 30% من المقاعد في مجالس البلديات التي تضم 9 و12 عضوًا، وكوتا بنسبة 50% في البلديات التي تضم 15 و18 و21 و24 عضوًا. وسيؤدّي ذلك، بحسب اقتراح القانون، إلى تمثيل إجمالي للنساء يقدّر بنحو 40% في جميع البلديات.[23]

في هذا السياق، تؤكد "لادي" أن الكوتا هي أحد الإصلاحات الأساسية في أي مسار إصلاحي لتعزيز ديمقراطية الانتخابات، ولكنها تشدّد على عدم فصلها عن حزمة الإصلاحات البنيوية الخاصة بكل معالم القانون الانتخابي. وفي ظل المطلب باعتماد النظام النسبي بدون صوت تفضيلي ومع لوائح مقفلة، فإن الكوتا الأكثر ديمقراطية وفعالية هي كوتا الترشيح مع التناوب في ترتيب الأسماء على اللوائح (zebra system). هذه الصيغة تُوازن بين تعزيز تمثيل النساء واحترام آلية النسبية، وتتفادى إشكالية المقاعد المحجوزة في بلد طائفي. يشكّل اعتماد نظام الاقتراع النسبي مدخلاً أساسيًا لإرساء تمثيل عادل ومتوازن داخل المجالس المحلية. ويقتضي تطبيق النظام النسبي اعتماد الترشيح على أساس اللوائح، بما يتيح للناخبين التصويت على

[23] وقّع على اقتراح قانون الكوتا النسائية عشرة نواب، وهم النواب/النائبات: سيمون أبي رميا، سامي الجميل، هادي أبو حسن، الياس حنكش، بلال عبد الله، عناية عز الدين، ندى البستاني، راجي سعد، نجاة عون وحليمة قعقور. تمّ إعداد هذا الاقتراح من قبل خبراء في القانون و الانتخابات بالتعاون مع منظمة "فيفتي فيفتي" وبدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أساس البرامج والمشاريع الانتخابية لا على قاعدة العلاقات الشخصية أو الاعتبارات الزبائنية، التي غالبًا ما تطغى في الانتخابات المحلية.

وفيما يتعلّق بإحدى الإشكاليات المزمنة التي تكرّرت في الاستحقاقات الانتخابية المحلية، وهي إلزام المرأة بالترشّح في مكان قيد نفوسها بحسب قانون البلديات، فقد شهد هذا البند تعديلاً وحيدًا في العام 2017، أتاح للمرأة المتزوجة الترشّح في بلدتها الأم، وليس في بلدة الزوج فحسب. وقد صدر في هذا السياق تعميم عن وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار يقضي بتعديل البند 2 من المادة 25 من القانون رقم 665/1997 (قانون البلديات)، بحيث يُسمَح للمرأة المتزوجة الترشّح لعضوية المجلس البلدي في بلدتها الأصلية أو بلدة زوجها.

على صعيد آخر، يشكّل قانون المختارين الصادر في العام 1947 مع تعديلاته اللاحقة الإطار القانوني لعمل المختار في لبنان. يعكس القانون مقاربة تقليدية لدور المختار، ولم يتم تحديث هذا الدور بشكل يعزّز الحوكمة المحلية. وانطلاقًا من الفجوات التي تعتري قانون المختارين، تدفع "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" باتجاه عدم الإبقاء على هذا المنصب، بغاية الإصلاح الشامل لمنظومة الحكم الإداري على المستوى المحلي.

الفصل الثاني:
السياق العام الخاص بمشاركة النساء السياسية في لبنان

ينطلق هذا الفصل من تحديد المعايير الدولية التي تكفل للنساء الحق في المشاركة السياسية على قدم المساواة، باعتبارها المرجعية التي يُقاس على أساسها أداء الدولة والتزاماتها. ويستند بعد ذلك إلى قراءة شاملة لأوضاع النساء في لبنان، بما تحمله من تحديات بنيوية وفرص متاحة، لتوضيح السياق الذي تتبلور فيه أدوارهن السياسية. وفي ضوء هذين البعدين الدولي والوطني، يرصد الفصل في فقرته الثالثة التحولات التي طرأت على مشاركة النساء السياسية، مبرزًا الاتجاهات العامة ودلالاتها، وما تعكسه من فجوات أو مكاسب في مسار المساواة والعدالة بين الجنسين.

أولًا: المعايير الدولية الخاصة بالمشاركة السياسية للنساء

ضمن إطار ميثاق المستقبل المعتمد في العام 2024، تعهّدت الدول بضمان المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة وتوفير تكافؤ الفرص لها لتولي أدوار قيادية.[24] وجرى التأكيد أن هذه المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والفعّالة للمرأة في صنع القرار، ولاسيّما في مجالي السلام والأمن، تُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق السلام المستدام.[25]

هذا المسار قديم واتفقت عليه مختلف معايير حقوق الإنسان الدولية، التي لا تكتفي بالنص على حق النساء في المشاركة، بل تُلزم الدول باتخاذ تدابير ملموسة لإزالة العوائق البنيوية والثقافية والعملية التي تعرقل التمتع الفعلي بهذا الحق، مع ضمان بيئة انتخابية شاملة وآمنة ومتساوية

يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[26] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[27] المساواة الكاملة بين المرأة والرجل بالمشاركة في الحياة السياسية والعامة وصنع القرار. وتنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على حق المرأة في المشاركة، على قدم المساواة مع الرجل، في الحياة السياسية والعامة على جميع المستويات.[28] وتعترف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تعتمد نهجًا تقاطعيًا، بحق النساء ذوات الإعاقة بالمشاركة الفعلية في تسيير الشؤون العامة.[29]

[24] قرار الجمعية العامة 79/1، الفقرة 27 (ب).

[25] المرجع نفسه، الفقرة 40.

[26] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 1 (1) و 3.

[27] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 3.

[28] تنص الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، على تمتع النساء بحقوق متساوية في التصويت، والترشح، وتولي المناصب العامة دون تمييز في المواد 7 و8

[29] اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادتان 6 و29.

كذلك، تحظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التمييز العنصري في ميادين الحياة العامة.[30]

بدورها، شكّلت المؤتمرات العالمية الأربع التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن المرأة في مكسيكو (1975) وكوبنهاغن (1980) ونيروبي (1985) وبيجين (1995) محطات أساسية أسهمت في ترسيخ دور المرأة كفاعل رئيس في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل.[31]

وفي القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة ذات الصلة بأجندة المرأة والسلام والأمن، حث مجلس الأمن الدول على ضمان التمثيل المتساوي للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلّقة بمنع النزاعات وإدارتها وحلّها.

وأُدرج الحق في المشاركة السياسية ضمن أهداف التنمية المستدامة، ولاسيّما في الغايتين 5.5 و16.7، اللتين تهدفان إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة في صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والعامة، وتعزيز مؤسسات شاملة وتمثيلية.[32]

وقد تلقّى لبنان توصيات عدة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[33] ومجلس حقوق الإنسان[34] تتعلّق بمواصلة الجهود لتحقيق تمثيل منصف للنساء في المجالات العامة والسياسية، والإسراع باعتماد مشاريع قوانين تنص على تخصيص حد أدنى من الحصص للمرشحات في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وفرض جزاءات على عدم الامتثال

[30] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 5.

[31] إعلان ومنهاج عمل بيجين، الفقرات 1 و190 و192.

[32] https://sdgs.un.org/goals/goal16#targets_and_indicators

[33] https://tinyurl.com/3wtxsjp3

[34] https://docs.un.org/ar/A/HRC/47/5

ثانيًا: لمحة عن أوضاع النساء في لبنان

لبنان دولة طرف في عدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان[35]، وقد انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في العام 1997 بموجب القانون رقم 592 لسنة 1996، لكنه لا يزال يبدي تحفظات على مواد أساسية، ما يضعف من فعالية التزام لبنان بإلغاء كل أشكال التمييز.[36]

دستوريًا، تنص المادة السابعة من الدستور على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين اللبنانيين واللبنانيات، بينما تكفل المادة 12 حق تولّي الوظائف العامة على أساس الاستحقاق والجدارة من دون تمييز. وتؤكد مقدمة الدستور المعدّلة في العام 1990 التزام لبنان بالمواثيق الدولية. وأكد المجلس الدستوري في قرار العام 1997 أن هذه المبادئ ذات قوة دستورية كاملة.[37] وفي السياق عينه، تكفل المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية مبدأ سمو القانون الدولي على القانون الوطني.[38]

رغم أهمية هذه النصوص التي تؤطّر لالتزامات لبنان بشأن كفالة حقوق النساء، ورغم عدم تحفّظ لبنان على المادتين 7 و8 من اتفاقية سيداو الناظمة للمشاركة السياسية للنساء، يبقى التقدم المحرز محدودًا، إذ يحتل لبنان مراتب متدنية في المؤشرات العالمية للمساواة بين الجنسين[39]، منها المرتبة 142 في مؤشر التمكين السياسي للعام 2024 والمرتبة 128 في مؤشر النساء والسلام والأمن 2024-2023.[40]

إضافةً لذلك، ورغم أن الأزمات المتعددة التي يشهدها لبنان تطال جميع السكان، فإن آثارها مضاعفة على النساء، في ظل استمرار الفجوات الهيكلية في تحقيق المساواة وقصور السياسات الحمائية واستمرار وجود قوانين تمييزية. وتشكّل هذه العوامل مجتمعةً حواجز بنيوية تعرقل المشاركة المتكافئة للنساء في مواقع صنع القرار.

وما يجعل الوضع الحالي صعبًا هو الافتقار إلى البنية التحتية القانونية الداعمة التي يمكن أن تحمي النساء. صحيح أن البرلمان قد اعتمد في السنوات الماضية بعض التشريعات الإصلاحية،

---

[35] انضم لبنان الى سبعة من أصل تسعة اتفاقيات من اتفاقيات حقوق الانسان الأساسية.

[36] يتحفظ لبنان على المادة 9(2) بشأن الحقوق المتساوية في نقل الجنسية إلى الزوج والأطفال، والمادة 16(1)(ج) و(د) و(و) و(ز) بشأن المساواة في الزواج والحياة الأسرية)؛ والمادة 29(1) بشأن إدارة الاتفاقية والتحكيم في المنازعات. ولم ينضم لبنان إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

[37] تنص مقدمة الدستور اللبناني المعدّلة عام 1990 على التزام لبنان بالمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتؤكد الفقرة (ب) من المقدمة أن "لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما أنه عضو مؤسس وفاعل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء". كما تنص الفقرة (ج) على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحقوق والحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون أي تمييز أو تفضيل".

[38] على المحاكم أن تتقيد بمبدأ تسلسل القواعد. عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي, تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية. لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة الاشتراعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية.

[39] https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2024-07/gsp_june_2024.pdf

[40] https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2023/10/WPS-Index-full-report.pdf

لكن بقي وضع التشريعات في المجمل على حاله. إضافةً إلى قصور عام في جوهر القوانين الحمائية التي اعتُمدت لتوفير الحماية من بعض أشكال العنف الذي تتعرض له النساء.

يميّز النظام القانوني اللبناني بين نظامين قانونيين متوازيين: نظام قانون مدني يُطبَّق على الحياة العامة للمواطنين والمواطنات، ونظام قوانين دينية ينظّم الأحوال الشخصية وفقًا للطوائف، استنادًا إلى المادة التاسعة من الدستور.[41] وبموجب هذا النظام، يُقيَّد اللبنانيون واللبنانيات في وثائقهم الرسمية ضمن خانة طائفية محددة، ويخضعون لأحكام الطائفة التي ينتمون إليها. ورغم أن الزواج المدني معترف به قانونًا، لا يزال عقده داخل لبنان غير ممكن.[42] وينطلق التفويض المعطى للطوائف في مجال التشريع من الدستور اللبناني، وخصوصًا المادة 9 التي بقيت دون تعديل رغم التعديلات المتعددة التي طاولت الدستور منذ إقراره.[43] تؤطر هذه القوانين لمختلف الأحكام المرتبطة بالأسرة ضمن علاقات غير متساوية، وهي تُخضع النساء لوصاية الذكور داخل الأسرة، ما قد يمنعهن من الترشح أو يدفعهن إلى التراجع عن طموحاتهن السياسية، إضافةً لكونها تجسّد اللامساواة بين المواطنين والمواطنات، وحياد الدولة اتجاه التشريع في مجال الأحوال الشخصية، وتركه مجالاً حصريًا للطوائف.

أما قانون الجنسية اللبناني الصادر في العام 1925 فلا يزال يحرم النساء اللبنانيات من حق نقل الجنسية إلى أزواجهن وأولادهن، مما يؤدي إلى عوائق معيشية وقانونية خطيرة تمسّ مواطنة النساء وحقوق الأسرة ككل. كما أن قانون العقوبات اللبناني لا يزال يتضمن العديد من النصوص التمييزية ضد النساء.[44]

وقد اعتُمد القانون رقم 205 في كانون الأول 2020 الخاص بتجريم التحرش الجنسي، إلا أن الحماية التي يوفرها لا تزال محدودة.

ورغم إقرار القانون الخاص بحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري في العام 2014، لا يزال العنف ضد النساء منتشرًا. ورغم وجود خدمات موجهة إلى النساء ضحايا العنف، لا يزال النظام العام لحمايتهن يعاني من التشتت وعدم الاتساق. وتُعدّ محدودية الوصول إلى العدالة إحدى أبرز الإشكاليات، نتيجة انخفاض الوعي العام بالقوانين ذات الصلة وضعف الثقة بالمحاكم الدينية التي يُنظر إليها بوصفها غير منصفة.[45] وغالبًا ما تضطر النساء إلى التعامل مع جهات قضائية متعددة (مدنية وجزائية ودينية) في آنٍ واحد للحصول على حقوقهن، ما يؤدّي إلى تعقيد الإجراءات وزيادة الكلفة وطول أمد الدعاوى.[46]

---

[41] تشمل هذه الأحكام الخطبة وعقد الزواج وصحته وآثار بطلانه أو فسخه والنفقة والحضانة والولاية والوصاية وغيرها من المسائل. وبالنسبة لقضايا الإرث لدى الطوائف المسيحية، فقد تمّ تنظيمها في إطار قانون مدني هو "قانون الإرث لغير المحمديين" الصادر في العام 1959.

[42] https://tinyurl.com/2vhyxaws

[43] نصت المادة التاسعة صراحةً على أن "حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة، بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على ألا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام، وهي تضمن أيضًا للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية".

[44] تجرّم المواد 487 إلى 489 الزنا لكلا الجنسين، والمادة 541 التي تُجرّم الإجهاض بعقوبات مشددة. ورغم إلغاء المادة 522 التي كانت تسقط العقوبة عن مرتكب بعض أشكال العنف إذا تزوج الضحية، لا تزال المادتان 505 و518 تنصان على إعفاءات في حالات معينة. ولا يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي بشكل صريح

[45] http://www.kafa.org.lb/StudiesPublicationPDF/PRpdf-94-635951276749134776.pdf

وتواجه النساء في لبنان، لاسيّما الناشطات في المجال السياسي، أشكالاً متعددة من العنف السياسي، من بينها التهديدات والإساءات اللفظية والإلكترونية والتحرش الجنسي والاعتداء الجسدي ونشر الشائعات الجنسية. وتُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي إحدى الساحات الأساسية التي تُمارَس فيها هذه الانتهاكات، حيث تتعرض نسبة كبيرة من النساء السياسيات لحملات تشهير ممنهجة تستهدف السمعة الشخصية وتشوّه الصورة العامة للنساء. ويشكّل هذا العنف أحد أبرز التحديات أمام المشاركة السياسية للنساء، لما له من أثر مباشر على ثقة النساء بأنفسهن وشعورهن بالأمان وقدرتهن على الاستمرار في المجال العام من دون تعرّض للوصم أو الترهيب.

والنساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال بمرتين، ويحصلن على أجور أقل، وغالبًا ما يشغلن وظائف منخفضة الأجر أو غير مستقرة.[47] ورغم قدرتهن على إدارة الأعمال وتولّي مناصب إدارية، لا تزال نسب مشاركتهن الاقتصادية منخفضة، في ظل عوائق عديدة تحدّ من وصولهن إلى الموارد والخدمات المالية، من أهمها قوانين الإرث المؤثرة سلبًا في مكانتهن الاقتصادية.[48] ونظرًا إلى أن غالبية سوق العمل في لبنان غير نظامي[49]، فإن نسبة النساء في هذا القطاع مرتفعة جدًا. وتزيد أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر من محدودية فرصهن في العمل المأجور، الذي غالبًا ما يكون هشًا ومن دون حماية اجتماعية. ويتفاقم هذا الواقع مع استمرار قانون العمل المطبّق منذ العام 1946.

ويزداد هذا الواقع سوءًا بالنسبة إلى النساء الأكثر هشاشة، من لاجئات وعاملات مهاجرات ومزارعات ونساء من ذوات الإعاقة وكبيرات السن والنساء من أفراد مجتمع الميم-عين اللواتي يتعرّضن لأوجه متقاطعة من التمييز والعنف.

في ظل هذا الواقع القانوني، لا تزال الأعراف الأبوية والتوقّعات الاجتماعية المتجذّرة تؤثّر على المواقف العامة تجاه أدوار النساء في المجتمع. فالصور النمطية والنزعة الدينية المحافظة وأنظمة القيم المرتبطة بالشرف تحدّ من استقلالية النساء وتولّد مقاومة اجتماعية تجاه الإصلاحات النسوية في السياسات، كما تواجه النساء المدافعات عن التغيير الاجتماعي ردود فعل عنيفة أو رقابة أو تهميش.

[46] https://tinyurl.com/3s8etna7

[47] https://tinyurl.com/3hmxcudj

[48] Bardan, Ahmad, (Inheritance and Wills: A Study on The Internal Conflicts Of Jurisdiction and Laws In Lebanon) (June 9, 2022). http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4273283

[49] https://tinyurl.com/yt3fpb5x

ثالثًا: تحولات المشاركة السياسية للنساء في لبنان

وفقًا لتقرير صادر عن "لادي" تحت عنوان "استطلاع رأي حول القضايا الانتخابية في لبنان"، جاءت مسألة المشاركة السياسية للنساء في أدنى مستويات الأولوية لدى المشاركين في الاستطلاع، مما يعكس التحديات القائمة في الوعي المجتمعي والسياسي تجاه هذه القضية ومنذ العام 1953، تظهر الدراسات أن نسب مشاركة النساء في الاقتراع ظلت قريبة من نسبة الرجال، مع فارق ضئيل لا يتجاوز 2 إلى 3%. وعلى صعيد الترشح، بقيت نسبة النساء منخفضة للغاية، لا تتجاوز 3% من مجموع المرشحين، باستثناء انتخابات العام 2013 التي أُجّلت، حيث اقتربت هذه النسبة من 10%.

بعد انتهاء الحرب الأهلية، وبدء مرحلة ما بعد اتفاق الطائف في أوائل التسعينيات، شهدت البلاد اهتمامًا متزايدًا بتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة، في إطار وعود الإصلاح والديمقراطية التي رافقت ذلك الاتفاق. أسهم هذا المناخ السياسي في بروز العديد من المنظمات النسائية التي وضعت المشاركة السياسية على رأس أولوياتها.

شهدت انتخابات البرلمان اللبناني تطورًا تدريجيًا في تمثيل النساء؛ ففي الدورات الأولى بين 1953 و1962، كان عدد المرشحات ضعيفًا جدًا، تراوح بين واحدة وأربع من دون أي فوز. في 1963، عُيّنت امرأة واحدة في البرلمان بنسبة تمثيل بلغت 1%. وتكرر ذلك في 1991. في الدورات بين 1992 و2000، لم يتجاوز عدد النائبات 3 نساء من أصل 128 عضوًا. ارتفع العدد إلى 6 نساء في انتخابات 2005، ثم تراجع إلى 4 نساء في انتخابات 2009. وشكّلت انتخابات 2018 تحولاً نسبيًا، إذ شهدت ترشح 86 امرأة مقارنةً بـ12 في 2009، رغم أن الفوز اقتصر على 6 نساء فقط. وفي انتخابات 2022، شاركت نحو 100 امرأة كمرشحات بنسبة تقارب 18% من إجمالي المرشحين، وفازت 8 منهن بمقاعد في البرلمان (نحو 5.5% من إجمالي الأعضاء)، ما يمثّل زيادة طفيفة عن الدورة السابقة، لكنه لا يعكس تمثيلاً عادلاً.

على الصعيد المحلي، كان تمثيل النساء في المجالس البلدية بين 1953 و1975 منخفضًا جدًا ومقتصرًا على بعض البلديات. بعد الحرب، في الانتخابات البلدية الأولى في 1998، انتخبت 138 امرأة، وارتفع العدد إلى 220 في انتخابات 2004. رغم ذلك، بقيت نسبة النساء المرشحات والمنتخبات منخفضة نسبيًا عبر المناطق، حيث تراوحت نسب التمثيل بين 1% و5% بحسب المنطقة، مع تسجيل أعلى نسبة في بيروت بنحو 5.33%. وبينما تراجع تمثيل النساء في البرلمان في العام 2009 مقارنةً بالعام 2005، شهدت الانتخابات المحلية في 2010 ارتفاعًا ملحوظًا في عدد النساء، إذ تضاعف عدد المقاعد النسائية بنسبة 100% تقريبًا مقارنة بانتخابات 2004، مع وجود 1,346 امرأة مرشحة و536 امرأة منتخبة من أصل 11,474 مقعدًا. وفي انتخابات 2016، حجزت النساء 5.4% من المقاعد، أي 661 مقعدًا من أصل 12,139. كما شهدت المقاعد الاختيارية ارتفاعًا في عدد المرشحات من 141 في انتخابات 2010 إلى 381 في انتخابات 2016، ما رفع نسبة ترشح النساء من 2.3% إلى 4.7%. وارتفع عدد المرشحات الفائزات في هذه المقاعد من 39 في 2010 إلى 57 في 2016، أي من 1.5% إلى 1.9%..

في 2025، تظهر بيانات وزارة الداخلية والبلديات نسبة السيدات الفائزات في الانتخابات البلدية والاختيارية على الشكل التالي:

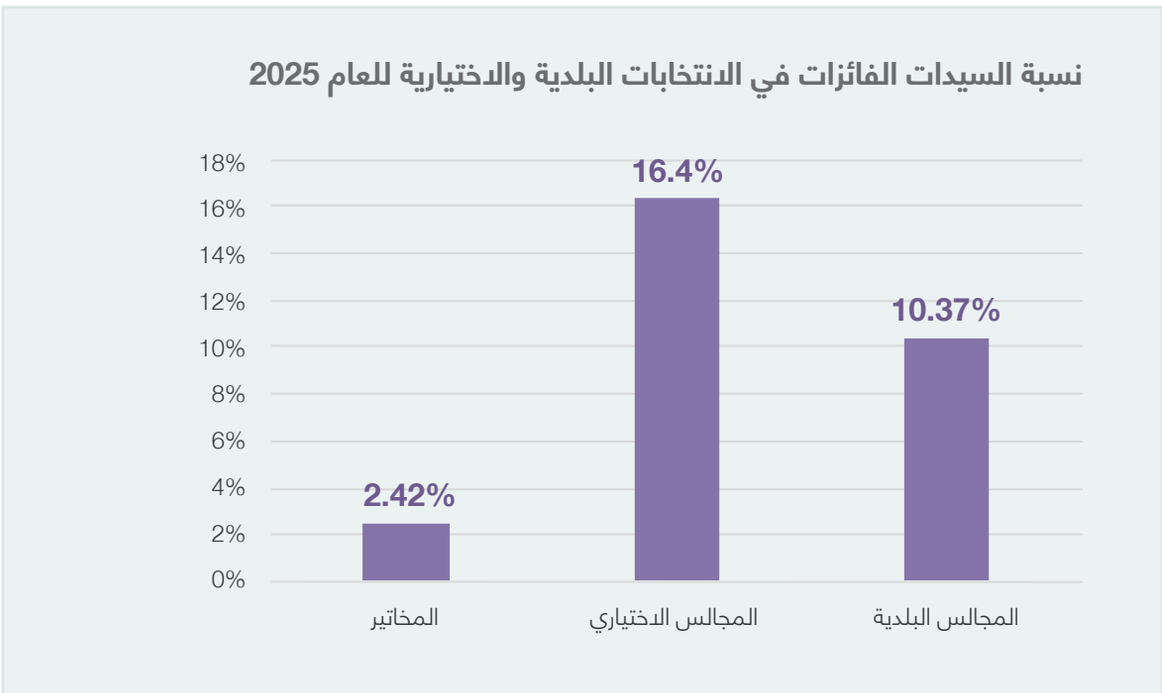

تجلّت مشاركة النساء السياسية كذلك على مستوى الأحزاب السياسية. لا توجد أرقام أو نسب دقيقة بشأن وجود النساء ضمن هذه الهياكل السياسية، وصحيح أنها بغالبيتها لم تشكّل فضاءات ديمقراطية محفِّزة للنساء، إلا أن هناك تحولاً ما تقتضي الإشارة له. فمن جهة، اعتمدت عدد من الأحزاب السياسية الكوتا الخاصة بقوائمها الانتخابية أو قواعدها التنظيمية، مثل حزب "الكتائب اللبنانية" الذي اعتمد نسبة 20% للكوتا النسائية في المكتب السياسي، ورفع نسبة الكوتا من 20% إلى 25% في قوائمه الانتخابية.[50] كما اعتمد "الحزب التقدمي الاشتراكي" نسبة 33% للكوتا النسائية في هيئاته القيادية. بدوره، اعتمد حزب "لنا" نسبة 50% للكوتا النسائية في قوائمه الانتخابية. في سياق متصل، تعززت الشراكة في السنوات الأخيرة بين عدد من المنظمات النسوية والأحزاب السياسية من خلال تبّني وتقديم عدد من اقتراحات ومشاريع القوانين الخاصة بقضايا مطلبية نسوية مثل الحماية من العنف الأسري أو التحرش الجنسي أو إقرار قانون يمنع تزويج الطفلات

ولم تقتصر مشاركة النساء على القنوات السياسية الرسمية، بل اتخذت أشكالاً مدنية وشعبية مختلفة. تجلى ذلك خلال السنوات الأخيرة في حراك صيف 2015، حيث أدّت النساء أدوارًا شاملة، من القيادة وصناعة القرار إلى التنظيم والمشاركة الميدانية، مرورًا بالتغطية الإعلامية وإنتاج المعرفة والخطاب السياسي، وصولاً إلى خوض المواجهات مع القوى الأمنية حيث تعرضن للعنف الجسدي والاعتقال. برز خلال الحراك خطاب نسوي نقدي ومتقاطع، حملت

[50] Political Parties' Positions on Women Quota in the Lebanese Parliament: Lessons from the Iraqi and Algerian Cases, Diamant Simon Youssef. https://tinyurl.com/4djhhazz

فيه النساء لافتة "النظام الأبوي قاتل"، مؤكدات أن مشاركتهن ليست جديدة وإنما مبنية على خبرات تراكمية في العمل العام. وأسهم تطور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الطبيعة الشاملة والشابة للحراك، في بروز دور النساء. إلا أن ذلك لم يمنع استمرار ممارسات تمييزية وعنصرية استهدفت النساء.[51] كذلك، شكّلت انتفاضة 17 تشرين الأول 2019 تجليًا مهمًا لمشاركة النساء اللواتي كنّ في الصفوف الأمامية واللواتي شكّلن نحو نصف المشاركين في الاحتجاجات في بيروت وطرابلس، ونحو ثلث المشاركين في مناطق أخرى مثل بعلبك والنبطية، وفقًا لتقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. رغم ذلك، واجهت النساء مقاومة ورفضًا في بعض المناطق. وشهد بعض التظاهرات تكرار حوادث تحرش لفظي وجسدي ضد صحافيات، وتعرّضت متظاهرات لحملات تنمر إلكتروني وجنسانية وسخرية.[52]

على مستوى آخر، لا يمكن إغفال الأدوار التي أدّتها الحركة النسوية في إدماج حقوق النساء من ضمن الكثير من المطالب الحقوقية والوطنية. ومن أبرز الأمثلة، المطالبة بالكوتا النسائية من ضمن حزمة الإصلاحات الانتخابية التي تناضل من أجلها المنظمات المدنية.

يبقى أنه، وعلى أهمية كل هذه المسارات، فهي لا تزال غير حاضرة. منذ بدايات القرن العشرين، شكّلت النساء في لبنان قوة فاعلة في الحركات الوطنية والسياسية والاجتماعية، حيث انخرطن في النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والمنظمات المدنية، وكنّ جزءًا أساسيًا من النضال ضد الاستعمار، والحركات المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والمبادرات الهادفة إلى تعزيز صمود المجتمعات. ومع ذلك، ظلّت مساهماتهن مغيّبة عن كثير من السرديات التاريخية والروايات السياسية الرسمية، إذ انشغل التأريخ السائد في لبنان بتوثيق أدوار النخب الذكورية وقيادات الطوائف، متجاهلاً العمل النسائي أو حاصرًا إياه في الهامش ومعتبرًا إياه نشاطًا غير رسمي. ولا توجد حتى اليوم منصة وطنية موحّدة أو جهد منسّق لجمع شهادات النساء ومساهماتهن التاريخية في لبنان وحفظها وإتاحتها بشكل منهجي. وقد أدّى هذا الغياب إلى تآكل تدريجي في السرديات النسوية من الذاكرة الوطنية.[53]

[51] نضال النساء والنسويّة في "الحراك الشعبي" في لبنان: تقاطعات العامّ والخاصّ، 2017، لين هاشم، https://lb.boell.org/ar

[52] Wilson, Zabaneh, Dore-Weeks, (2019), Understanding the Role of Women and Feminist Actors in Lebanon's 2019 Protests; UN Women

[53] استعادة تاريخ حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان وتحريره من الاستعمار"، لينا أبو حبيب، 2025

الفصل الثالث:
الانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠٢٥

يستعرض الفصل هذا استطلاع رأي عدد من:

- الناخبات
- المرشحات للمجالس البلدية
- الأحزاب السياسية
- القائمقامات
- المرشحات للمجالس الاختيارية

أولًا: استطلاع رأي الناخبات اللبنانيات

نفّذ 41 مراقبًا ومراقبة من المراقبين/ات طويلي/ات الأمد في "لادي" استبيانًا ميدانيًا استهدف عيّنة مؤلّفة من 1025 ناخبة، وذلك خلال كل من يوم من أيام الاقتراع وفي اليوم التالي له. تم توزيع الاستبيانات بمعدل 25 استبيانًا لكل مراقب/ة، واعتمدت منهجية الاختيار العشوائي للمشارِكات من مختلف الأقضية والمحافظات التي شهدت عملية الاقتراع.

وقد هدف الاستبيان إلى فهم تجارب النساء كناخبات، بما يسهم في:

- رصد الظروف المحيطة بعملية مشاركة النساء كناخبات، ما يساعد في تحديد العوائق التي تعترض مشاركتهن وتؤثر في خياراتهن الانتخابية.
- توثيق الضغوط التي تواجهها النساء كناخبات.
- قياس مستوى معرفتهن بالعملية الانتخابية والتفاصيل المرتبطة بها.
- استطلاع مواقفهن من مشاركة النساء كمرشحات ومعرفتهن بهن وتاليًا توصياتهن لتعزيز المشاركة السياسية للنساء.

١. الخصائص الشخصية والاجتماعية للناخبات المشاركات في الاستبيان

الفئة العمرية للناخبات المشاركات في الاستبيان

أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية المشارِكات فيه ينتمين إلى الفئة العمرية ما بين 31 و50 عامًا، وجاءت في المرتبة الثانية الفئة العمرية ما دون الـ30 عامًا، بينما سُجّل حضور أقل نسبيًا للفئتين من 51 حتى 60 عامًا. ولهذا التوزيع العمري دلالات، إذ يفسر حيوية مشاركة النساء من العمر المتوسط وتفاعلهن مع الشأن العام، فيما يبرز ضعف حضور النساء من الفئة العمرية الأكبر والأصغر. ويمكن تفسير ذلك بتهميش هاتين المجموعتين لأسباب مختلفة وشعورهن بعدم جدوى المشاركة

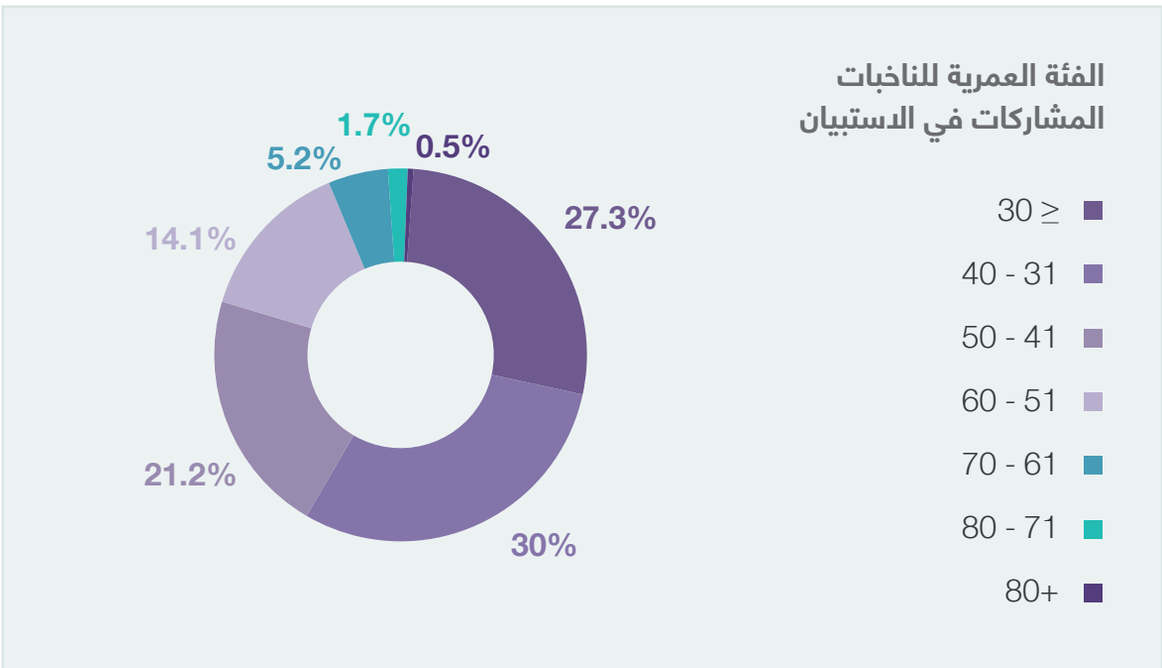

المستوى العلمي للناخبات المشاركات في الاستبيان

تتمتع فئة واسعة من المشاركات في الاستبيان بمستوى تعليمي متوسط إلى عالٍ، لاسيّما الجامعي، تليها فئة الثانوي، في حين سُجّلت نسب أقل لفئتي غير المتعلمات والحاصلات على التعليم الابتدائي فحسب، ولاسيّما عند الفئات العمرية الكبيرة. تؤشر هذه البيانات إلى التقدم المحرز تاريخيًا في لبنان على مستوى ارتفاع نسبة تعليم الفتيات، الأمر الذي لم ينعكس على مستوى مشاركة النساء السياسية وعلى وجودهن في سوق العمل

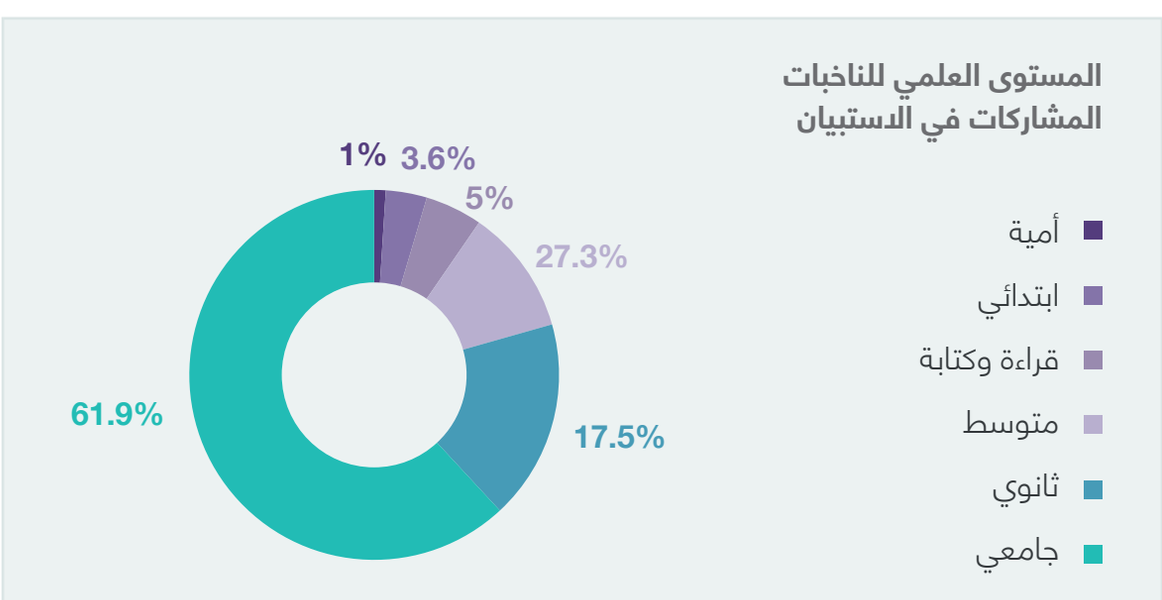

الوضع العائلي للناخبات المشاركات في الاستبيان

وفق الاستبيان، فئة المتزوجات هي المجموعة الأكبر التي تفاعلت مع الاستحقاق الانتخابي. السبب المحتمل لذلك هو الارتباط بمصالح عائلية واجتماعية تدفعهن إلى المشاركة. وهو يمكن أن يعكس ارتفاع النسبة العامة للزواج في الفئة العمرية الوسطى (31-50 عامًا) التي غلبت على عينة الاستطلاع. أما ضعف تمثيل المطلقات والأرامل فيشير إلى حواجز اجتماعية ونفسية تحدّ من وجودهن في الفضاء العام، لأسباب مرتبط بتهميشهن والوصمة التي تحول دون تفاعلهن مع المحيط.

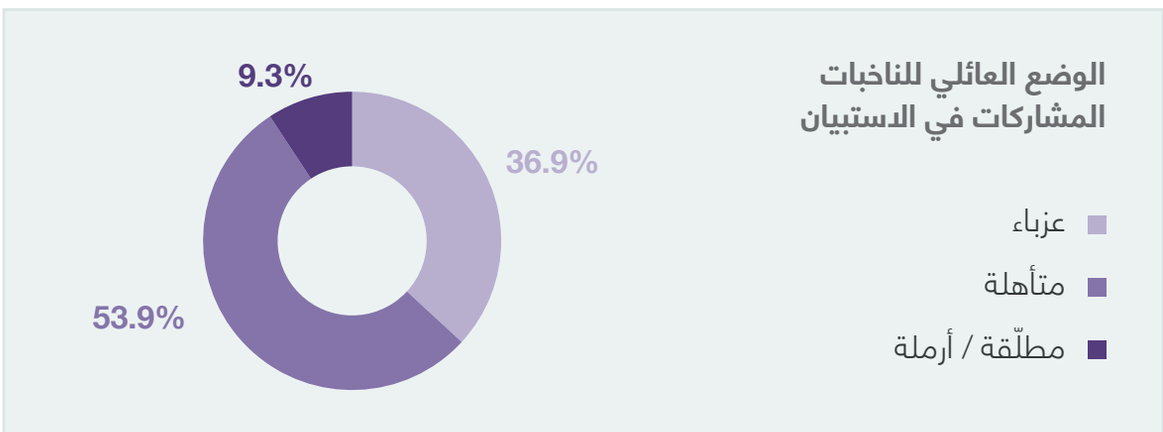

٢. الظروف المحيطة بالاقتراع

هل اقترعتِ في مكان قيدك الأصلي، أي مكان الولادة؟

تقترع نسبة 70.3% من المشاركات في الاستبيان في مكان قيدهن الأصلي، ما يؤشر إلى المشكلة البنيوية في النظام الانتخابي اللبناني التي تتعلّق بحق التصويت في مكان التسجيل الرسمي فحسب، وليس في مكان الإقامة الفعلي، وهو يؤكد ضرورة إعادة النظر في آليات تسجيل الناخبين وربطها بمكان الإقامة الفعلي بدل القيد الأصلي.

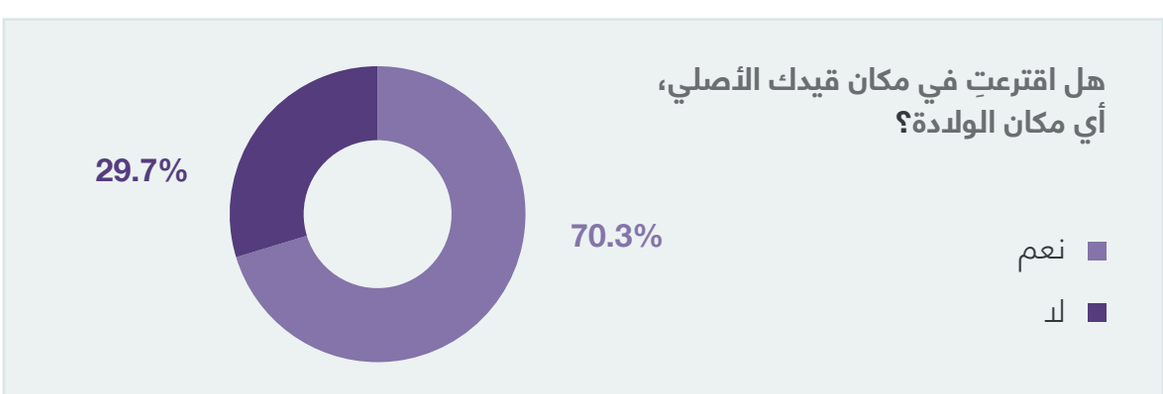

هل شاركتِ في الاقتراع في الدورة البلدية السابقة؟

تظهر النتائج أن نسبة 66.6% من المستطلعات سبق أن خضن تجربة الاقتراع، سواء الانتخابات البلدية أو النيابية. يُعدّ ذلك مؤشرًا إيجابيًا بشكل نسبي فيما يتصل باهتمام النساء بالانتخابات المحلية، ويعكس درجة من الوعي السياسي والانخراط في الشأن العام. في المقابل، سجّل الاستبيان نسبة 33.4% لنساء لم يخضن أي تجربة اقتراع سابقة. بحسب إجابات النساء، سبب ذلك هو عدم بلوغ السن القانونية للاقتراع خلال الدورة السابقة أو غياب الاهتمام بالشأن العام حينها، إضافةً إلى الوضع الاقتصادي المتردّي الذي يؤثر عادةً على اهتمامهن بالمشاركة السياسية. وهناك أسباب أخرى تتعلّق بفقدان الثقة بجدوى العملية الانتخابية والنظام السياسي بشكل عام. يُعدّ ذلك مؤشرًا خطيرًا على هشاشة علاقة المواطنات بالدولة وتآكل مفهوم المواطنة.

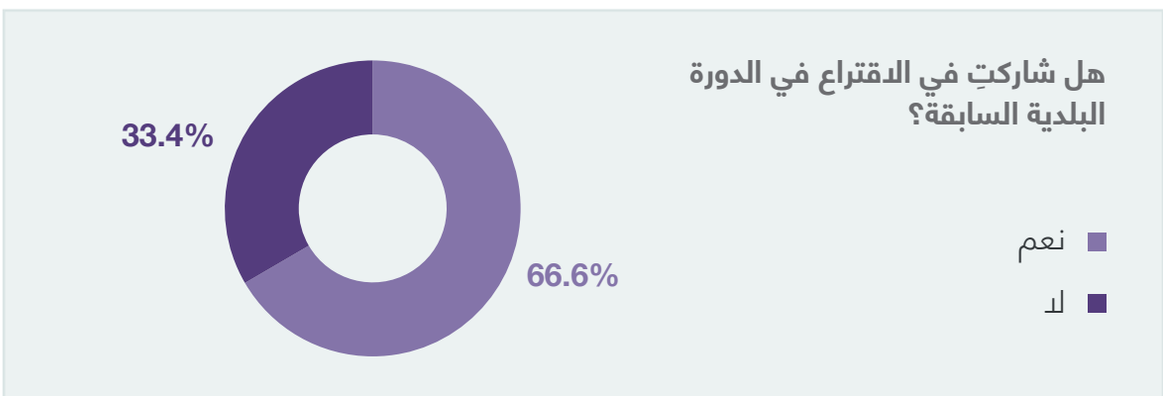

كيف وصلتِ إلى مركز الاقتراع؟

أظهرت إجابات 59.5% من النساء المستطلعات اعتمادهن على التوجه إلى مراكز الاقتراع مع عائلاتهن، فيما استخدمت 22.5% منهن وسائل النقل الخاصة بهن أو توجهن سيرًا، خصوصًا المقيمات في محيط المركز الانتخابي. لهذه النسب دلالاتها في تأكيد تداخل العوامل الأسرية مع السلوك الانتخابي للنساء، وضعف تمتعهن بالاستقلالية التامة في التحرك والتنقل. ورغم أن نسبة من يعتمدن "النقل المؤمن سياسيًا" ضعيفة، فإنها تبقى مؤشرًا على استمرار أشكال الزبائنية السياسية المتمثلة في استغلال حاجات المواطنات من قبل الأحزاب السياسية، وارتباط القدرة "على الوصول" بالانتماء السياسي

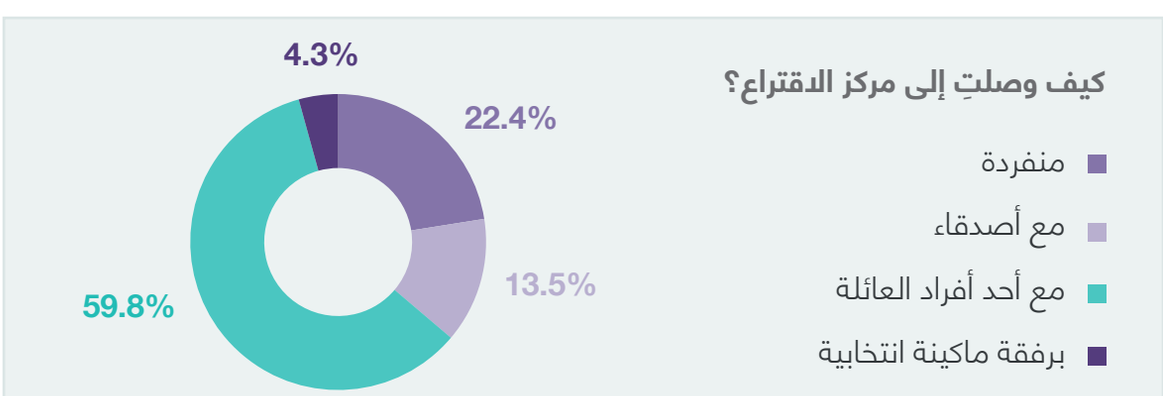

هل واجهتِ صعوبات أثناء عملية الاقتراع؟

أظهرت النتائج أن معظم المشارِكات (89.9%) لم يواجهن صعوبات خلال عملية الاقتراع، ما يعكس مستوى مقبولاً من التنظيم داخل مراكز الاقتراع. يشير ذلك إلى تحسن في الجاهزية الإدارية واللوجستية للهيئات المعنية بتنظيم الانتخابات. في المقابل، أبلغت نسبة 10.1% عن عراقيل متنوعة، من بينها سوء في توزيع الناخبين/ات أو في تنظيم الاصطفاف، أو وجود سلوك غير لائق من بعض الموظفين. لا تكمن الخطورة هنا في النسبة المئوية للنساء اللواتي أعربن عن عدم ارتياحهن، بل في تأثيرات هذه العراقيل على راحة النساء، وهي ممارسات تتسبب بحالة من الإرباك أو القلق، وقد تدفع بعضهن إلى الانسحاب دون الاقتراع، خصوصًا إذا ما ترافق سوء السلوك مع تمييز أو تعامل فظ، أو مع ضغوط حزبية.

تقول بعض الناخبات:

- "ارتبكت حين رأيت صندوقين وعازلين وهيئتي قلم وعددًا من المندوبين وكنت أفضّل أن تكون هناك تعليمات موزّعة علينا من قبل الوزارة أو داخل القلم تفيدنا في طريقة الاقتراع".
- "اسمي لم يكن واردًا على لوائح الشطب، ولم أعلم ماذا أفعل".
- "شهدت يوم الاقتراع زحمة كبيرة ومشاكل متنوعة، لذا ذهبت ولم أنتخب".
- "كانت هناك الكثير من الفوضى".
- "اعتقدت أن الانتخابات هذه المرة تقوم على صور المرشحين كما الانتخابات السابقة. المرة الماضية حفظت صورة المرشحين الذين أرغب بانتخابهم. لذلك، لم أعلم كيف أتصرف. ساعدتني ابنتي ولكن العملية كانت صعبة. ولو علمت ذلك، لما شاركت".

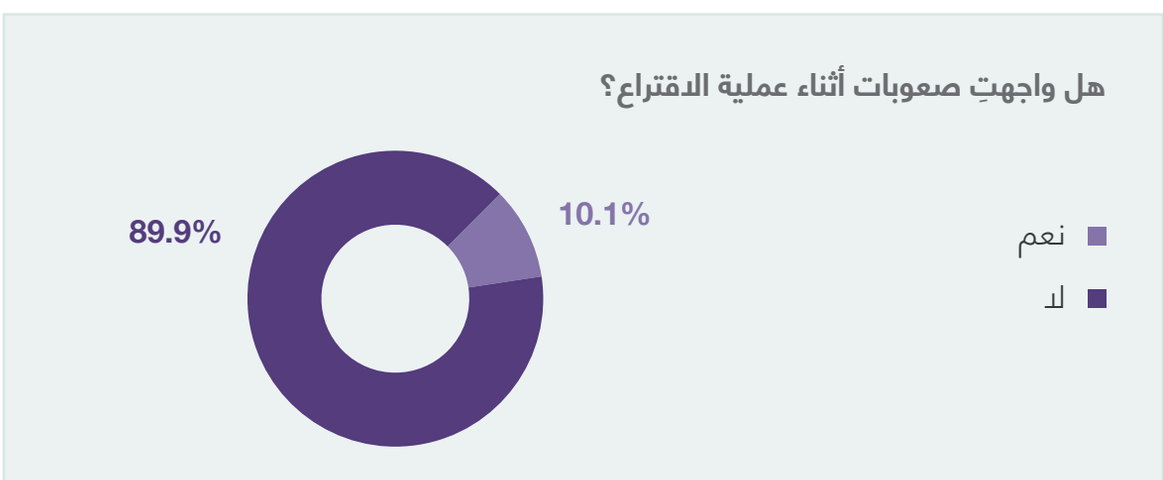

هل كان تعامل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات إيجابيًا؟

أكدت 96.2% من المشارِكات أن تعامل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات كان إيجابيًا، ما يعكس مستوًى جيدًا من السلوك المهني. في المقابل، أبدت نسبة 3.8% من النساء تحفظًا أو أشرن إلى أن التعامل لم يكن إيجابيًا. صحيح أن النسبة قليلة، ولكن هذه الحالات، وإن كانت فردية، قد تكون كافية لخلق شعور بالنفور أو الإحباط لدى الناخبات.

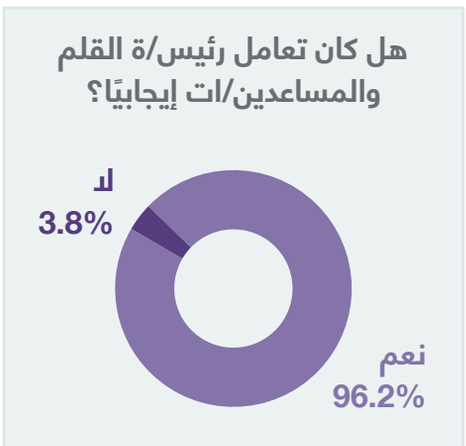

هل كان تعامل مندوبي/ات المرشحين/ات إيجابيًا؟

أكدت 94% من المشارِكات إيجابية سلوك مندوبي ومندوبات المرشحين/اللوائح، ما يعكس سلوكًا منضبطًا إلى حد ما داخل الأقلام الانتخابية، أو على الأقل عدم تدخل مباشر. في المقابل، أفادت 6% من المشارِكات أن التعامل كان سلبيًا، بسبب محاولة التأثير على خيار الناخبة أو الوجود المكثف في أقلام ومراكز الاقتراع أو مرافقة مندوبي الأحزاب للنساء، ولاسيّما الكبيرات في السن. ولهذه الممارسات انعكاسات على ضعف شعور المنتخبات بالأمان والخصوصية.

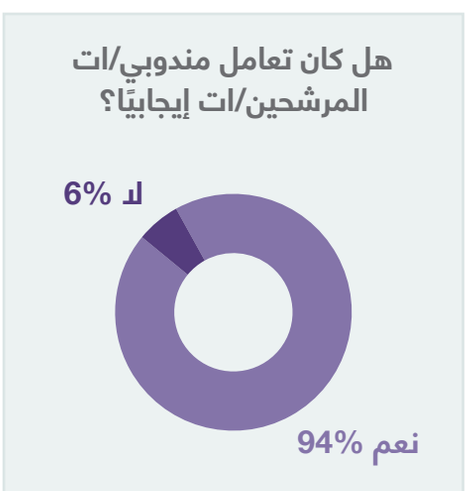

في حال وجود خطأ في القيد أو الأوراق، هل تم التعامل معه بسرعة وإيجابية؟

أفادت معظم المشارِكات (76.2%) بأنهن لم يواجهن أخطاء في قيدهن أو في أوراقهن، مما يشير إلى أن الإجراءات المتعلقة بتسجيل الناخبين كانت تسير بشكل سلس نسبيًا. في المقابل، تفاوتت تجارب 23.8% من النساء ممن واجهن مشاكل. البعض أشار إلى حل المشكلة بسرعة، فيما تحدثت أخريات عن تأخير وإرباك في طريقة التعامل، لأسباب عدة، من بينها نقص الخبرة لدى مسؤولي العملية الانتخابية أو غياب التعليمات الواضحة. في بعض الحالات، لجأت المشارِكات إلى الاتصال المتكرر بوزارة الداخلية أو طلب المساعدة من المندوبين والمراقبين.

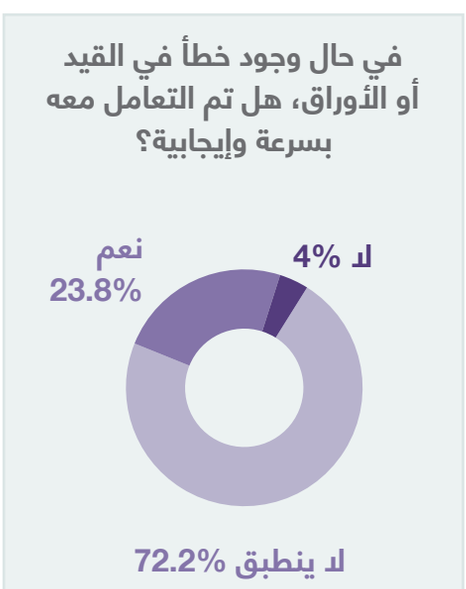

٣. مصادر المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية

ما هو مصدر معلوماتك الأساسية حول عملية الاقتراع؟

تنوعت مصادر المعلومات الخاصة بالاقتراع. وشكّل الأهل المصدر الأول لنحو 68.2% من النساء المستطلعات، كما برزت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا ثانيًا بنسبة 39.6%، متقدمةً على الإعلام التقليدي والمصادر الرسمية، مما يدل على تحوّل ملحوظ في أنماط الوصول إلى المعلومات. واعتمدت عدد من النساء على منظمات المجتمع المدني أو المواقع الرسمية مصدرًا للمعلومات.

لهذه النسب دلالاتها، فهي تعكس استمرار الطابع العائلي للانتخابات البلدية، ما يعزّز من تأثير شبكات القرابة والنفوذ العائلي في خيارات النساء، ووجود فجوة في التواصل الرسمي مع المواطنات، وضعف حملات التوعية الرسمية الخاصة بمسار العملية الانتخابية.

أما إفادات بعض النساء بالحصول على المعلومات داخل قلم الاقتراع فقد يؤدي إلى ارتباك الناخبة واعتمادها على موظفي القلم أو المندوبين للحصول على التوجيهات، ما قد يؤثر سلبًا على حريتها في اتخاذ القرار وثقتها بنفسها خلال الاقتراع.

في المقابل، أشارت عدد من الناخبات إلى أنهن حصلن على المعلومات المتعلقة بطريقة الاقتراع من خلال مشاركتهن المسبقة في دورات تدريبية نظّمتها جمعيات مدنية، أو من خلال فيديوهات توضيحية نُشرت على الإنترنت.

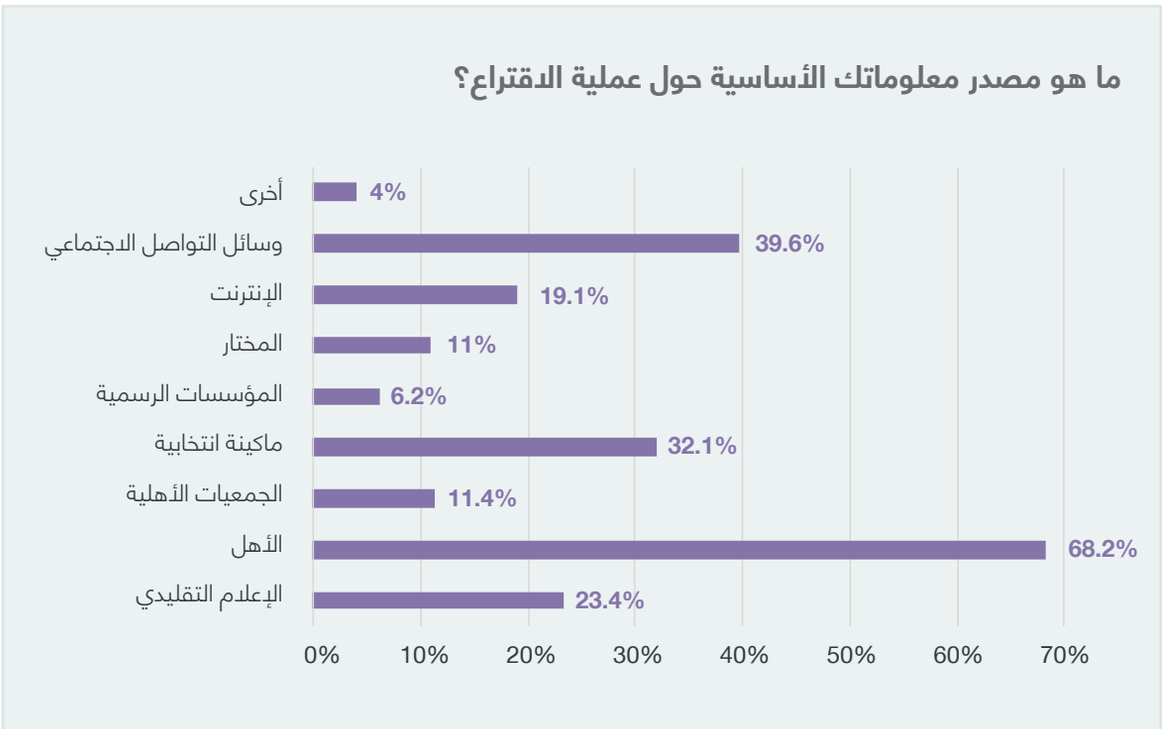

كيف تعرفتِ على المرشحين/ات؟

كحال المعرفة بالمعلومات الخاصة بالاقتراع، شكّلت اللقاءات الشخصية والعائلية الآلية الأبرز لتعرّف 58.9% من الناخبات على المرشحين/ات، ولاسيّما في البلدات الصغيرة، التي يعتمد فيها المرشحون/ات على التفاعل المباشر مع الأهالي. هنا، أيضًا، كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في تشكيل معرفة الناخبات بما نسبته 46.2%، فيما شكّل الإعلام التقليدي والمنشورات الدعائية مصادر ثانوية للمعرفة بالمرشحين/ات.

تؤشّر هذه النسب إلى أن للعلاقات الاجتماعية المباشرة والتواصل الوجاهي قوة وتأثيرًا كبيرين في تشكيل الرأي الانتخابي، ما يعزز مجددًا فكرة التداخل القوي بين الانتخابات على المستوى المحلي مع العلاقات الأسرية والمجتمعية. يطرح ذلك أسئلة كثيرة بشأن استقلالية حرية الاختيار مقابل نفوذ العائلات، المباشر وغير المباشر، وهو يبرز الحاجة إلى نقاش البعد الثقافي والاجتماعي في تحليل المشهد الانتخابي المحلي، خاصةً فيما يتعلّق بجزئية التعرف إلى المرشحين.

أشارت ناخبات عدة إلى كون المرشحين من العائلة، إذ وردت عبارات مثل "المرشحون بغالبيتهم من العائلة"، "زوجي مرشح"، "أخي مرشح"، "تعرفت على المرشحين من خلال ابني"، "عائلتي هي من اختارت"، "أهل زوجي اختاروا صديق العائلة"، "لا أعرف المرشحين "، "لم يسبق لي أن تعرفت على المرشحين"...

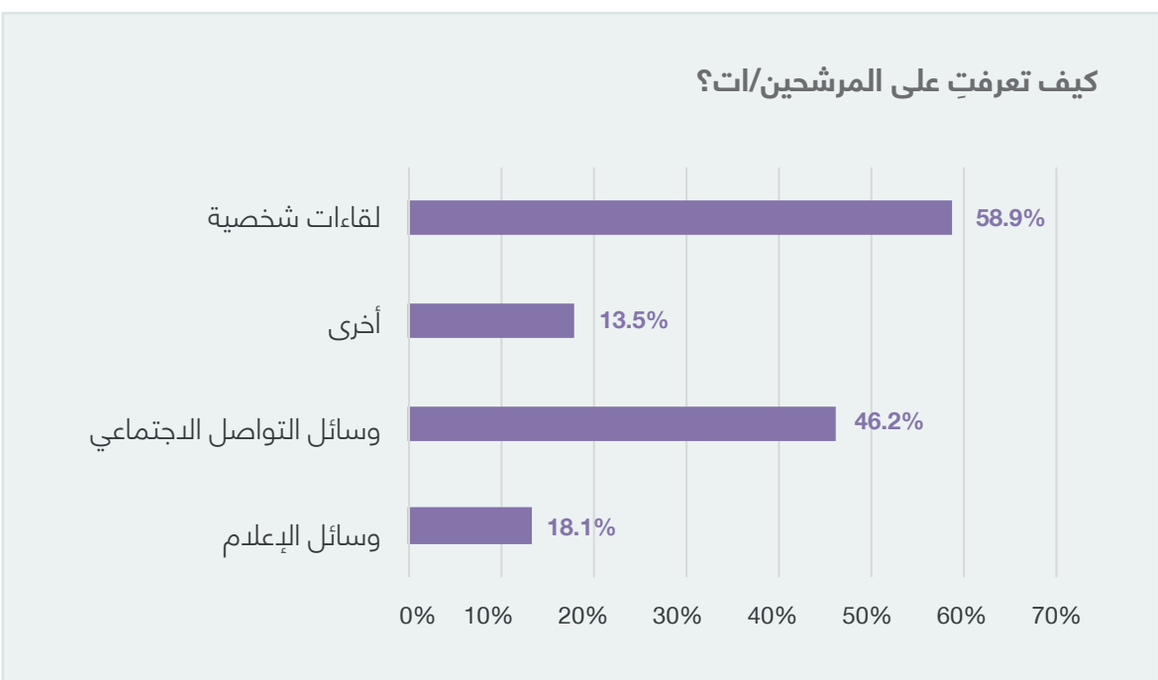

٤. التفاصيل المرتبطة التصويت

كيف اخترتِ مرشحك/مرشحتك؟

لهذا السؤال أبعاده التحليلية الهامة. بسؤال الناخبات عن طريقة اختيارهن للمرشحين/المرشحات، أفادت النسبة الكبرى منهن (90.7%) بأن قرارهن شخصي بشكل تام. إلا أنه، وعند التعمق أكثر وطلب تفاصيل إضافية حول المقصود بـ"القرار الشخصي"، تبيّن أن نحو نصف المشارِكات تأثّرن بالعائلة أو الشريك أو الأصدقاء عند اتخاذ القرار. فقد أشرن إلى أن خيارهن الانتخابي كان نتيجة "قرار العائلة المشترك" و"تأثير العائلة" أو "تشاور العائلة"، والاختيار بفعل روابط القرابة والانتماء للبلدة أو الضيعة أو العشيرة. إضافةً إلى ذلك، شكّل الالتزام الحزبي دافعًا أساسيًا لدى بعض المشارِكات، إذ صرّح عدد كبير منهن بأن خيارهن الانتخابي يستند إلى انتمائهن الحزبي. في المقابل، اختارت نساء مرشحيهن بناءً على معرفة شخصية وتقييم موضوعي للكفاءة والمؤهلات والخبرة أو البرنامج الانتخابي. وأشارت نسبة من المشاركات إلى أن تصويتهن جاء بشكل عشوائي، بدافع الرغبة بالمشاركة فقط، رغم عدم معرفتهن بالمرشحين/ات.

تحمل هذه النتائج دلالات غنية ومعقّدة حول ديناميات اتخاذ القرار السياسي لدى النساء في الانتخابات البلدية، وتكشف عن تناقض واضح بين الادعاء بالاستقلالية في اتخاذ القرار والواقع الأسري-الاجتماعي-الحزبي الذي يوجّه هذا القرار. ويمكن تفسير هذا التناقض برغبة النساء في التعبير عن استقلاليتهن السياسية، أو كنتيجة للوعي المتزايد بمفاهيم المواطنة والقرار الحر. غير أن الهياكل الاجتماعية التقليدية (العائلة والزواج والقرابة والانتماء القروي أو العشائري) لا تزال تؤدي دورًا مؤثرًا وفاعلاً في هذا السياق. وفي ذلك استمرار للنفوذ المعنوي والسياسي للبنى الاجتماعية التقليدية وتقاطع الاعتبارات السياسية مع الهويات العائلية والمكانية. أما التصويت المبني على الانتماء الحزبي فهو مؤشر على وعي سياسي لدى بعض النساء. في المقابل، تعكس المشاركة الرمزية من دون قناعة سياسية واضحة نوعًا من الحضور الرمزي في العملية السياسية من دون مضمون حقيقي للقرار.

"زوجي أعطاني اللائحة"، "قرار عائلي"، "خطيبي طلب مني"، "أحد أفراد عائلة زوجي"، "الدعم لاختي"، "اجتمعت العائلة وأخذنا القرار"..

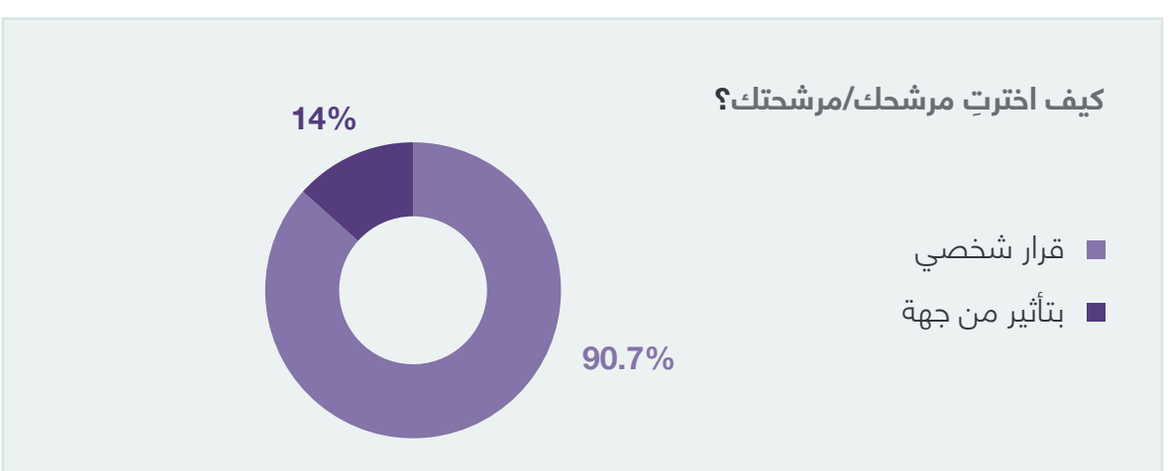

لماذا صوتٌ للائحة معيّنة؟

تتكرس هنا أيضًا مسألة العلاقات والمعرفة الشخصية بالمرشحين/ات كعامل مؤثر في خيار التصويت لما نسبته 47.5%، يليه القرار العائلي لما نسبته 43.5% من المستطلعات. ولذلك دلالات سبق تأكيدها فيما يتصل بالطابع المحلي والشخصي لا السياسي للانتخابات. في ضوء ذلك، يُنظَر إلى المرشح بوصفه "فردًا معروفًا" أكثر منه ممثلاً لقضية أو برنامج أو توجه سياسي. ويعكس الانتخاب بناءً على قرار عائلي نوعًا من التصويت المرتبط بالهوية الاجتماعية-العائلية، إذ تغلب مصلحة الجماعة على الرأي الفردي. في المقابل، اختارت 37.9 % من المستطلعات المرشحين/ت بناءً على برنامجهم الانتخابي، ولهذا دلالة إيجابية تتعلّق بارتفاع الوعي السياسي والانتخاب وفقًا لمشروع لا على أساس المعرفة أو القرابة. مع الإشارة إلى أن هذا العامل لا يزال أقل تأثيرًا من العوامل الشخصية والعائلية، ما يستدعي التفكير في أسباب ذلك. أما الأحزاب، ورغم تأثيرها بنسبة 19.1%، لم تظهر كجهة فاعلة بوزن كبير في تشكيل لوائح كاملة في بعض المناطق. في سياق آخر، شكّل دعم النساء دافعًا لدى 16.7% فقط من المستطلعات، وهي نسبة ذات دلالة كبيرة تستدعي القراءة.

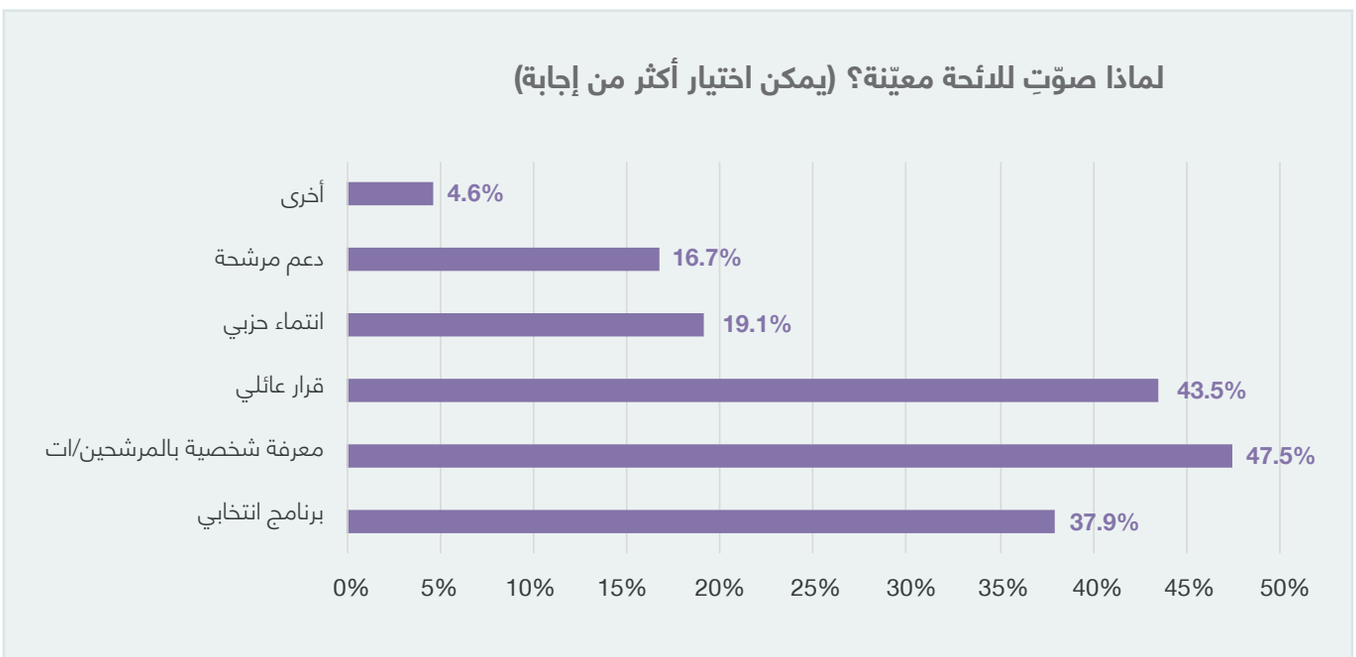

هل تعرضتِ لضغوط للتصويت للائحة معينة؟

سؤال ثان كشف التناقض مع الإجابة الأولى المغلقة المتصلة بالتعرض للضغوط، إذ أفادت 7% من المستطلعات فقط عن تعرضهن لضغوط، ليظهر عبر السؤال المفتوح ضعف المعرفة بمعنى الضغوط المقصودة. يؤشر ذلك إلى أن جزءًا كبيرًا من الضغط يُمارَس بطريقة مقنّعة أو مطبّعة اجتماعيًا، بحيث لا يُدرَك أو يُصنَّف على أنه ضغط من قبل النساء أنفسهن. كذلك، تبيّن تعرّض نساء لضغوط عائلية، خصوصًا عند وجود مرشح من العائلة، إضافةً إلى التعرّض لضغوط من قبل المندوبين داخل مركز الاقتراع، أو الضغط قبل يوم الاقتراع من خلال الإلحاح

المتكرر من الدائرة الاجتماعية أو العائلية، وأحيانًا من مختار المحلة أو من جانب ماكينة سياسية محلية. ووفق إجابات النساء، غالبًا ما يُقنَّع الضغط العائلي هذا بثقافة "الواجب" أو "الوفاء"، ما يجعله غير مرئي ضمن مفاهيم الضغط السياسي أو القانوني، في سياق له طابع محلي وعائلي بامتياز.

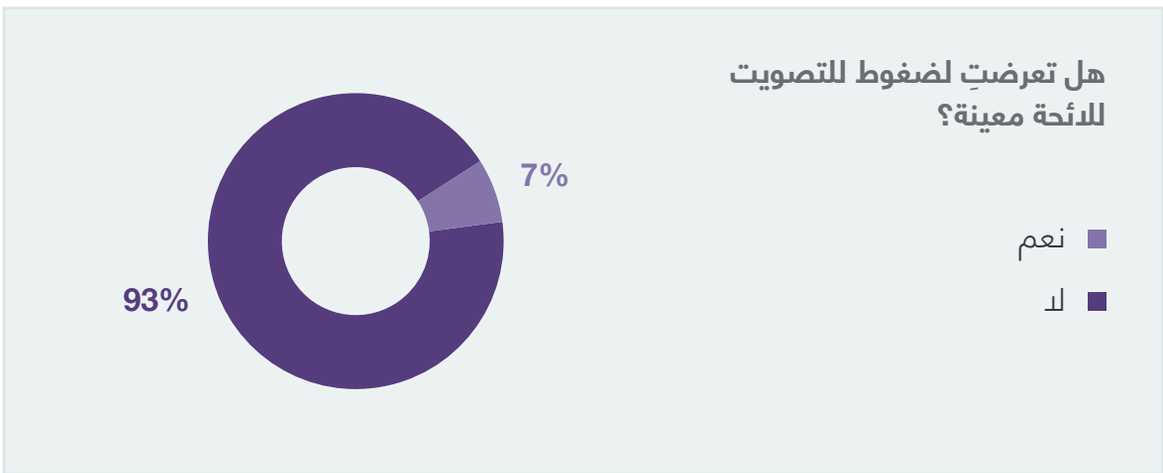

هل شاركتِ في لقاءات انتخابية (ندوات، مناظرات، زيارات...)؟

شاركت 33.5% من النساء المستطلعات في اللقاءات الانتخابية المتنوعة، مقابل 66.5% ممن لم يشاركن. لذلك دلالات هامة تتعلّق بوجود قاعدة نسائية محدودة مهتمة بالفعاليات المرتبطة بالانتخابات، في مقابل استبعاد أعم وأشمل للنساء عن الحيز العام، وضعف انخراطهن في هذه الأنشطة. يشكّل هذا المعطى مدخلاً أساسيًا لفهم ديناميات المسار الانتخابي وتموضع النساء ضمنه، كناخبات غير معنيات بكل ما يسبق اليوم الانتخابي، حيث يبقى الفضاء العام السياسي ذكوريًا مغلقًا. ولهذا دلالته التي ستتكرر بشأن "مفهوم المشاركة السياسية للنساء" والإطار الذي يحدد معاني هذا المفهوم.

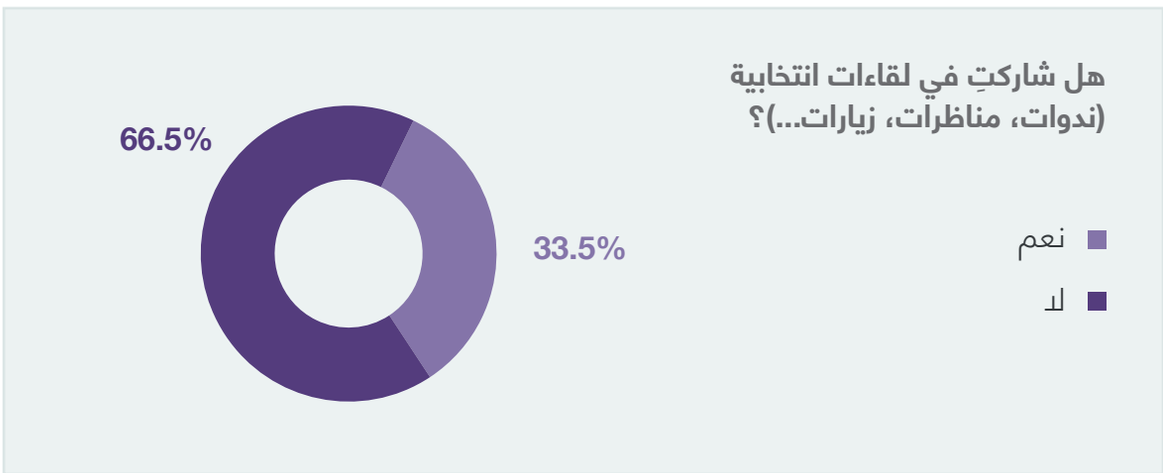

٥. التمثيل السياسي للنساء: المعرفة والموقف

هل توجد نساء مرشحات في دائرتك الانتخابية؟

أفادت نسبة 72.8% من العينة المستطلعة عن معرفتهن بوجود نساء مرشحات في دوائرهن، فيما أجابت نسبة 19.8% بعدم وجود مرشحات في الدوائر الانتخابية التي يقترعن فيها. قد تعكس هذه النسبة غياب الترشّح النسائي في بعض الدوائر، وربما تعكس نقصًا في المعلومات المتاحة حول المرشحات، سواء بسبب ضعف الحملات الانتخابية التي تقودها النساء أو قصور في ترويج ترشحهن من جانب الجهات المعنية. في المقابل، لا تعلم 7.4% من المستطلعات بوجود أو عدم وجود مرشحات نساء. صحيح أن هذه النسبة ضعيفة، لكنها مؤشر إلى ضعف المعرفة لدى مجموعة من النساء بالمعطى الأساسي للانتخابات، وهو "المعرفة بالمرشحين/ات". الأسباب بلا شك كثيرة، ولكنها تشير بمجملها إلى ضعف حضور النساء المرشحات في الوعي الانتخابي لدى الناخبات، وتضيء على مشكلتين متزامنتين: الأولى تتعلّق بضعف الترشّح النسائي في بعض الدوائر، والثانية تتعلّق بضعف وصول معلومات كافية حول المرشحات إلى الناخبات.

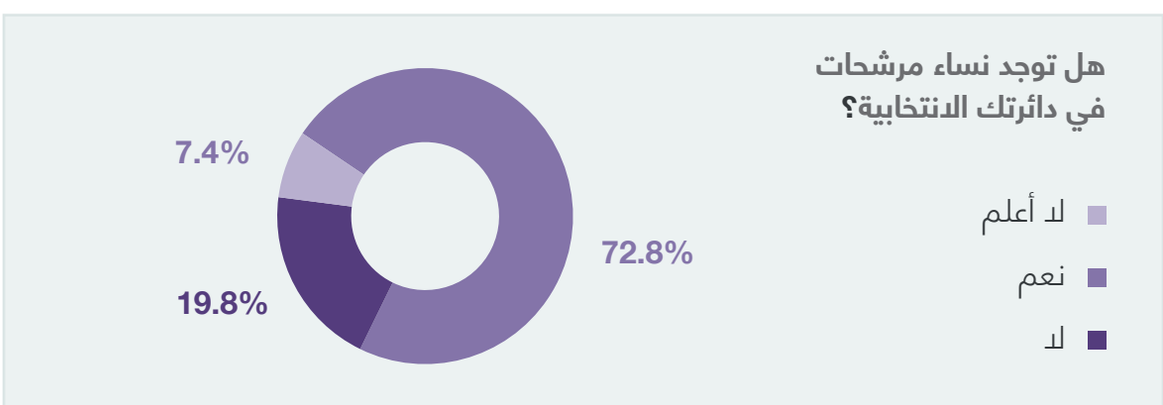

في حال وجود مرشحات، هل لديك ميل للتصويت لامرأة؟

أكثر من 95% من المشاركات يوافقن أو يوافقن بشدة على التصويت لامرأة في حال وجود مرشحات، لأسباب عديدة تتعلق بدرايتهن بأهمية دور المرأة في العمل البلدي. في المقابل، شددت النسبة الأخرى على شرطَي الجدارة والكفاءة للتصويت، بمعزل عن كون المرشحة امرأة. هذه النسبة المرتفعة تؤكد أن غالبية النساء المستطلَعات لديهن قابلية واضحة لدعم النساء المرشحات، ما يشير إلى تحوّل ثقافي ملحوظ في الموقف من مشاركة المرأة في الشأن العام. في سياق متصل، إن التصويت للمرشحات بدافع إصلاحي وتنموي له دلالته بشأن الرغبة بتجاوز التمثيل الرمزي وأهمية إحداث تغيير فعلي في أولويات العمل البلدي. كما أن اشتراط الجدارة والكفاءة يعكس توازنًا بين الرغبة بانتخاب نساء والتقييم الخاص بجدارة هؤلاء النساء، ويعزز ثقافة المحاسبة والمهنية، ويضع النساء المرشحات في موقع المسؤولية والجدارة لا المجاملة

تقول النساء: "أنتخب مرأة بسبب أهمية دورنا كنساء في المجتمع"، "أصوّت للمرأة لأنها تستحق الدعم في ظل مجتمعنا الذكوري"، "أؤمن بإمكانياتها وأريد لها فرصة متساوية مع الرجل"، "من حق المرأة أن تكون موجودة في البلدية"، "التزام المرأة تجاه حقوق النساء و حاجاتهن يختلف عن التزام الرجل"..

في حال وجود مرشحات،
هل لديك ميل للتصويت لامرأة؟

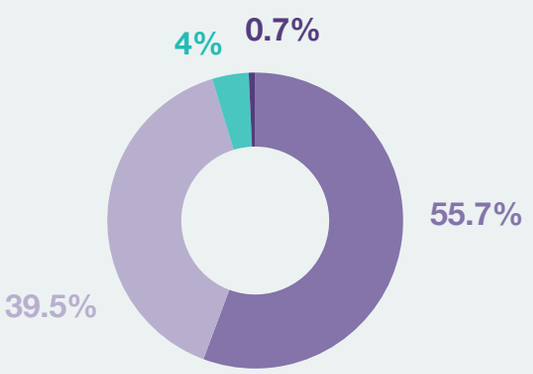

- أوافق
- أوافق بشدة
- أعارض
- أعارض بشدة

هل تشجعين مشاركة المرأة في العمل البلدي؟

أجابت 97.7% من المستطلعات بأنهن يشجّعن على مشاركة المرأة في العمل البلدي، فيما أتت نسبة معارضة تجربة النساء في العمل البلدي ضعيفة (2.3%). يعكس هذا التوجه مواقف اجتماعية يمكن البناء عليها في السنوات المقبلة لتعزيز المشاركة السياسية للنساء، وأهمية تعزيز الوعي الجماعي بدور المرأة كفاعل سياسي وتنموي في المجتمع المحلي، وتحويل هذا الوعي وترجمته إلى مسارات سياسية

في حال وجود مرشحات،
هل لديك ميل للتصويت لامرأة؟

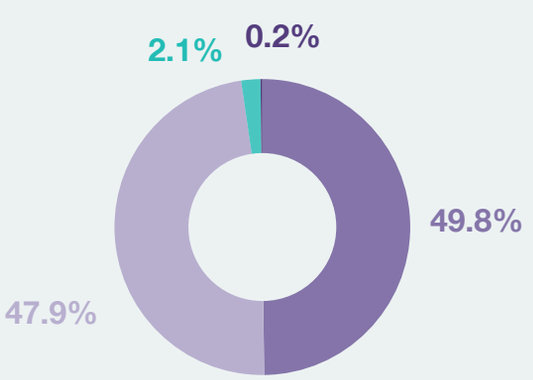

- أوافق
- أوافق بشدة
- أعارض
- أعارض بشدة

هل تعتقدين أن النساء قادرات على تولّي رئاسة البلدية؟

أجابت 89% من المستطلعات بـ"نعم"، ما يعكس تحولاً ملموسًا في نظرة النساء إلى أنفسهن كمؤهلات لتولّي مواقع قيادية في الحكم المحلي. لكن استمرار وجود نسبة 11% تعتقد بعدم قدرة النساء على تولّي رئاسة البلدية بسبب عوامل ثقافية أو اجتماعية يشير إلى التحديات البنيوية المتجذرة في البنى الاجتماعية التقليدية التي يتبناها الرجال والنساء على حد سواء. هذا السؤال لا يختبر موقف النساء من المشاركة السياسية بشكل عام فحسب، بل يلامس قضية القيادة الفعلية والنفوذ المحلي أيضًا. لذلك، تُعدّ الإجابة عنه مؤشرًا على مدى قبول النساء فكرة أن المرأة لا تترشّح فحسب، بل تترأس وتدير وتقرر أيضًا.

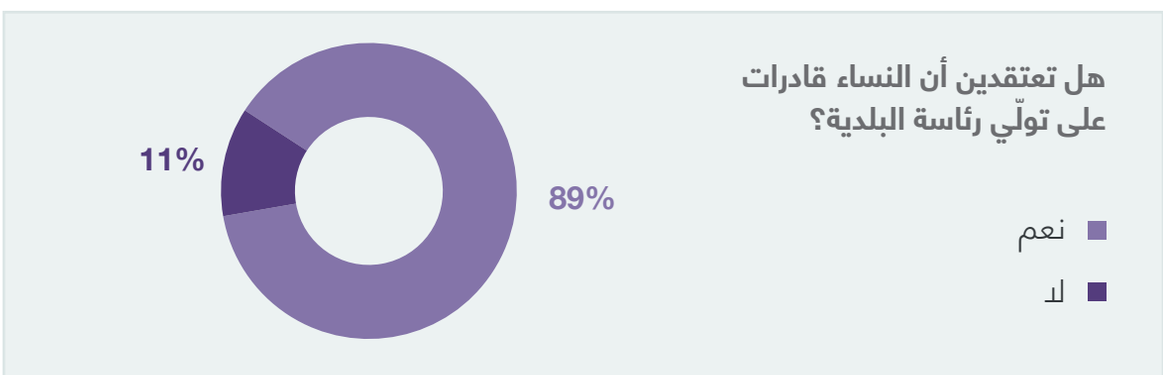

هل أنتِ راضية عن مستوى تمثيل النساء في السياسة؟

نسبة كبيرة جدًا من المشاركات (49.1%) غير راضية عن مستوى تمثيل النساء في السياسة، في مقابل نسبة قليلة نسبيًا (23%) تعبّر عن رضا تجاه تمثيل النساء في السياسة. في المقابل، تشعر 27.9% من المشاركات أن التمثيل موجود لكنه غير كافٍ أو يحتاج إلى تحسين. تشير هذه النتائج إلى وجود عدم رضا عام بين النساء تجاه مستوى تمثيل النساء في السياسة، وهذا يدل على أن النساء لا يكتفين بمجرد "وجود رمزي"، بل يطالبن بتمثيل فعّال ومؤثر في اتخاذ القرار السياسي. هذا السؤال له دلالة هامة جدًا، إذ إنه عندما يجتمع 49.1% غير راضيات مع 27.9% يرون التمثيل غير كافٍ، فهذا يؤشر إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع النساء يشعرن بأن التمثيل السياسي للنساء في لبنان لا يزال دون المستوى المطلوب.

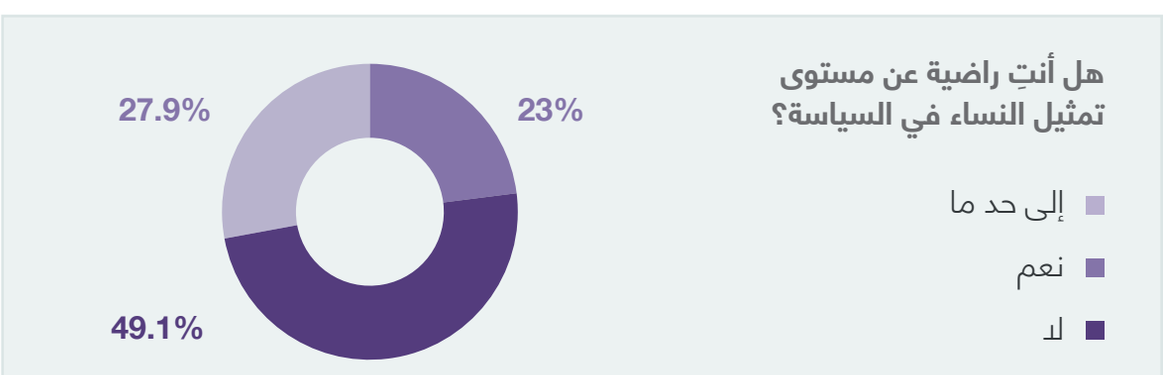

هل سبق أن شاركت نساء من منطقتك/بلدتك في عضوية المجالس البلدية؟

نسبة المشاركات اللواتي أجبن بـ"نعم" هي 41.1%، في مقابل 39% أجبن بـ"لا". هذه النسبة خاصة بعدد النساء اللواتي تم استطلاع آرائهن، ولا تعكس بطبيعة الحال نسبة المشاركة العامة للنساء في عضوية المجالس البلدية في لبنان والتي لم تتخطَ 5% في انتخابات العام 2016. اللافت في هذا الاستبيان أن 1 من كل 5 مشاركات، أي نحو 20%، لا يعرفن إذا ما كانت هناك مشاركة نسائية. يعكس ذلك وجود فجوة معرفية وضعف في الوعي السياسي المحلي، وقصور في التواصل بين المجالس البلدية والمجتمع المحلي، وخصوصًا لجهة معرفة النساء بوجود نساء في هذه المجالس.

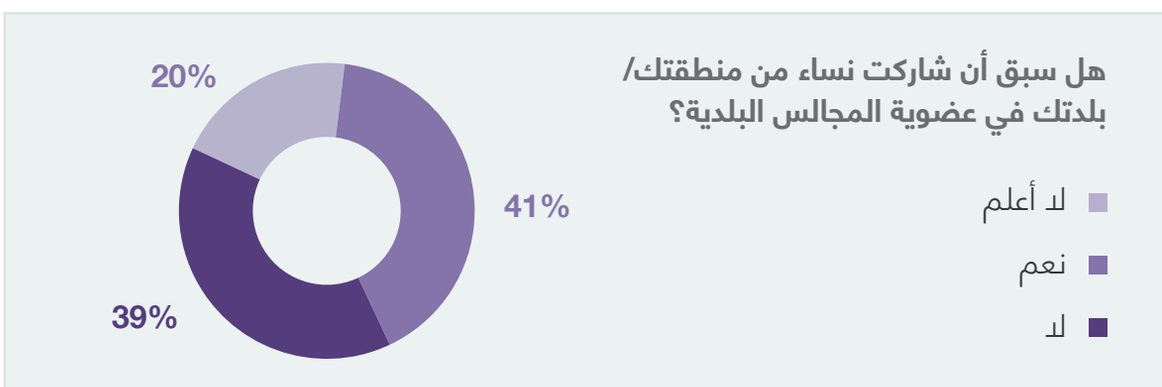

هل تؤيدين سن قوانين وتشريعات لتعزيز المشاركة السياسية للنساء؟

تدعم الغالبية من النساء المستطلعات (88.1%) سن قوانين وتشريعات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، ومن بينها نظام الكوتا النسائية. تؤكد هذه النسبة معرفة النساء بأهم مطلب خاص بتعزيز المشاركة السياسية للنساء في لبنان، وهو "الكوتا". في المقابل، أبدت عدد من المشاركات حيرةً أو عدم معرفة واضحة بالتشريعات الضرورية ذات الصلة. وغابت عن الإجابات أي إشارات إلى الإصلاحات القانونية الأخرى مثل القانون المدني للأحوال الشخصية وحق المرأة بمنح الجنسية والحماية من العنف الأسري وغيرها من القوانين المطلبية والمؤثرة في تعزيز مشاركة أكبر للنساء في السياسة.

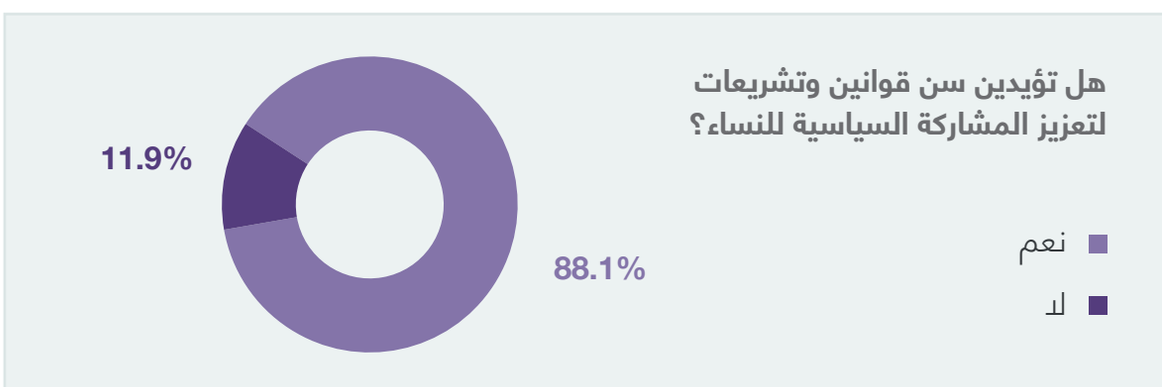

هل يعمل القادة المحليون في مجتمعك على دعم حقوق المرأة وتنميتها؟

تؤكد النسبة الأكبر من النساء المستطلعات (52.7%) عدم دعم القادة المحليين لحقوق المرأة. تعكس هذه النسبة تصوّرات النساء بشأن "حقوق النساء" بشكل عام في لبنان، بين من يعتبر أن ثمة عملاً جديًا وهامًا لدعم حقوقها، وبين من يرى أن المسار ضعيف جدًا، خاصةً على المستوى المحلي (47.3%)

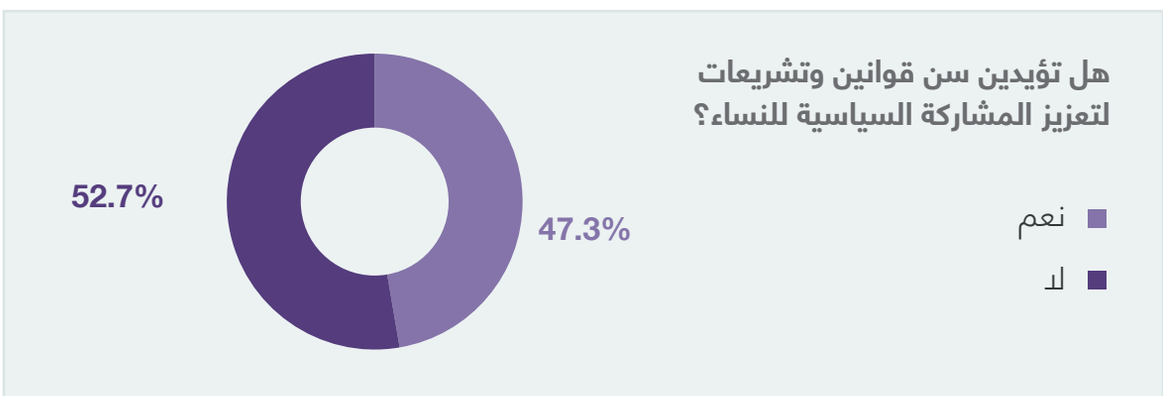

٦. الاستنتاجات الرئيسية

تُظهر نتائج الاستبيان الخاص بالناخبات اللواتي تم استطلاعهن أن قرار التصويت لدى النساء يحمل طابعًا مزدوجًا. فهو يبدو "فرديًا" في ظاهره، لكنه في جوهره قرار جماعي يتأثر بعمق بالسياق الاجتماعي المحيط. فالأسرة والحزب والانتماء الجغرافي عوامل رئيسية في توجيه اختيارات الناخبات، مما يعكس أن الانتخابات المحلية ليست مجرد منافسة سياسية، بل تُدار عبر شبكات اجتماعية وثقافية تتحكم في حياة الأفراد اليومية. ويتأكد هذا الاستنتاج من خلال مؤشرات عدة أفرزتها نتائج الاستبيان.

لا تزال العائلة هي المصدر الأساسي للمعلومة الانتخابية لدى معظم النساء، رغم تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني، خاصةً لدى الفئات الشابة. يعني ذلك أن غياب استراتيجية وطنية متكاملة للتثقيف الانتخابي يترك العديد من النساء عرضة لسوء الفهم أو التأثيرات غير المحايدة، الأمر الذي يستوجب تصميم حملات توعية متنوعة القنوات تساعد في تقليص أثر العائلة في التوجيه وتحديد الخيارات الانتخابية. وفي حين تبرز وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة مهمة لبعض الفئات، فإن تأثيرها يظل محدودًا في المناطق الريفية.

وتظهر النتائج استمرار هيمنة العلاقات الاجتماعية التقليدية، إذ تعتمد نسبة كبيرة من النساء على اللقاءات الشخصية والعائلية مصدرًا رئيسيًا للتعرّف إلى المرشحين، وخصوصًا في البلدات الصغيرة، ما يعكس غلبة آلية التواصل المباشر.

في موازاة ذلك، تواجه النساء عقبات عدة تحدّ من مشاركتهن السياسية، مثل القيود الاجتماعية على التنقل وعدم دعوتهن إلى اللقاءات الانتخابية. يؤدي ذلك إلى تغييبهن عن النقاش السياسي وغالبًا ما يجعل فعل التصويت انعكاسًا لقرارات اجتماعية أو عائلية سابقة، وليس لخيارات مبنية على تحليل أو وعي سياسي مستقل

يتعزز هذا الواقع بفعل عدم الانتخاب وفق برامج انتخابية. فغالبًا ما يتشكّل القرار الانتخابي داخل شبكات النفوذ العائلي والاجتماعي، ويشكّل الانتماء المناطقي والعشائري عاملاً هوياتيًا غالبًا ما يتقدم على التقييم الفردي للمرشحين. وتؤدّي الانتماءات الحزبية دورًا تعبويًا مهمًا، إلا أنها قد تقيّد التفكير النقدي لدى بعض الناخبات

وتُظهر النتائج أن عددًا كبيرًا من النساء لا يدركن الفروقات بين التأثير "الطبيعي" و"الضغط غير المشروع"، ولا يعلمن أن بعض أشكال التوجيه داخل مراكز الاقتراع تُعدّ مخالفة قانونية.

في جانب آخر، أكد الاستبيان الخاص بالناخبات الحاجة الملحّة إلى إصلاح نظام تسجيل الناخبين، وخاصةً ربط القيد الانتخابي بمكان الإقامة الفعلي. وتشير إجابات كثيرة إلى وجود معوّقات داخل مراكز الاقتراع تتطلّب تحسين ظروف التنظيم وتدريب الطواقم وضمان بيئة آمنة ومحايدة للنساء، مع ضرورة تشديد الرقابة على سلوك المندوبين والمندوبات وتفعيل آليات محاسبة فورية عند حدوث أي تجاوز

أما على صعيد تمثيل النساء كمرشحات وقياديات، فقد برزت مؤشرات إيجابية تدحض السرديات المعممة بشأن التضامن بين النساء، وتظهر دعمًا ملحوظًا للمرشحات، خصوصًا من قبل النساء الناخبات أنفسهن. يبقى السؤال المهم: ما هي أسباب ضعف ترجمة هذا الدعم والقبول القوي للنساء في صناديق الاقتراع؟

ختامًا، ورغم الدعم النظري الواسع لفكرة الكوتا النسائية، برزت فكرة ضعف الإحاطة النسوية الشاملة التي تؤطر لمعرفة معمقة بكل الإصلاحات البنيوية المطلوبة التي من شأنها تعزيز مشاركة النساء. إن ضعف معدلات المشاركة السياسية للنساء ليس سببه غياب "الكوتا" فحسب، بل هو أيضًا نتيجة لوضع النساء في لبنان كمواطنات "من الدرجة الثانية". وهناك العديد من العوامل الهيكلية التي تستمر في تعزيز هذا الواقع، منها قوانين الأحوال الشخصية، والتصورات الاجتماعية التي تربط النساء بدوائر الأسرة والمنزل، والحماية القانونية المحدودة التي تتمتع بها النساء. وهي قضايا لم يظهر الاستطلاع إلى حد كبير معرفة النساء بها عند سؤالهن عن مسارات تعزيز مشاركة النساء السياسية

ثانيًا: استطلاع رأي المرشحات للانتخابات البلدية

في سياق مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية اللبنانية للعام 2025، نفّذ 41 مراقبًا ومراقبة من المراقبين/ات طويلي/ات الأمد استبيانًا ميدانيًا استهدف عيّنة مؤلّفة من 207 نساء خضن الاستحقاق الانتخابي. يهدف الاستبيان إلى فهم معمّق لتجربة النساء خلال الانتخابات البلدية الأخيرة في لبنان، من خلال تحليل خصائصهن الديموغرافية والاجتماعية والسياسية، وتقييم ظروف ترشحهن، وأنماط الدعم أو الضغوط التي تعرضن لها، إضافة إلى أدوارهن في اللوائح الانتخابية ومواقفهن من قضايا النساء. ويسعى إلى رصد التحديات التي تواجههن واستشراف نياتهن المستقبلية في إعادة الترشح، بهدف استخلاص الدروس وتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة للنساء على المستوى المحلي.

وقد شمل الاستبيان نساءً ترشحن وفزن وأخريات لم يفزن ونساءً انسحبن يمثّلن عددًا من المحافظات والأقضية. وشمل الاستبيان 42 سيدة من محافظة جبل لبنان (20.3%) و20 مشاركة من شمال لبنان وصيدا (9.7% لكل منهما) و17 مشاركة من صور و18 من النبطية (نحو 8.2% و8.7%). وفي بيروت استهدف الاستبيان 15 سيدة، أي ما نسبته 7.2% من مجموع الاستطلاع. في حين سُجلت نسبة أقل في البقاع وزحلة وزغرتا وغيرها، والتي سجّلت أقل من 5% من النساء المستطلعات

ولضمان التنوّع في أحجام المجالس البلدية التي شهدت ترشح نساء، تنوع عدد أعضاء المجالس البلدية التي ترشحت فيها النساء المستطلعات، ما بين 15 و18 عضوًا بنسبة 17.4% لكل منها (36 مشاركة)، إضافة إلى مجالس مؤلفة من 24 عضوًا بنسبة 11.1%، ثم 21 عضوًا بنسبة 8.7%، وأخرى مكونة من 12 عضوًا بنسبة 7.7%. في المقابل، كانت المجالس ذات الأعداد الأصغر (9 و12 عضوًا) أقل تمثيلاً. ويبرز الاستبيان أن النسبة الأكبر من النساء المستطلعات قد خضن الترشح في بلديات متوسطة إلى كبيرة الحجم.

١. الخصائص الشخصية والاجتماعية للمرشحات المشاركات في الاستبيان

الفئة العمرية

كانت النسبة الأكبر من المرشحات المستطلَعات (35.7%) ضمن الفئة العمرية من 41 إلى 50 عامًا، ما يدلّ على أن النساء في منتصف أعمارهن - وغالبًا بعد تأسيس الأسرة أو الاستقرار المهني - يشعرن بثقة وخبرة تؤهلهن لخوض العمل البلدي. تليها الفئة من 31 إلى 40 عامًا (32.4%)، ما يعكس انخراطًا متزايدًا للشابات في الشأن العام. وشكّلت النساء بين 51 و60 عامًا نسبة 16.9%، في حين سُجلت نسبة أدنى (10.6%) لمن هن دون الثلاثين. وكانت النسبة الأقل لكبيرات السن. وتظهر هذه البيانات تركز المشاركة في الفئات العمرية النشطة، في مقابل مشاركة أقل للشابات ولكبيرات السن.

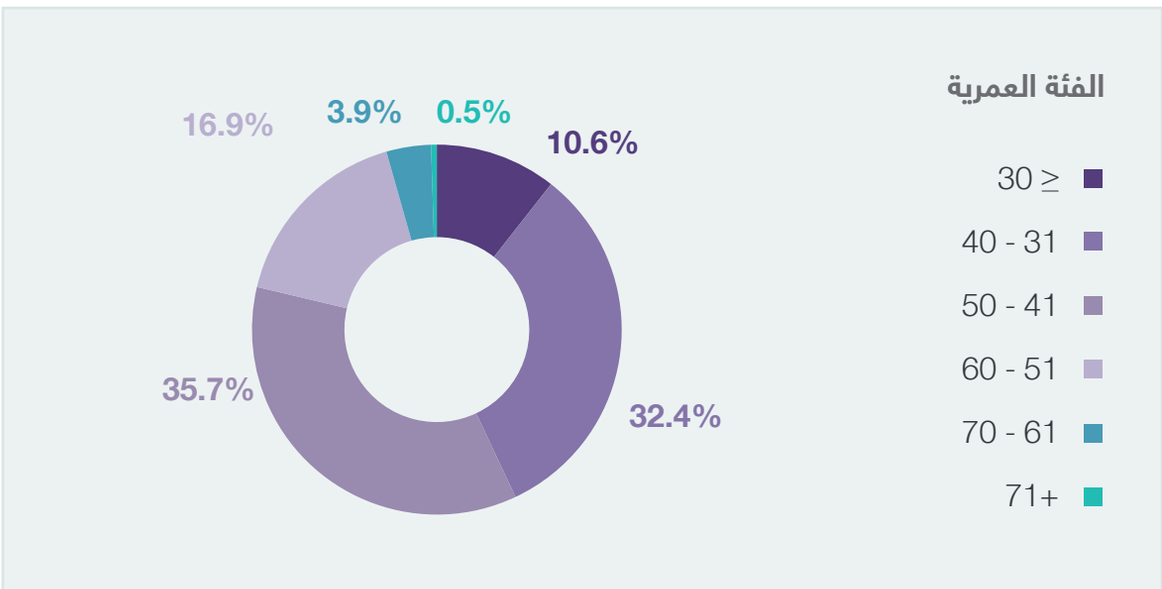

الوضع العائلي

أظهر الاستبيان أن 51.7% من المستطلعات متزوجات، فيما شكّلت العازبات نسبة 39.6%. ولهذه النسب دلالات على تزايد قبول العائلة والشريك بمشاركة النساء في الشأن العام، ما يسهم في كسر الصورة النمطية التي تربط الزواج بانسحاب النساء من الحياة العامة. كما تعكس نسبة العازبات المرتفعة استقلالية قراراتهن السياسية وقدرتهن على مقاومة القيود الأسرية والمجتمعية المفروضة عليهن.

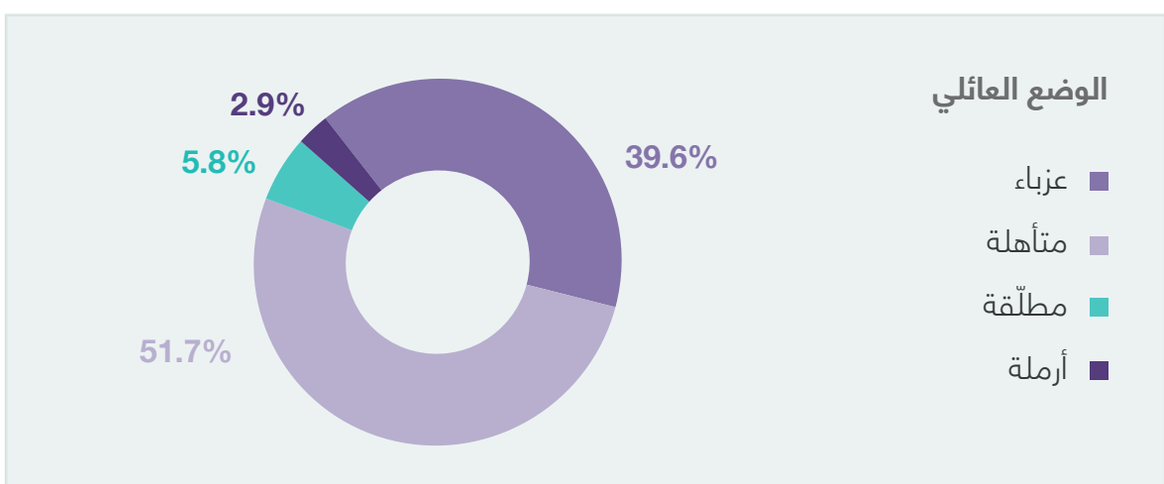

المستوى العلمي

أظهرت البيانات أن فئة واسعة من المشاركات المستطلعات يتمتعن بمستوى تعليمي جامعي وعال، في حين سجلت النسبة الأقل لفئة الحاصلات على تعليم ثانوي فحسب. تؤشر هذه البيانات إلى التقدم المحرز تاريخيًا في لبنان على مستوى ارتفاع نسبة تعليم النساء والفتيات، وانعكاسه الإيجابي على قرارات وخيارات النساء بالانخراط في الشأن العام. لكن هذا الارتفاع لا يقابله ارتفاع متناسب في المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء، ما يبقى الفجوة كبيرة بين التعليم وباقي المجالات.

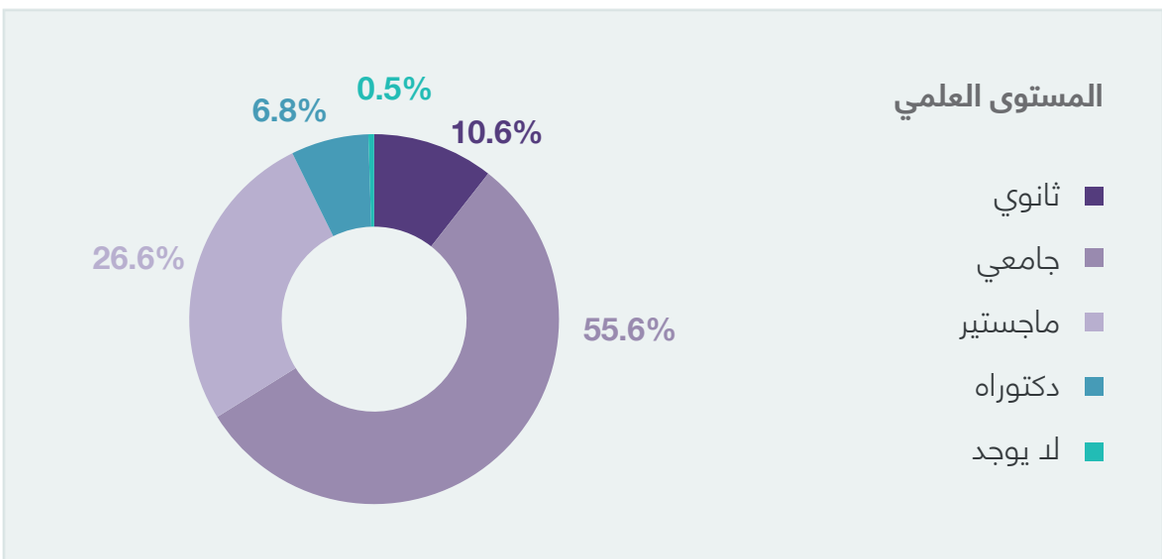

مهنة المرشحات

أظهر الاستبيان تنوعًا في خلفيات مهن النساء المستطلعات شملت مجالات التعليم المدرسي والجامعي، القانون، الصحة (ممرضات وصيدلانيات ومعالجات نفسيات)، الهندسة، الإدارة، العمل الحر، التجارة، والعمل في الجمعيات. يعكس ذلك أن الترشح لم يعد محصورًا بفئة اجتماعية معينة ولا بمجموعة ذات خلفيات ومهارات تقنية خاصة. كما أن الحضور اللافت للنساء العاملات في القطاع الاجتماعي والتربوي يشير إلى قوة علاقتهن بالمجتمع المحلي، وهي نقطة إيجابية تعزز فرص التأثير والتمثيل. وتجدر الإشارة إلى أن حضور ربات المنازل، ولو بنسبة أقل، يحمل دلالة رمزية على كسر الصورة النمطية التي تُقصي الأمهات من المجال العام.

٢. التجربة السياسية للمرشحات

هل تنتمين إلى حزب سياسي/ مجموعة مدنية؟

وفقًا للاستبيان، لا تنتمي 71% من النساء إلى أحزاب سياسية، مقابل 29% من المنتميات. تدل هذه النسب على أن الطابع العائلي لا يزال الغالب في الانتخابات البلدية، مقابل دور محدود - وإن كان موجودًا - للأحزاب. تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج اللقاءات مع الناخبات والأحزاب التي أظهرت غلبة الطابع العائلي في الانتخابات المحلية.

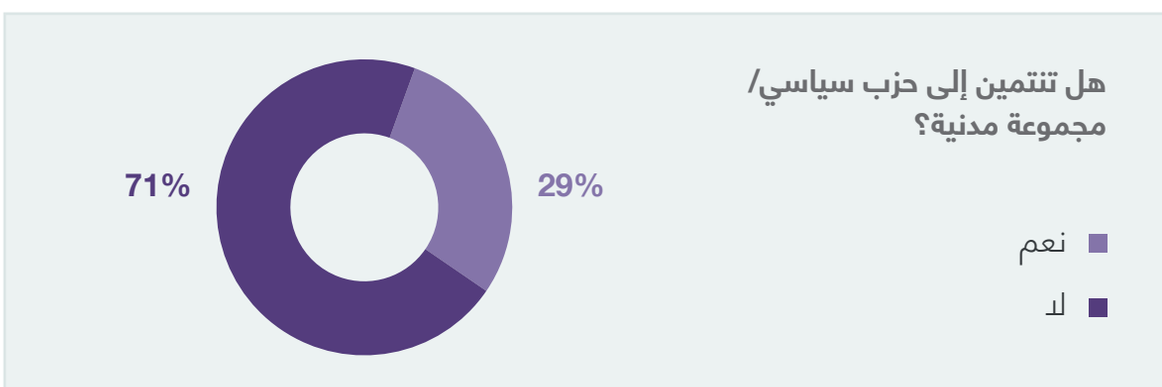

وأظهر الاستبيان أن الأحزاب الكبرى، مثل "القوات اللبنانية" و"التيار الوطني الحر" و"حزب الله" و"حركة أمل"، شكّلت أبرز الجهات التي تنتمي إليها بعض النساء بنسبة 7.5% لكل منها. وسُجّلت انتماءات أخرى إلى مجموعات مدنية أو عائلية أو جمعيات محلية. وبعض النساء اتخذ مواقف محايدة أو رفض الانتماء الحزبي المباشر بالقول: "لست حزبية ولكن أتعاطف"، أو "سُئلت الانضمام ورفضت".

هل سبق لك الانخراط في أي نوع من العمل السياسي/النقابي/الاجتماعي/الإغاثي؟

لا تتعارض النسب التي أظهرها هذا السؤال مع السؤال السابق الخاص بانخراط النساء في الأحزاب، وهي تعكس غالبًا الأدوار السياسية التي تمارسها النساء. فالنسبة ضعيفة بحسب هذا الاستبيان من ناحية العمل السياسي المباشر المتمثل في الانتساب إلى أحزاب سياسية، بينما تظهر نسبة أكبر في المجال الخاص بالعمل النقابي أو الاجتماعي والإغاثي. يعكس هذا المعطى تجربةً مهمة يمكن البناء عليها لتعزيز الأدوار السياسية للنساء وأهمية العمل المدني كنقطة انطلاق للعمل السياسي على المستوى المحلي للتعرف إلى الناس وبناء علاقات معهم.

في سياق آخر، تبرز مفارقة مهمة تتمثل في أن نسبة (36.2%) من النساء قررن الترشح للعمل البلدي، رغم أنهن لم يسبق لهن القيام بأي عمل عام. تثير هذه المفارقة العديد من الأسئلة المرتبطة بآنية اللحظة وعفوية القرار بالترشح، وهو أمر يضعف بكل تأكيد من حظوظ النساء بسبب ضعف تجربتهن وضعف علاقتهن مع محيطهن الاجتماعي، ويؤكد الحاجة إلى بناء قدراتهن وتنويع تجاربهن السياسية.

في المقابل، كان لافتًا عدد سنوات خبرة النساء التي امتدت من خمسة أعوام إلى ثلاثين عامًا، ما يعكس ثراءً في التجربة والكفاءة. ويقوّض ذلك عدم اعتراف العائلات أو الأحزاب بكفاءة النساء وضعف تقديرها، واستخدام غياب الكفاءة لتبرير عدم ترشيح النساء أو دعمهن. يعزز وجود هذه الخبرات والكفاءات التي أظهرها الاستبيان الفكرة بأن النساء المرشحات يمتلكن مقومات حقيقية للمشاركة الفعّالة، وأن دخولهن المجال البلدي ليس رمزيًا، بل هو نتاج سنوات من الخبرة في مجالات متنوعة يمكن استثمارها في العمل البلدي.

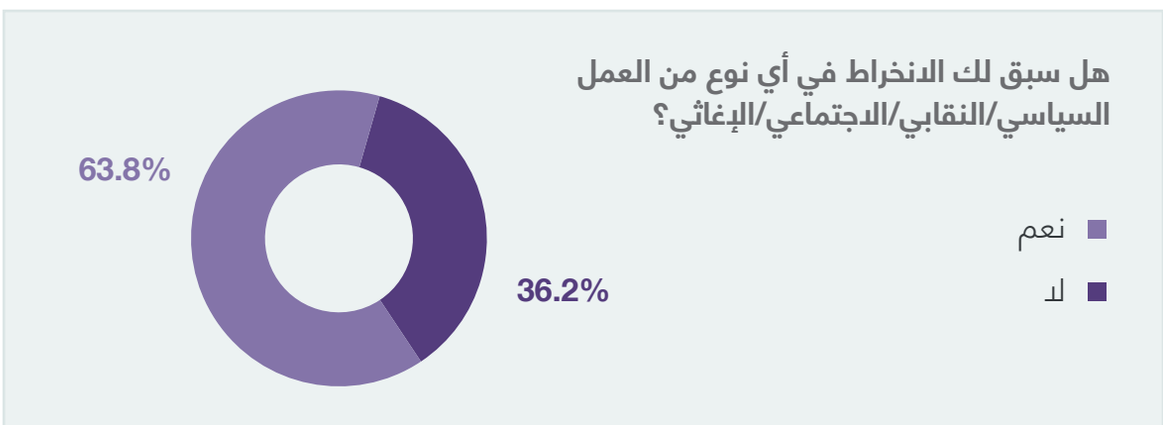

٣. تجربة الترشح

ما هو المشهد السياسي الذي يؤطر لواقع المدينة/ القرية التي قدمت ترشيحك فيها؟ من هم الفاعلون؟ هل للعائلات دور هام في تركيب اللوائح؟ هل هي دائرة صغيرة أم كبيرة؟ هل تغلب فيها الرغبة بالتوافق أو التزكية أم هناك منافسة كبيرة؟ وكيف يؤثر ذلك في فرص النساء في المشاركة في العمل البلدي؟

بالنسبة إلى أغلبية المرشحات اللواتي تمت مقابلتهن، ثمة واقع سياسي محكوم بنفوذ العائلات الكبيرة التي تتحكم بتشكيل اللوائح الانتخابية، وخصوصًا في القرى والدوائر الصغيرة، حيث تتركز العلاقات الشخصية والعائلية التي تتحكم في مسار الانتخابات. قال عدد من المرشحات إن هذه التقاليد تجعل التوافق والتزكية أكثر شيوعًا، مما يقلل من فرص المنافسة الحقيقية، وخصوصًا لمصلحة الرجال. في الوقت نفسه، تحدثت أخريات عن دور الأحزاب السياسية التي تتداخل مع النفوذ العائلي أحيانًا، فتدعم اللوائح العائلية أو تحارب المستقلين، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد ويجعل الوصول إلى مراكز القرار تحديًا أكبر للنساء. أكثر من مرشحة شعرت بأن الدعم المالي والسياسي الذي توفره هذه الشبكات غالبًا ما يهمش قدرات النساء وكفاءاتهن ويقيد مشاركتهن، لكنهن في الوقت ذاته عبّرن عن تغيرات تدريجية، إذ هناك أحزاب بدأت تعطي مساحات أكبر للنساء، كما أن وجود نساء مستقلات وشابات ناشطات بدأ يكسر حاجز الذهنية التقليدية ويحفز مزيدًا منهن على خوض غمار العمل البلدي.

هل يسهم القانون في تمثيل النساء بصورة عادلة برأيك؟

بالنسبة إلى قرابة 70% من المستطلعات، لا يوفّر القانون الانتخابي إطارًا فعّالاً أو عادلاً لضمان تمثيل النساء. تحمل هذه النسبة دلالة لافتة بشأن وعي النساء بتأثير القانون الراهن عليهن. ويُعدّ غياب إقرار الكوتا أحد أبرز المشكلات المتعلقة بالقانون بالنسبة إلى الغالبية. النسبة المتبقية اعتبرت أن القانون جيد في دعمه لمشاركتهن السياسية (29.5%). ويبقى السؤال مفتوحًا عن حجم معرفة النساء بتفاصيل القانون وقدراتهن على تحليله من منظور المساواة بين الجنسين، إضافة إلى مدى معرفة المرشحات بكل الفجوات التي تستدعي إقرار قانون حديث، لا الاكتفاء بالكوتا كمطلب إصلاحي وحيد.

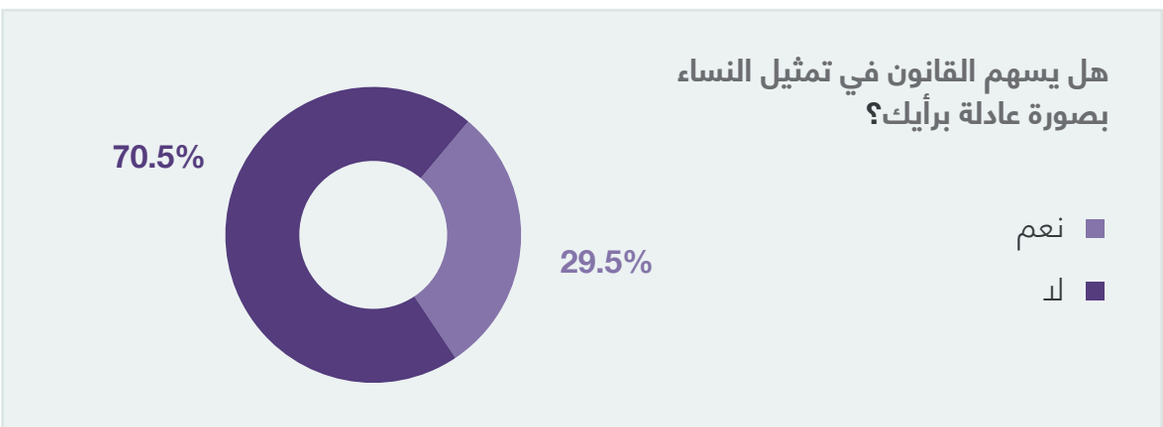

هل استفدتِ من تعديل القانون الخاص بإمكانية الترشح في مكان القيد الأصلي؟

أفادت 24.2% من النساء المستطلعات باستفادتهن من تعديل القانون الذي أتاح لهن الترشح في مكان القيد الأصلي، مقابل غالبية بلغت 75.8% لم يستفدن من هذا التعديل وترشحن في مكان قيد أزواجهن، لا في مكان قيدهن الأصلي. يعكس هذا الواقع خضوع النساء عمليًا لمنطق "النفوس" الراهن بحكم الزواج، ويثير تساؤلات حول استمرار التبعية القانونية والاجتماعية التي تفرضها قوانين الأحوال الشخصية، التي تنقل قيد المرأة تلقائيًا إلى قيد الزوج بعد الزواج. وهذا يؤدي إلى فقدان رمزي وانتمائي للمرأة تجاه مكان نشأتها وهويتها الأصلية. وتطرح هذه النسب السؤال الخاص بمدى معرفة النساء بالتعديل هذا، وتشير إلى الفجوة ما بين القانون والواقع الاجتماعي الذي لا يمنح النساء القدرة الفعلية على ممارسة ما يمنحه أي قانون إصلاحي

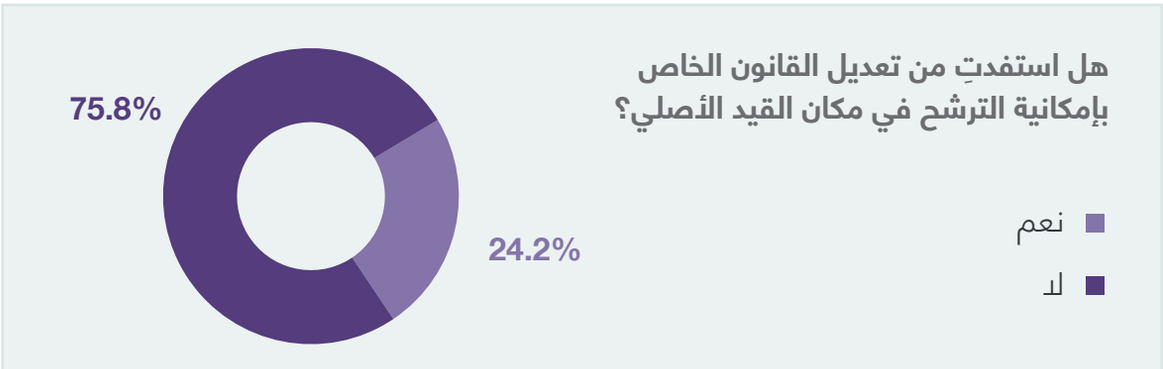

من اتخذ قرار ترشحكِ؟

مثّل الدافع الشخصي العنصر الأبرز وراء الترشح، وإن كان غالبًا مدعومًا بعوامل خارجية (عائلية أو حزبية أو اجتماعية). يعكس ذلك دلالة على تزايد وعي النساء بخياراتهن السياسية، إضافة إلى تزايد وعي الأطر الداعمة، سواء تمثلت في العائلة أم في الحزب.

ما كانت دوافعك للترشح؟

تحدثت العديد من النساء المستطلعات عن دوافع متنوعة وراء اتخاذهن قرار الترشح، إلا أن القاسم المشترك بينهن كان الرغبة في إحداث تغيير حقيقي في مجتمعاتهن. وصف بعضهن القرار بأنه نابع من قناعة شخصية ورغبة في الانخراط بشكل مباشر في العمل العام، بينما أشارت أخريات إلى أن الترشح جاء نتيجة تشجيع من العائلة أو المحيط الاجتماعي، أو بدافع الإحساس بالمسؤولية تجاه القضايا المحلية. وأكدت عدد من المشاركات أن خبراتهن السابقة في العمل المدني أو الاجتماعي دفعتهن إلى الانتقال إلى موقع اتخاذ القرار، وشعورهن بإمكانية التأثير بشكل أوسع وتحقيق نتائج ملموسة.

برزت لدى كثيرات من المرشحات رغبة واضحة في كسر الصورة النمطية عن دور النساء في الشأن العام، والمساهمة في تحسين ظروف الناس، وخاصةً الفئات المهمشة. وتكرر في بعض الإجابات شعور النساء بأنهن قادرات على تقديم أمر مختلف، أو أن حضورهن في المجلس البلدي يمكن أن يضيف بعدًا جديدًا في التعامل مع قضايا مثل التعليم والبيئة والخدمات الأساسية. يعكس هذا التنوع في الدوافع اتساع وعي النساء بدورهن في العمل البلدي ورغبتهن بالوجود في الفضاءات العامة لترجمة هذا الدور.

ما هي العوامل التي شجعتك على الترشح؟ وهل اختلفت عن الدورات السابقة؟

عندما سُئلت المرشحات المشاركات في الاستبيان عن العوامل التي شجعتهن على الترشح في الانتخابات البلدية، جاءت الردود إيجابية وغنية بالتجارب الشخصية. تحدثت كثيرات عن دعم العائلة، وخصوصًا الأهل أو الزوج، كعامل أساسي أعطاهن الثقة للبدء. وما كان لافتًا أن عددًا كبيرًا منهن شعرن هذه المرة بأنهن جاهزات أكثر من السابق، بعدما راكمن سنوات من العمل في المجتمع واكتسبن خبرات في الشأن العام والعمل الأهلي. وبالنسبة إلى أخريات، شكّل الترشح تحديًا شخصيًا بسبب الرغبة في مواجهة التهميش أو رد فعل على إقصاء سابق. أما أخريات فرأين في الترشح وسيلة لخدمة البلدة أو لإيصال صوت النساء والشباب أو للمساهمة في تحسين الطرق وحل أزمة النفايات أو دعم قضايا الإعاقة والبيئة.

ما تغيّر في هذه الدورة، بحسب قول كثيرات، هو الجو العام. بالنسبة إلى الغالبية، هناك وعي أكبر بحق النساء في المشاركة السياسية، وازدياد تقبّل المجتمع لوجود النساء في البلديات. وأشار البعض إلى أن الحماسة الشعبية، وخصوصًا من النساء والشباب، كانت مشجعة جدًا هذه المرة. قالت إحداهن: "أشعر بأن الناس تريد التغيير، وهي ترغب بوصول أفراد يشبهونهم"

هل هذه أول تجربة ترّشح لكِ؟

أظهر الاستبيان أن انتخابات 2025 هي التجربة الانتخابية الأولى لما نسبته 87.9% من أصل 270 مرشحة. لهذه النسبة ثلاث دلالات مهمة جدًا: الأولى إيجابية، تعكس تزايد حضور النساء وانخراطهن في الشأن العام المحلي. لقد ارتفع عدد المرشحات في 2025 إلى 2592، بعدما كان في الدورة السابقة (2016) 1508، و1349 مرشّحة في 2010. الدلالة الثانية مؤشر على حجم التحديات التي تواجهها النساء، والتي تدفعهن إلى عدم تكرار تجربة الترشح، مما يطرح العديد من الأسئلة عن العوامل التي تدفع النساء إلى عدم تكرار التجربة. أما الدلالة الأخيرة فهي ضعف التجربة السياسية للنساء اللواتي يخضن، في غالبيتهن، العمل السياسي على المستوى المحلي للمرة الأولى.

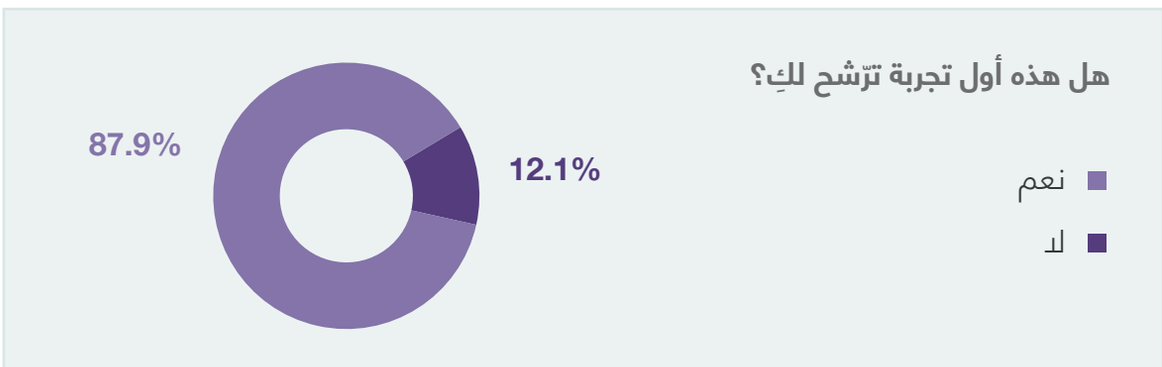

أما عدد الدورات التي سبق خوضها بالنسبة إلى 12% من المستطلعات فهي دورة واحدة.

هل شاركتِ في لائحة انتخابية مدعومة من العائلات أو الأحزاب أم كمستقلة؟

مرة أخرى، تؤكد نتائج الاستبيان تأثير البعد العائلي كعامل حاسم في مسار الترشح للانتخابات البلدية، ولاسيّما بالنسبة إلى النساء. فقد أفادت نحو 50% من النساء المرشحات بأنهن كنّ جزءًا من لوائح مدعومة من العائلات، مقابل 23.7% ترشحن كمستقلات، في حين أن البقية نلن دعمًا حزبيًا مباشرًا. وتتقاطع هذه النسبة مع التوجهات العامة التي أكدتها الأحزاب السياسية، عبر تركها ملف الانتخابات البلدية لخيارات العائلات. لهذه النسب إيجابيات نسبية تتعلق ببدء دعم العائلات لترشيح النساء، لكنها تضعف في المقابل مستويين هامين من شأنهما الدفع بمشاركة أوسع للنساء. الأول يتمثل في جعل ترشح النساء مرهونًا بالقبول العائلي، على حساب الدعم المؤسسي المتمثل في أحزاب قادرة على تأمين بيئة حاضنة للنساء وتوفير الدعم السياسي واللوجستي لهن. أما الثاني فيتعلّق بمحدودية الفرص المتاحة أمام النساء المستقلات، اللواتي يخضن تجربة الترشح بعيدًا عن الانتماءات العائلية، وغالبًا ما يحملن برامج تنموية ومقاربات جديدة تسعى إلى التغيير.

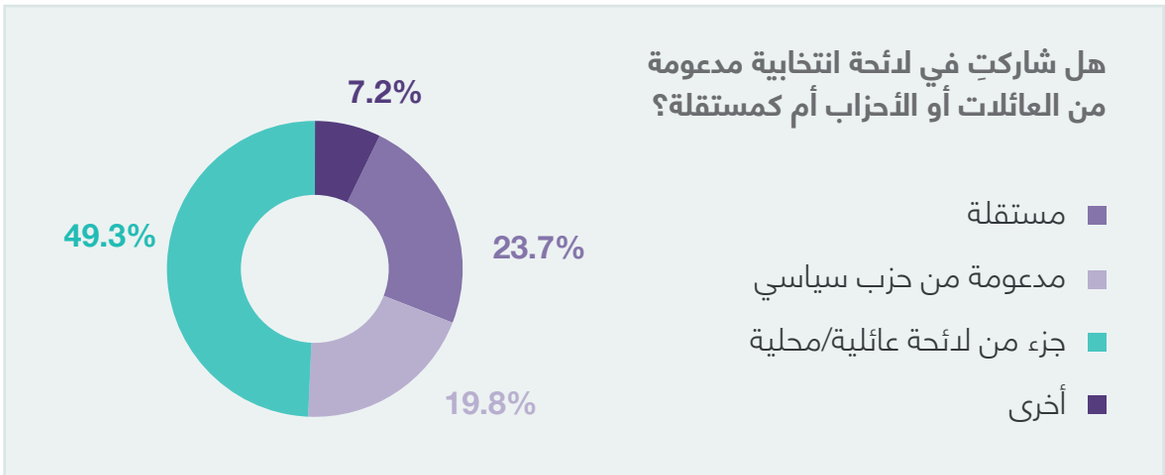

هل استمرّيتِ في الترشح؟

أظهر الاستبيان مؤشرًا جيدًا لناحية استمرار غالبية النساء ممن تم استطلاعهن بالترشح بما نسبته 94.2%، في مقابل نسبة ضئيلة جدًا ممن انسحبن. ويمكن رد ذلك إلى عوامل فردية متصلة بالنساء وتصميمهن وجدّيتهن في الترشح. يمكن البناء بقوة على هذه النسب مستقبلاً، بغاية استثمارها في نسب ترشيحات أكبر للنساء، وتحصّلهن على عوامل دعم أكبر.

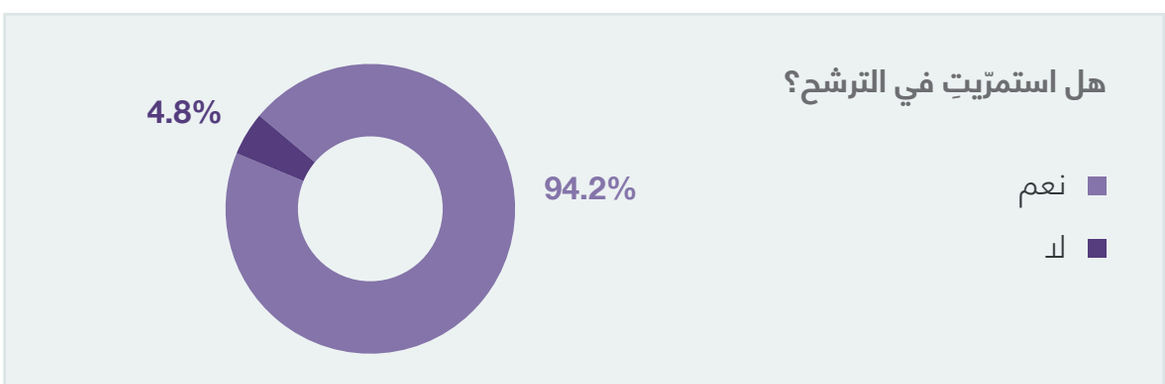

أما النساء اللواتي رضخن للضغوط وانسحبن فقد تنوعت أسبابهن. البعض فضّل مصلحة العائلات وحصول التوافق، والبعض انسحب بطلب مباشر من الأحزاب الفاعلة في محيطهن أو بتنسيق مع هذه الأحزاب لاختيار شخص تريده القوى السياسية، وبعض المرشحات لم يستطع الانضمام إلى اللوائح المتنافسة، فيما شكّلت الضغوط من قبل العائلات السبب الأهم للانسحاب.

هل لديك تجربة سابقة في العمل البلدي؟

مجددًا، أظهر الاستبيان أن أغلبية النساء المستطلَعات (86.5%) لم يسبق لهن خوض تجربة العمل البلدي. ورغم أهمية ارتفاع نسب ترشح النساء خلال هذه الدورة مقارنةً بالدورة السابقة، لهذه النسبة دلالات لافتة. فهي تعكس ضعف التمثيل السياسي التراكمي لدى النساء وتطرح تساؤلات عن مدى جدية الترشح، وإن كان نابعًا من التزام فعلي ومسار عمل تراكمي، أم أن العفوية والقرارات الآنية هي التي غلبت على هذا التوجه. ولا شك في أن لترشح وجوه جديدة إيجابياته، من حيث ضخّ دم جديد في العمل البلدي، إلا أن قراءة هذا الواقع وضعف الانخراط في الأحزاب يؤشران إلى تحديات حقيقية. لعل أبرزها ضعف المعرفة بديناميات العمل السياسي المحلي، ما قد يؤثر سلبًا على فعالية الأداء ويصعّب عملية التأثير في القرارات المحلية بطريقة منهجية ومستدامة. أما اللواتي سبق أن خضن تجربة العمل البلدي فقد أظهر الاستبيان تنوع مهامهن السابقة في البلديات والتي شملت عضوية اللجان وتولّي مهمات أمانة السر والصندوق.

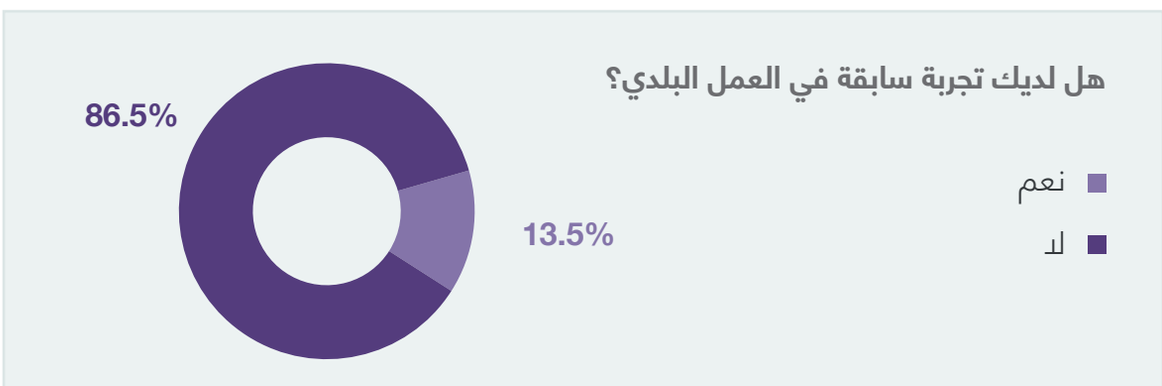

٤. تجربة الانضمام إلى لائحة

من هم الفاعلون في تشكيل اللوائح في مدينتك/قريتك؟

أجمعت النساء المشاركات في الاستبيان على أن العائلات والأحزاب هما الجهتان الفاعلتان والمؤثرتان في تشكيل اللوائح الانتخابية. وبالنسبة إلى الغالبية، فإن الأحزاب، وإن لم تشكّل اللوائح بشكل مباشر في بعض المناطق، تحتفظ بتأثير واضح وفعّال في عملية التشكيل. وقد وصفت مرشحات لوائحهن بأنها متجانسة وتعتمد على الكفاءات، بينما شددت أخريات على استقلالية ترشحهن عن الاصطفافات السياسية والعائلية التقليدية، ما يعكس توجهًا متزايدًا نحو تجاوز البنى التقليدية في الترشح لمصلحة مقاربات أكثر مدنية وتخصصًا

هل واجهتِ صعوبات في الانضمام إلى لائحة؟

من النتائج اللافتة التي أظهرها الاستبيان أن 85% من النساء المستطلعات لم يواجهن صعوبات في الانضمام إلى لائحة انتخابية أو في تشكيل لائحة. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما سبق بيانه من جهة الدعم الذي حظيت به المرشحات، وكذلك ضعف تعرّضهن لضغوط أو عراقيل بارزة في هذا المجال، ما يشير إلى تحسن نسبي في بيئة الترشح ومناخ تشكيل اللوائح، ولو بشكل متفاوت بين المناطق.

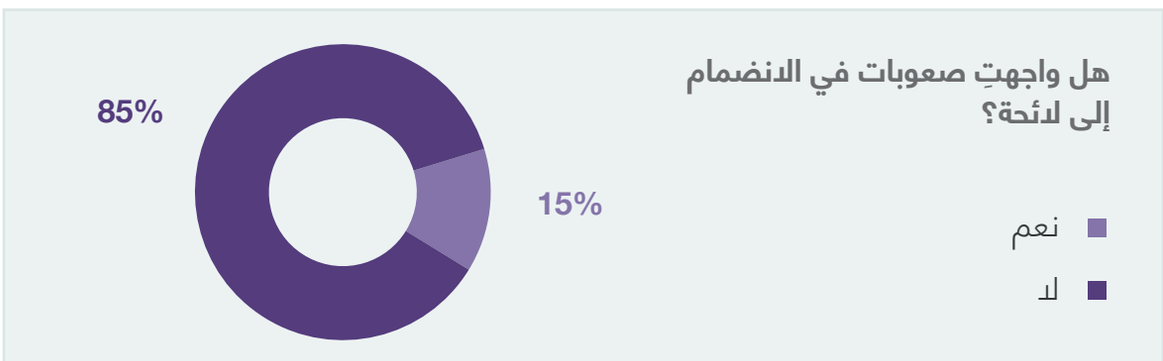

ما هي أبرز التحديات التي واجهتكِ في الانضمام إلى لوائح؟

كشفت إجابات النساء المرشحات ممن واجهن صعوبات في الانضمام إلى لوائح عن واقع لا يخلو من العثرات، إذ اصطدمت محاولات الانضمام إلى اللوائح الانتخابية بعوائق مركبة. شعر بعضهن بالإقصاء بسبب التوجهات الحزبية الضيقة أو التحالفات العائلية التي لم تترك حيزًا لمشاركتهن. قالت إحدى المرشحات: "عائلتي لم تدعمني باعتبار أنني مرشحة في لائحة عائلة زوجي"، بينما أكدت أخرى أنها "لم تجد نفسها في أي لائحة لأنهم لم يقبلوا آراءها وقراراتها الحديثة التي تحاكي جيل الشباب". فيما اصطدمت أخريات بجدران من التمييز الصامت، إذ فُضّل الرجال أو من يملكون المال والنفوذ. وهناك نساء وجدن أنفسهن مضطرات إلى الترشح كمستقلات بعد رفض اللوائح ضمّهن أو بسبب رفضهن للزبائنية وشراء الأصوات. شعور التهميش داخل اللائحة، أو تأخر ضمّهن إليها، أو استغلال أسمائهن دون منحهن دورًا فعليًا، كلها كانت تجارب حاضرة. كذلك، برزت معاناة نساء أخريات من صعوبات في تشكيل اللوائح أصلاً بسبب ضيق الوقت، كما جاء في قول إحدى المشاركات: "عدد المرشحين كان قليلاً، والفكرة بدأت قبل شهرين فقط على خلاف اللوائح الأخرى التي حضرت لها جيدًا". أما البعد السياسي فكان حاضرًا بقوة، إذ أُقصيت عدد من المرشحات بسبب انتماءاتهن أو بسبب فيتو حزبي مباشر، كما روت إحدى النساء: " تم رفض اسمي من قبل أحد المكونات الحزبية الأساسية، فترشحت منفردة وتحديت الكل". وهناك من واجهن استبعادًا بسبب الإعاقة، أو تشكيكًا بقدراتهن لصغر سنهن، فكانت الرسالة إليهن واضحة: إن الطريق نحو الانخراط في القرار المحلي لا يزال محفوفًا بمعايير غير عادلة تتطلّب من النساء جهدًا مضاعفًا لإثبات الجدارة وكسر الصور النمطية.

هل كان الانضمام إلى اللائحة شكليًا؟

قالت أكثر من 90% من المستطلعات إن الانضمام إلى اللوائح لم يكن رمزيًا أو للتجميل فحسب

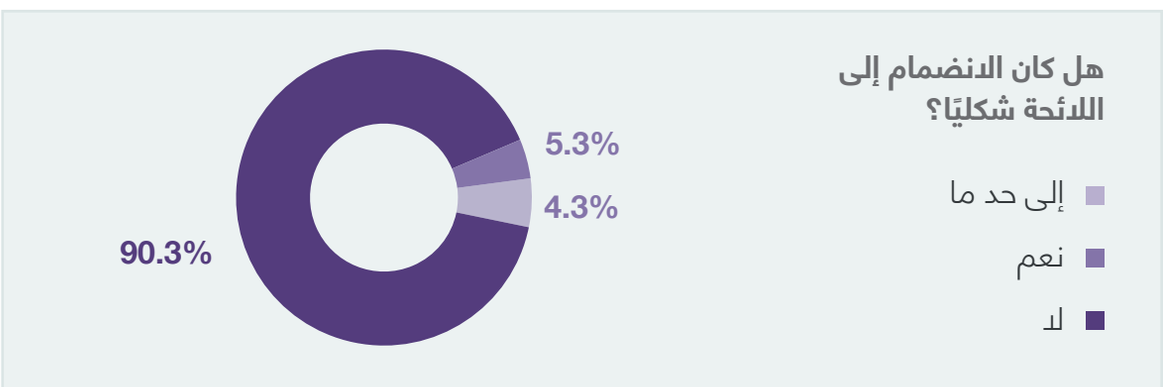

هل شعرتِ بالتهميش في اللائحة؟

الأمر نفسه بالنسبة إلى عدم شعور 87.9% من المستطلعات بالتهميش.

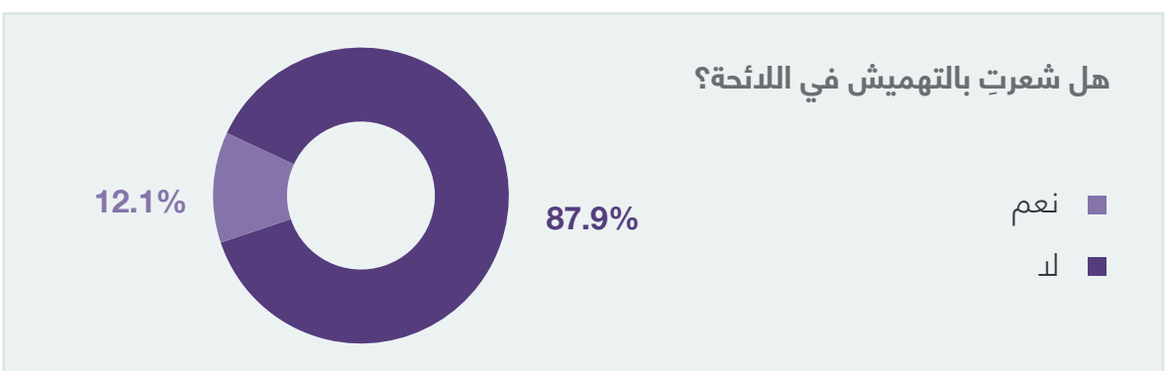

هل شاركتِ في الجولات الخاصة باللائحة؟

في السياق عينه، كانت 78.7% من المشاركات في الاستبيان جزءًا من المسار الخاص بعمل اللائحة الانتخابية لناحية الجولات الإعلامية والزيارات العائلية وزيارة المفاتيح الانتخابية

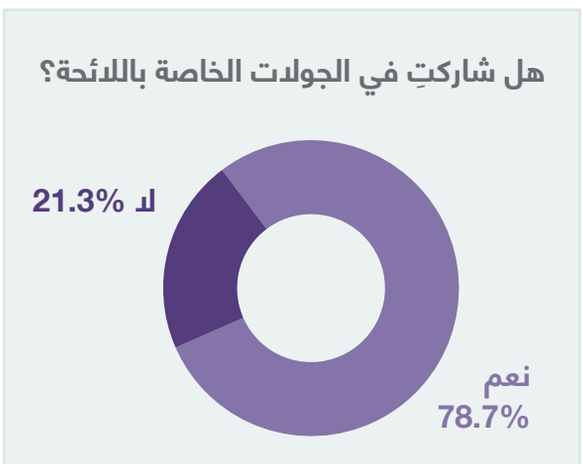

هل شاركت النساء في عملية اختيار المرشحين؟

أكدت نسبة 60.4% من النساء المستطلعات وجود نساء في مراكز التأثير والقرار بشأن اختيار المرشحين. يُعدّ هذا معطى مهمًا يشير إلى اختراق النساء بعض دوائر القرار الانتخابي، سواء ضمن اللوائح المشكلة من قبل العائلات أم تلك التي تشكّلها الأحزاب بصورة مباشرة. وهو مؤشر على تحوّل تدريجي في تموضع النساء داخل البنية السياسية التقليدية. في المقابل، أكدت 39.6% من المستطلعات غياب النساء عن هذه المراكز، ما يعكس استمرار نمط من الإقصاء الممنهج للنساء عن مواقع التأثير الحقيقية

تبقى المسألة الأهم هنا هي ضرورة التحقق من طبيعة هذا الوجود : هل هو حضور فعلي في مركز القرار مقرون بالقدرة على التأثير واتخاذ القرار، أم أنه مجرد تمثيل رمزي لا يترجم إلى سلطة حقيقية؟ فالتحدي لا يكمن في "وجود" النساء ضمن هذه الدوائر فحسب، بل في مدى فاعليتهن في توجيه القرارات وتشكيل الخيارات الانتخابية بصورة تعكس مقاربة عادلة وشاملة لمشاركة النساء أيضًا.

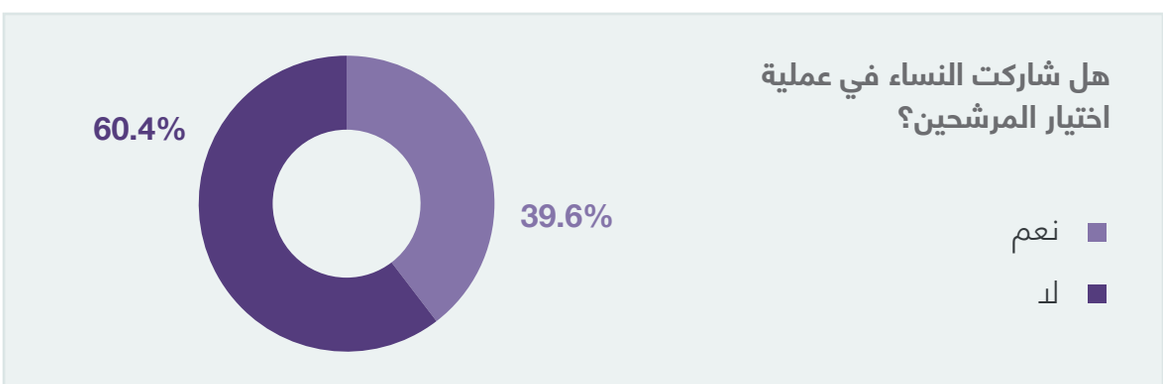

٥. تجربة الحملة الانتخابية

هل اشتملت الحملة على نساء؟

أكدت 54.1% من المشاركات في الاستبيان وجود نساء تولين مسؤوليات أساسية في حملاتهن الانتخابية، وهو مؤشر إيجابي يحمل دلالات واضحة على تزايد انخراط النساء في المواقع التنظيمية والإدارية وبروز شبكات نسائية تدعم النساء المرشحات وترافقهن في مسار الترشح. في المقابل، يشير تأكيد قرابة نصف المستطلعات على غياب النساء عن حملاتهن الانتخابية إلى وجود تحدٍّ جوهري لا يزال قائمًا يتعلّق بضعف إشراك النساء في البنية الداخلية للحملات، ما يحدّ من فرص التعلّم والخبرة التراكمية لدى النساء في هذا المجال.

ويبقى السؤال الهام هنا: هل النساء اللواتي تولين مهمات ضمن الحملات الانتخابية كنّ فاعلات؟ بمعنى آخر، هل كانت مسؤولياتهن شكلية أو تنفيذية محدودة، أم أنهن شاركن في وضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات وصناعة الرسائل الانتخابية؟

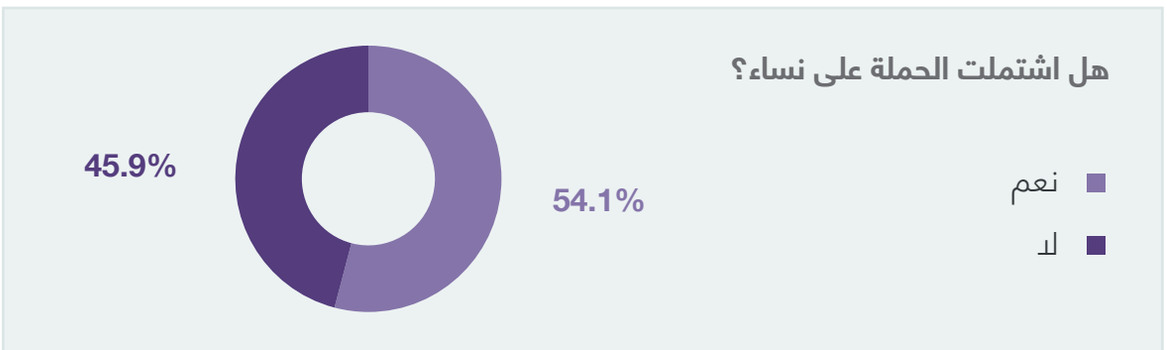

هل تولت النساء مواقع قيادية في الحملات؟

لم تتولّ أكثر من نصف النساء المشاركات في الحملات الانتخابية مراكز قيادية داخل تلك الحملات، بحسب ما أكدته نسبة 58.2% من المستطلعات اللواتي أشرن إلى وجود نساء ضمن فرق حملاتهن. ويجيب هذا المؤشر بوضوح عن التساؤل المطروح سابقًا بشأن فعالية مشاركة النساء في الحملات، كما يؤكد أن هذه المشاركة غالبًا ما تكون محصورة بأدوار تنفيذية أو لوجستية (كالتنسيق والتواصل والتعبئة الميدانية)، من دون أن يُسند إليهن دور فعلي في صناعة القرار أو رسم الاستراتيجية الخاصة بالحملة.

ولذلك أسباب متعددة يمكن استنتاجها من إجابات المستطلعات، تعود بغالبيتها إلى ضعف الثقة المجتمعية والمؤسسية بقدرات النساء القيادية، حتى من داخل الحملات التي تضم مرشحات نساء. وهذا مؤشر بالغ الأهمية، ليس كمعطى تقني فحسب، بل كمدخل لفهم أعمق لإشكالية مشاركة النساء السياسية، وما يرافقها من تناقضات أيضًا.

ومن أبرز التناقضات التي يطرحها هذا الواقع: كيف يمكن قبول نساء كمرشحات تمثّل قوائم انتخابية، وفي الوقت ذاته عدم قبول نساء في مواقع قيادة الحملات؟ وكيف يمكن تفسير غياب الضغوط المباشرة على المرشحات في الحملات، مقابل رفض تسليم النساء مسؤوليات قيادية فيها؟ تثير هذه التناقضات أسئلة أعمق عما إذا كانت ترشيحات بعض النساء تُقبل كرمزية أو ضرورة شكلية، بينما تُمنع فعليًا من التمدد إلى مواقع القيادة والتأثير الحقيقية.

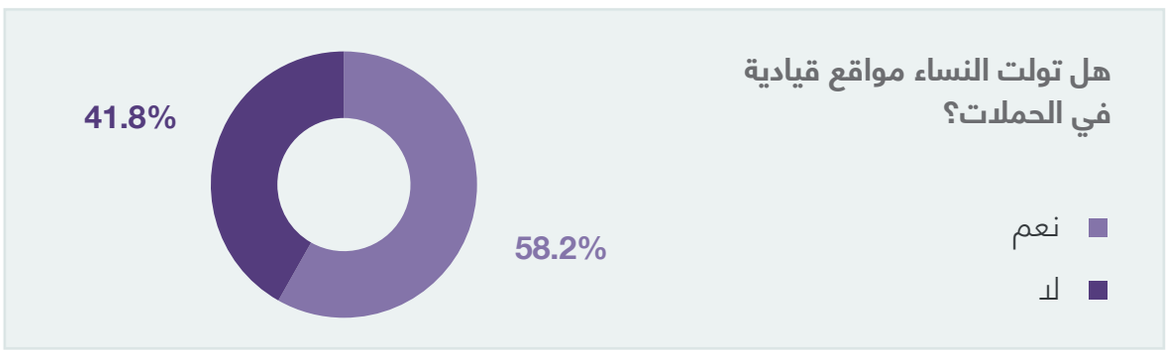

٦. الضغوط والعوائق

هل واجهتِ ضغوطًا لثنيك عن الترشح؟

أكدت قرابة ثلاثة أرباع النساء من اللواتي تم استطلاعهن أنهن لم يتعرضن لضغوط لثنيهن عن الترشح، وهي نسبة تُعدّ إيجابية في ظاهرها، وتعكس، من حيث المبدأ، تحوّلاً نسبيًا في المواقف والاتجاهات العائلية والاجتماعية نحو دعم النساء في المشاركة السياسية. غير أن هذه النتيجة لا تعبّر بالضرورة عن تحوّل كامل أو عميق في البنية الثقافية والاجتماعية التي تحكم أدوار النساء. فهناك ثلاث زوايا ضرورية لفهم هذا المعطى: أولاً، يتطلب الأمر تفكيك فهم النساء أنفسهن لما يُقصد بـ"الضغوط"، إذ قد لا تُدرَك الضغوط البنيوية، غير المباشرة أو المقنّعة، على أنها ضغوط فعلية. ثانيًا، لا تزال نساء كثيرات يتجنبن الإفصاح عن الضغوط التي يتعرضن لها، ويفضّلن الإنكار أو التقليل من شأنها، إما خوفًا من التبعات وإما حفاظًا على علاقات عائلية أو اجتماعية. ثالثًا، من المحتمل أن تكون الضغوط قد "انتفت" ظاهريًا في العديد من الحالات لأن النساء قبلن، مسبقًا، بالحدود المرسومة لهن من قبل العائلة أو البيئة المحيطة، ما يجعل "غياب الضغوط" في بعض الأحيان دلالة على التكيف مع الأطر التقليدية، وليس على تحرر منها

وهنا يبرز السؤال الجوهري: هل تمكنت المرشحات فعلاً من خوض معركة انتخابية حقيقية؟ هل حصلن على مواقع متقدمة في اللوائح، أم جرى ضمّهن كأسماء مكملة؟ هل كُنّ شريكات فعليات في اتخاذ القرار السياسي، أم مجرّد واجهة انتخابية؟

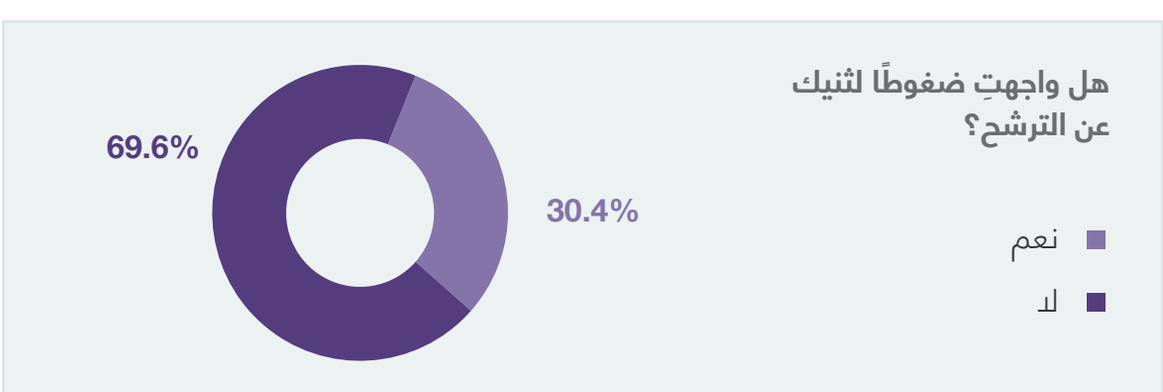

من هي الجهة التي مارست هذه الضغوط؟

يُظهر الاستبيان أن قرابة 28.9% من النساء المستطلعات قد تعرضن لضغوط من جانب الزوج للتراجع عن الترشح، وهي النسبة الأعلى ضمن الجهات الضاغطة، تليها الأحزاب بنسبة 23.7%، ثم المجتمع بنسبة 22.4%، ومن ثم العائلة بنسبة 15.8%، لتحل الجهات الدينية في المرتبة الأخيرة. يؤكد هذا المعطى من جديد ما سبق تأكيده في هذا التقرير حول تقاطع الأدوار بين العائلة والحزب والمجتمع في رسم مشهد مشاركة النساء السياسية وحدودها، لكنه في الوقت نفسه يأخذنا إلى مستوى أعمق من التحليل، يتمثّل في ضغوط مصدرها "الزوج".

وهذا المعطى الأخير ليس مفاجئًا بالنظر إلى الهرميات السلطوية التي تحكم نمط العلاقات داخل الأسرة في لبنان، حيث يتمركز القرار عند الزوج، وغالبًا ما تتعرض المرأة للعنف أو الضغط عند المخالفة، في ظل غياب قوانين أسرية تقوم على مبدأ المساواة. وهذا يضيء على بعد شخصي-مؤسساتي عميق يقيّد الخيارات السياسية للنساء حتى داخل المجال الخاص، ويشكّل أحد أخطر وجوه العنف السياسي ضد النساء. وفي سياق موازٍ، يُفترَض أن تشكّل الأحزاب الرافعة الأساسية لمشاركة النساء ودعم حضورهن في الشأن العام، إلا أن النسب تشير إلى أن نسبة غير قليلة من الضغوط جاءت من داخل هذه البنى الحزبية ذاتها، ما يظهر تناقضًا صارخًا بين الشعارات المعلنة والممارسات الواقعية، ويفضح محدودية الالتزام الحزبي الفعلي بمسألة المساواة وتمكين النساء سياسيًا. أما الضغوط الآتية من المجتمع فهي متوقعة في بيئة تسودها ثقافة تهمّش النساء وتقصيهن عن الفضاء العام، في تعبير مباشر عن تقاليد مهيمنة تسعى إلى المحافظة على نمطية الأدوار الاجتماعية واستمرار الهيكلية الأبوية للعلاقات، سواء في السياسة أم في الحياة اليومية

وبالنسبة إلى كون الجهات الدينية جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير، لا ينفي ذلك دورها الفعلي. فتأثيرها غالبًا غير مباشر، ويُمارَس من خلال خطاب أخلاقي أو اجتماعي يكرّس دونية النساء ويعيد إنتاج الأدوار النمطية. ولا يمكن في هذا السياق إغفال ما شهدته الانتخابات السابقة، ولاسيّما في العام 2016، من تصريحات علنية لرجال دين من مختلف الطوائف، عارضت بشكل صريح ترشح النساء وخوضهن للانتخابات البلدية، وهو ما يدل على امتداد هذا التأثير وإن اختلفت أشكاله وتكتيكاته

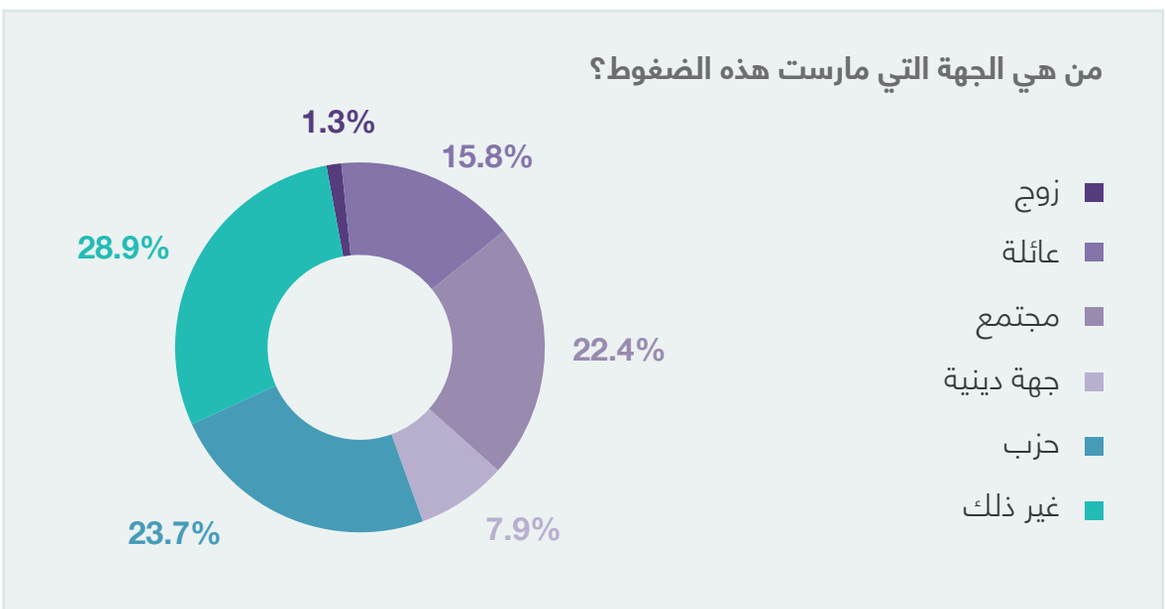

ما كان شكل الضغوط التي تعرضتِ لها؟

تفاوتت تجارب النساء المشاركات عندما سُئلن عن الضغوط التي تعرّضن لها خلال ترشحهن للانتخابات البلدية. فقد أكد بعضهنّ أنهن لم يواجهن أي ضغوط تُذكر، بل حظين بدعم من العائلة والمجتمع، وحتى من أعضاء اللوائح الأخرى، ما منحهن شعورًا بالثقة والقبول

في المقابل، عبّرت كثيرات عن تعرّضهن لضغوط متنوعة، بعضها كان ناعمًا وغير مباشر، مثل التشكيك في قدرتهن أو بث الإحباط من نساء أخريات أو من المجتمع نفسه. فقد ذكرت إحدى المشاركات أن نساءً من محيطها قلن لها: "سوف تفشلين، لماذا تعذّبين نفسك وتجلبين لنفسك المشكلات؟"، لمجرد تفكيرهن في الترشّح. وأشارت أخرى إلى أن العائلة حاولت ثنيها عن الترشح لأنها تنتمي إلى عشيرة اعتادت أن يمثّلها الرجال.

في بعض الحالات، كانت الضغوط أوضح وأكثر حدّة، وخصوصًا من بعض الأحزاب أو القوى التقليدية في البلدة، حيث تلقّت مرشحات اتصالات تطلب منهن الانسحاب، أو رسائل مبطنة بالتهديد، أو حتى مضايقات ميدانية، كما حصل مع إحدى النساء التي وُضعت كاميرا لمراقبة مكتبها الانتخابي. وتحدّثت نساء عن عدم قبول ترشحهن من داخل لوائحهن في البداية، أو تعرضهن لضغط من مرشحين منافسين، أو من رجال دين أو وجهاء العائلة.

وكان لافتًا أن عددًا من المرشحات اعتبرن أن الضغط لم يكن دائمًا مباشرًا عليهن، بل على عائلاتهن الصغيرة، كنوع من الضغط غير المعلن، إلا أن ذلك لم يمنعهن من الاستمرار. وقد رأى البعض في هذه التجربة اختبارًا للإرادة، وأكدت العديد منهن أنهن لم يستسلمن، بل شعرن أن قرارهن بالترشح كان تحديًا شخصيًا ورسالة واضحة على قدرتهن على تجاوز هذه العوائق

ما هي أسباب الضغوط التي تعرضِ لها؟

تظهر شهادات النساء أن الضغوط التي تعرّضن لها لم تكن مجرد مواقف عابرة، بل غالبًا ما كانت نتاجًا مباشرًا لبنية اجتماعية وسياسية معقدة ومتجذرة. فقد أشار عدد كبير من المشاركات في الاستبيان إلى أن كونهن نساءً هو السبب الأوّل والأساسي لهذه الضغوط، في مجتمع لا يزال يرى أن "البلدية للرجال"، أو أن "المرأة لا تصلح للعمل البلدي". وتلقّى بعضهن عبارات صريحة مثل: "نحن لا يمكن أن تقودنا تنورة"، أو "هذا المجال متعب للنساء، الافضل بقاؤهن في المنزل"، ما يعكس حجم النظرة النمطية والرفض الجذري لمشاركة المرأة في المجال السياسي المحلي

كما شكّلت الاستقلالية السياسية عاملاً إضافيًا للضغوط، خصوصًا بالنسبة إلى مَن ترشحن خارج لوائح الأحزاب أو في مواجهة هذه القوى، إذ قوبل ذلك بمحاولات لفرض التزكية أو الضغط على النساء للانسحاب لمصلحة مرشحين محسوبين على القوى التقليدية. وتعرّض بعض المرشحات لحملات تشويه ممنهجة أو محاولات تهميش مقصودة لأنهن لم يخضعن للولاءات السياسية أو العائلية المعهودة

ولم يكن الضغط على المرشحات من جهة الأحزاب وحدها، بل جاء من العائلة والعشيرة، التي رأت في بعض الحالات أن ترشح امرأة يهدد "وحدة العائلة" أو يشق صفّها، ما يدل على تمسك موروث بثقافة السيطرة الذكورية داخل الأسرة والمجتمع

وواجه بعض النساء حسدًا أو تنافسًا شخصيًا من رجال ونساء لم يتقبلوا فكرة وجود امرأة في موقع قوة أو كمرشحة محتملة للنجاح، وخصوصًا إذا ما كانت معروفة بنشاطها المجتمعي أو خبرتها في المشاريع العامة والتنموية

برزت خلفيات أخرى للضغوط، مثل امتلاك بعض المرشحات ملفات عن فساد بعض المرشحين أو نشاطهن في قضايا حقوق النساء، أو مشاركتهن في تنفيذ مشاريع تنموية بتمويل دولي. كل هذه العوامل اعتُبرت "مصادر إزعاج" من قبل بعض القوى السياسية والدينية، التي خشيت من انكشاف واقعها أو فقدان نفوذها، مما زاد من حدة الضغوط وعمّق من التحديات التي تواجهها النساء في طريقهن نحو التمكين السياسي الحقيقي

أيضًا، شكّلت التحالفات أو التموضعات السياسية عاملاً أساسيًا في الضغط على النساء من أجل الانسحاب. وتبرز هنا مسألة "التزكية" كخيار واسع في بعض المناطق مثل محافظة الجنوب لأسباب سياسية مرتبطة بنجاح قوى سياسية بعينها، إضافةً إلى مسألة استحضار الشعارات السياسية والضغط "غير المرئي على النساء" لدفعهن للانسحاب بحجة "الوفاء" و"الحفاظ على إرث الشهداء".

هل واجهتِ ضغوطًا أثناء الحملة الانتخابية؟

أكدت 67.6% من النساء المستطلعات عدم تعرضهن لضغوط خلال الحملة الانتخابية، وهي نسبة تقارب إلى حد كبير نسبة النساء اللواتي لم يتعرضن لضغوط للتراجع عن الترشح. تعكس هذه النسبة تفاوتًا في التجارب الفردية للنساء المرشحات، بين من استطعن مواجهة الضغوط أو لم يتعرضن لها أساسًا، ويرتبط ذلك بانفتاح وتقبّل البيئات التي ترشحن فيها.

يبقى السؤال الأساسي مطروحًا: ما حقيقة إخفاء العديد من النساء للضغوط التي تعرّضن لها؟ وفي الوقت نفسه، من المهم البناء على النماذج الإيجابية التي عملت في بيئات أكثر انفتاحًا ودعمًا، لاستنباط دروس تساعد في توسيع هذه المساحات الداعمة، وتعزيز قدرة النساء على مواجهة التحديات في بيئات أقل تقبّلاً.

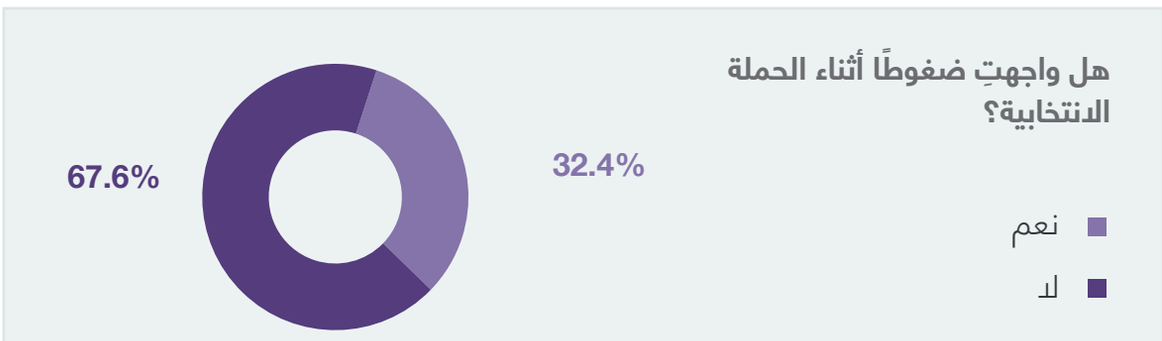

في موازاة ذلك، أكدت نسبة 69% من النساء المستطلعات عدم تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف، وهو ما يعكس تحسنًا وإيجابية في التعامل مع النساء، وانخفاض استخدام العنف كوسيلة لإقصائهن عن الحياة العامة. مع ذلك، يُفضّل عدم تحليل هذا المعطى بمعزل عن السياق الأوسع، إذ لا تزال الغالبية من النساء تخشى التصريح بما يواجهنه من عنف، نتيجة الخوف من العواقب الاجتماعية أو النفسية أو التهديدات المباشرة.

في المقابل، أعربت النسبة المتبقية عن مواجهتها لأشكال مختلفة من العنف، إذ تراوح العنف النفسي بين 16.9%، والعنف الإلكتروني 12.6%، والعنف المجتمعي 11.6%، بينما سجل العنف الاقتصادي 1% والعنف الجسدي 0.5%. تثير هذه الأرقام والأشكال قلقًا حقيقيًا، إذ تعكس حجم المقاومة التي يبديها المجتمع والعائلة تجاه مشاركة النساء في العمل السياسي، في محاولة لكسر إرادتهن ومنعهن من المشاركة الفاعلة

يبقى التساؤل قائمًا عن سبب عدم تناول النساء المستطلعات لمفهوم "العنف السياسي" عند حديثهن عن العنف، ما يطرح أسئلة مهمة عن مستوى المعرفة والوعي بهذا المفهوم وكيفية تمييزه عن أشكال العنف الأخرى.

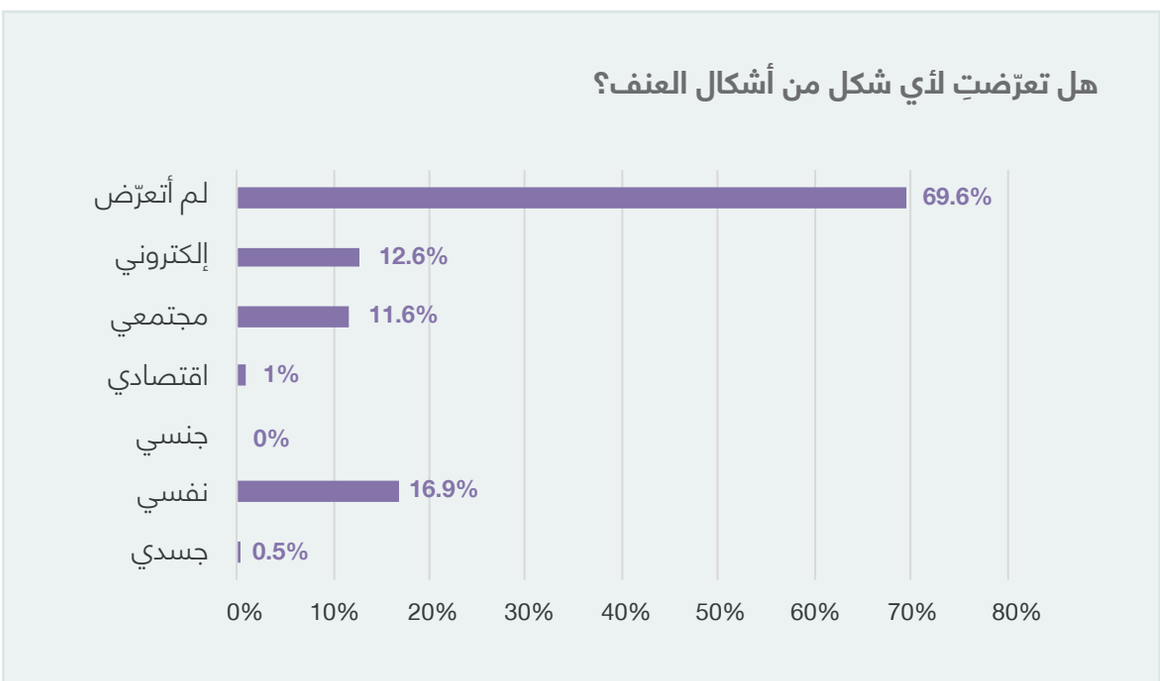

الطابع العام الذي أكدته النساء المستطلعات في الإجابة عن السؤال الخاص بالتعرض للعنف تمت الإشارة له مجددًا بتأكيد 92.3% منهن عدم مواجهتهن للتمييز أو التحقير من جانب الإعلام أو اللوائح المنافسة.

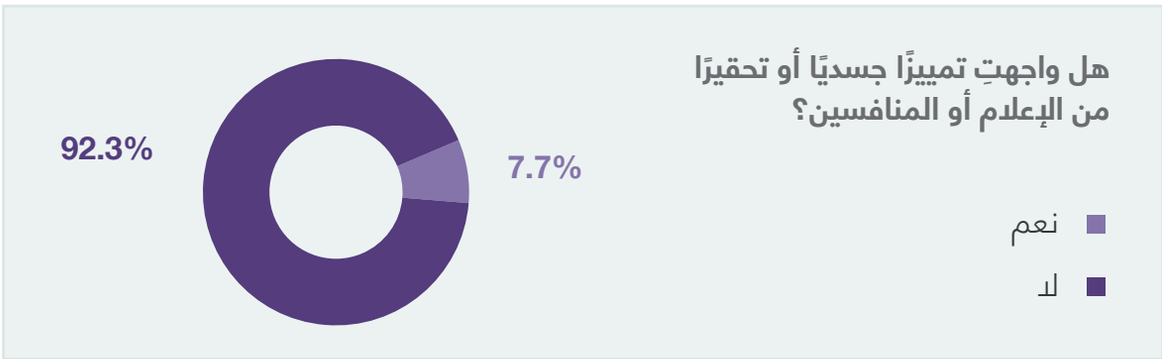

في المقابل، قالت 7.7% من المستطلعات إنهن تعرضن للتمييز أو التحقير سواء من جانب الإعلام أم المنافسين، وتضمن ذلك تحقيرًا مرتبطًا بالجنس، من خلال عبارات مسيئة

٧. الدعم والتدريب

هل تلقّيتِ تدريبًا قبل الترشح؟

لم تتلقّ 70% من النساء المستطلعات تدريبًا أو تأهيلاً قبل الترشح، الأمر الذي يعكس ضعف آليات التمكين السياسي الموجّهة للنساء. ومن المهم تحليل هذا المعطى وربطه بما سبق تأكيده عن أن أغلب النساء لم يخضن تجربة الترشح سابقًا ولا العمل البلدي، وبأن أغلبيتهن غير منتميات لأطر سياسية. يساعد هذا الواقع في تبرير الخطاب النمطي الذي تتبناه الأحزاب السياسية، والذي يركز على "ضعف استعداد النساء" وضعف "كفاءتهن"، ما يعكس مواقف تقلل من فرص مشاركة النساء الحقيقية في السياسة. ويبرز هذا المؤشر ضعف المبادرات الفعلية لبناء القدرات والتمكين التي يفترض أن تنفّذها الأحزاب لقواعدها الشعبية، وبشكل خاص للنساء، وهو ما أكدته إجابات الأحزاب نفسها، التي أشارت إلى ضعف اعتماد سياسات خاصة بالنساء. كذلك يظهر محدودية نطاق استهداف منظمات المجتمع المدني التي تركز في عملها على "التمكين السياسي" للنساء، مما يضع تحديًا أمام ضرورة توسيع البرامج التدريبية والتأهيلية وتعميقها

في سياق موازٍ، رغم أن 30% من المستطلعات قد تلقّين تدريبات وتأهيلاً، فإن معرفة نطاق هذه المبادرات ومجالات تركيزها تبقى مهمة جدًا لقياس أثرها الفعلي، ومدى مساهمتها في تعزيز قدرات النساء على المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة.

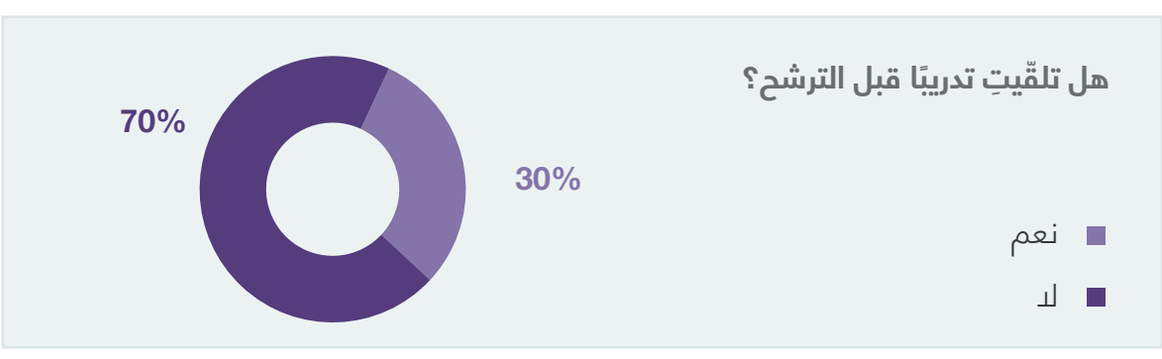

من هي الجهات التي قدمت التدريب؟

أظهرت الإجابات تنوع الجهات التي تعمل على بناء قدرات النساء. فقد تلقّت الغالبية من النساء تدريبات ودعمًا من جمعيات ومنظمات محلية ودولية معنية بتعزيز حضور النساء في مواقع صنع القرار، فيما تلقت أخريات دعمًا أو تدريبات من أحزاب سياسية.

هل تلقيتِ دعما من النساء في مجتمعك؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي من أبرز النتائج الإيجابية التي أظهرها الاستبيان، والتي تؤكد تزايد الوعي العام لدى النساء بأهمية المشاركة السياسية للنساء ودعمهن لخيارات النساء المرشحات. هذه النتيجة (88.45%) تقوض بشكل واضح السردية السائدة التي تروج لفكرة "ضعف ثقة النساء بالنساء". وتحمل هذه النسبة دلالات كبيرة يمكن البناء عليها لتعزيز الشبكات المحلية النسائية، وتقوية العمل الجماعي والمساندة المتبادلة بين النساء في المجال السياسي. إضافة إلى ذلك، تُبيّن هذه النسبة وعيًا متقدمًا لدى النساء بشأن الأحزاب والقوى السياسية التي مارست ضغوطًا، كما ذُكر أعلاه، لثني النساء عن الترشح، ما يعكس قدرة النساء على التمييز بين الدعم الحقيقي والمحاولات المعرقلة

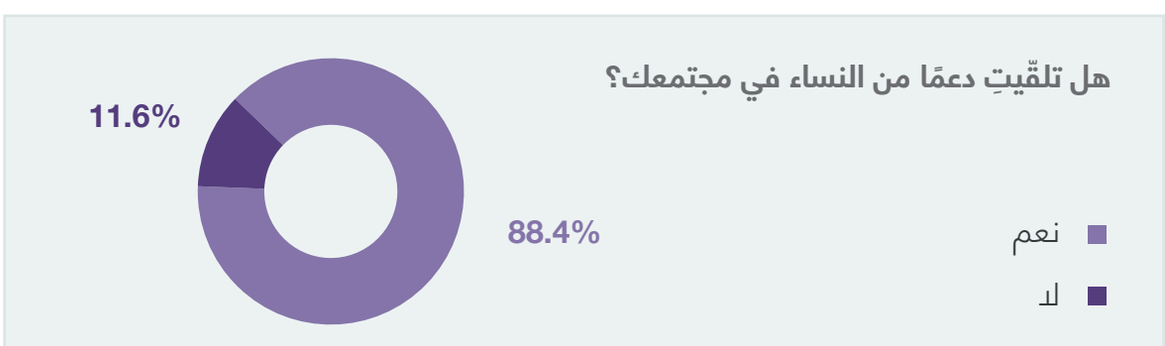

هل تعتقدين أن الدعم الانتخابي كان متساويًا بين النساء والرجال المرشحين في هذه الانتخابات؟

بالنسبة إلى غالبية النساء المستطلعات (75.4%)، كان الدعم متساويًا بين جميع المرشحين. وهذا يعكس بيئة انتخابية أكثر توازنًا.

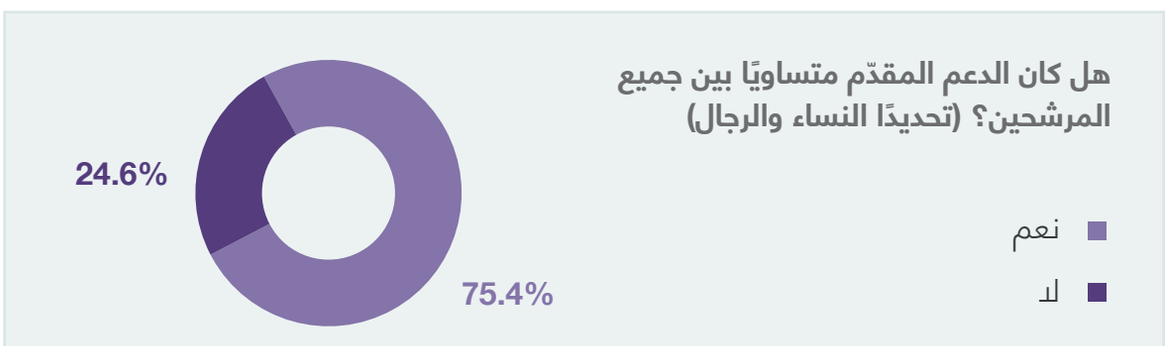

ما هي أشكال الدعم التي حصلتِ عليها؟

تنوعت أشكال الدعم الذي حصلت عليه النساء المشاركات في الاستبيان. تصدّر الدعم المرتبط بالموارد البشرية مثل المندوبين والمتطوعين والمتابعين بنسبة 80.5% من المشاركات. تلاه الدعم اللوجستي، الذي يشمل توفير مكاتب ووسائل نقل ومواد تصوير ودعم عبر منصات التواصل الاجتماعي، بنسبة 62.4%. وحصلت 61.1% منهن على فرص متساوية للظهور الإعلامي. أما الدعم المالي المتساوي فقد حصلت عليه 34.9% فقط من المشاركات.

تشير هذه النسب إلى أن غالبية النساء نلن دعمًا جيدًا على الصعيدين التنظيمي والترويجي، ما يعكس جهدًا ملحوظًا لتوفير بيئة مساندة من حيث الموارد البشرية واللوجستية، فضلاً عن تمكينهن من فرص الظهور الإعلامي المتكافئ. في المقابل، يمثّل الدعم المالي المتساوي النسبة الأقل، مما يشير إلى استمرار وجود تحديات في تمويل الحملات الانتخابية للنساء، وهو عامل جوهري يؤثر بشكل مباشر على قدرتهن على الوصول إلى الناخبين وتحقيق النجاح في العملية الانتخابية.

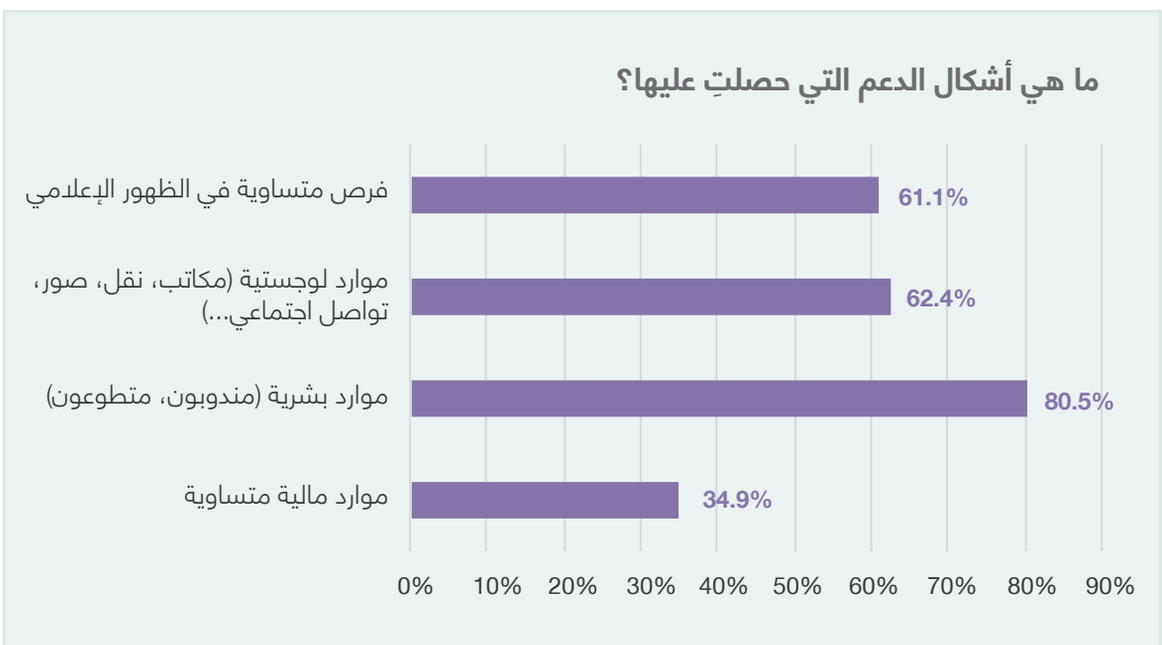

هل تلقّيتِ دعمًا لحملتك من منظمات غير حكومية؟ وما هي أشكال هذا الدعم؟

أظهر الاستبيان أن غالبية الحملات الانتخابية الخاصة بالنساء المستطلعات (83.1%) لم تتلقّ أي دعم من جانب المنظمات غير الحكومية. وشمل ما قدمته هذه الأطر للحملات الانتخابية الخاصة بالنساء بناء القدرات (10.6%)، تقديم دعم إعلامي (8.2%)، إضافة إلى دعم مالي بنسبة بسيطة لا تتعدى 1%. تثير هذه المعطيات تساؤلات بشأن ضعف أدوار المنظمات غير الحكومية فيما يتعلّق بدعم الحملات الانتخابية للنساء وخلفيات هذا الواقع.

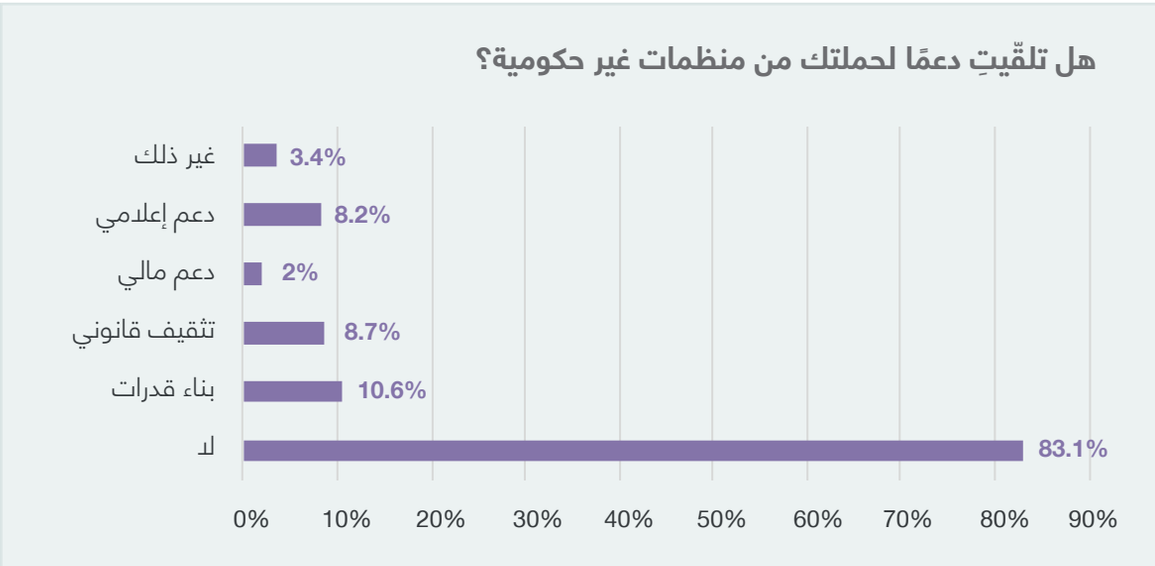

٨. الموقف من قضايا النساء

هل تؤمنين بأهمية دور النساء في المجالس البلدية؟

أجمعت النساء اللوتي شملهن الاستبيان على إيمانهن بأهمية دور النساء في المجالس البلدية.

هل تعتقدين بأهمية تضمين البرنامج الانتخابي قضايا خاصة بالنساء؟

تؤمن 80% من النساء المرشحات المشاركات في الاستبيان بأن من الضروري تضمين برنامجهن الانتخابي قضايا النساء، مقابل 20% لا يرون ضرورة لذلك. يعكس هذا التفاوت ارتفاعًا ملموسًا في وعي المرشحات بأهمية وجود أجندة نسوية-تنموية تحملها المحطات الانتخابية، وبكون المشاركة السياسية مدخلاً لإعلاء صوت قضايا النساء والدفاع عنها

مع أهمية هذه النسبة المرتفعة، لا يمكن تجاهل رفض 20% من المرشحات لتضمين قضايا النساء في برامجهن، وهو ما يستوجب التفصيل في أسبابه. وعند سؤال هؤلاء النساء عن السبب، تظهر ثلاث مبررات رئيسية

- الأولى، الرغبة في التركيز على جميع القضايا بشكل متساوٍ دون تخصيص، انطلاقًا من اعتبار الانتخابات البلدية فضاءً لمجمل القضايا المجتمعية.

- الثانية، عدم الرغبة في الارتباط الحصري بقضايا النساء، إيمانًا بأن للنساء اهتمامات أوسع ومتنوعة تتجاوز هذا الإطار.
- الثالث هو ما يمكن استنتاجه من بعض الإجابات، ويرتبط بتبنّي بعض المرشحات خطابًا محافظًا تجاه قضايا النساء، ما ينعكس على موقفهن من إدراج هذه القضايا في البرامج الانتخابية.

هذا التنوّع في المواقف يعكس تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي للنساء المرشحات، ويؤكد الحاجة إلى فهم أعمق للعوائق والتحديات التي يواجهها تعزيز أجندة قضايا النساء في العمل السياسي المحلي.

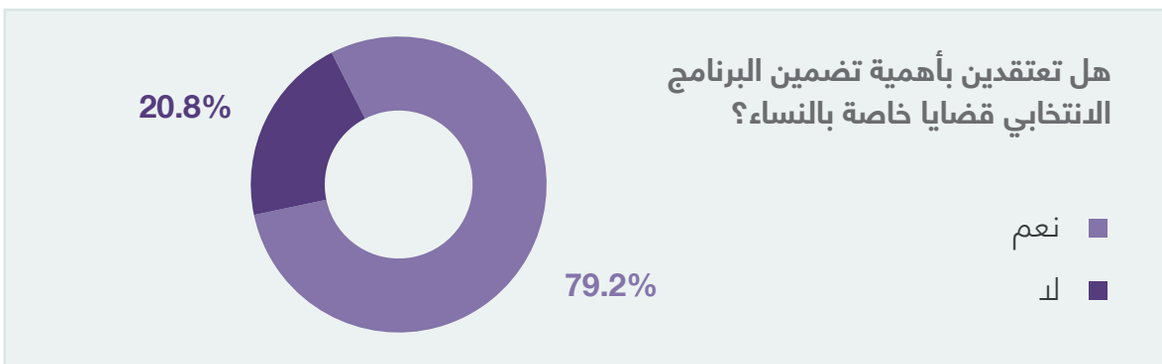

هل تعتقدين أن وجودكِ كمرشحة في اللائحة الانتخابية أثّر على مواقف اللائحة تجاه قضايا النساء؟

أكدت غالبية النساء المستطلعات (73.4%) أن وجودهن في اللائحة يؤثر بشكل واضح في موقف اللائحة من قضايا النساء. تعكس هذه المعطيات بداية وعي النساء بقوتهن ودور المحطات الانتخابية كفرص للدفع بقضايا النساء إلى الواجهة. وتشير إلى انفتاح اللوائح على ضرورة تبنّي قضايا النساء ضمن برامجها، نتيجة لوجود مرشحات ناشطات وقادرات على التأثير في صياغة الخطاب السياسي.

في المقابل، لا تزال 26.6% من النساء يرين أن وجودهن في اللائحة لا ينعكس على مواقفها من قضايا النساء، وهو ما يكشف عن مسألتين هامتين: الأولى، استمرار ترشيح النساء من دون أن يكون لهن تأثير حقيقي داخل اللوائح؛ والثانية، استمرار اعتبار قضايا النساء قضايا غير ذات أولوية أو غير مرتبطة بالأجندة التنموية على المستوى المحلي. السؤال الأهم: هل استطاعت 73.4% الضغط والتأثير على مواقف اللوائح بشأن قضايا النساء؟ الإجابة يمكن أن ترفدنا بها سنوات العمل البلدي المقبلة، وترجمة هذا التأثير في برامج عمل البلديات التنموية وإدماجها قضايا النساء في سياساتها

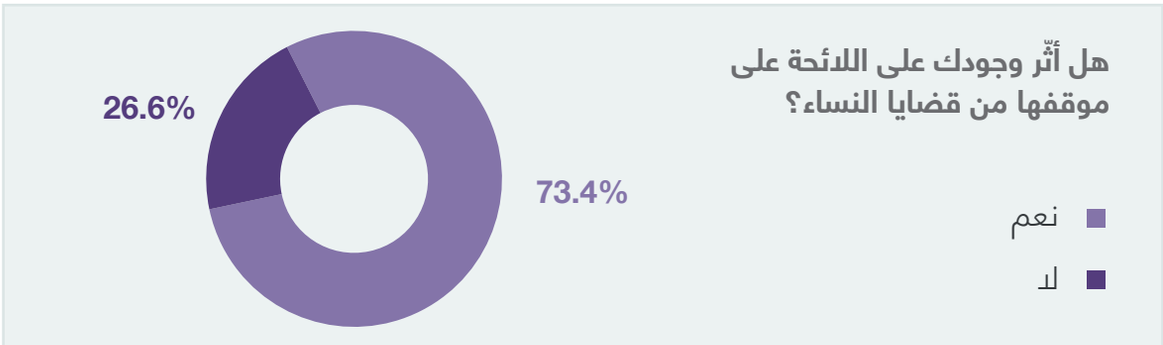

هل أعطت اللائحة أولوية في برامجها لقضايا النساء؟

المفارقة أن النسبة الكبيرة للنساء ممن اعتبرن أن وجودهن أثر في موقف اللائحة من قضايا النساء تقلصت حين السؤال عما إذا كانت اللائحة أدرجت هذه القضايا في برنامجها. يؤكد هذا ازدواجية الموقف وسهولة إعلان "الموقف الرسمي" من دون تلازمه أو ترجمته في أجندة العمل

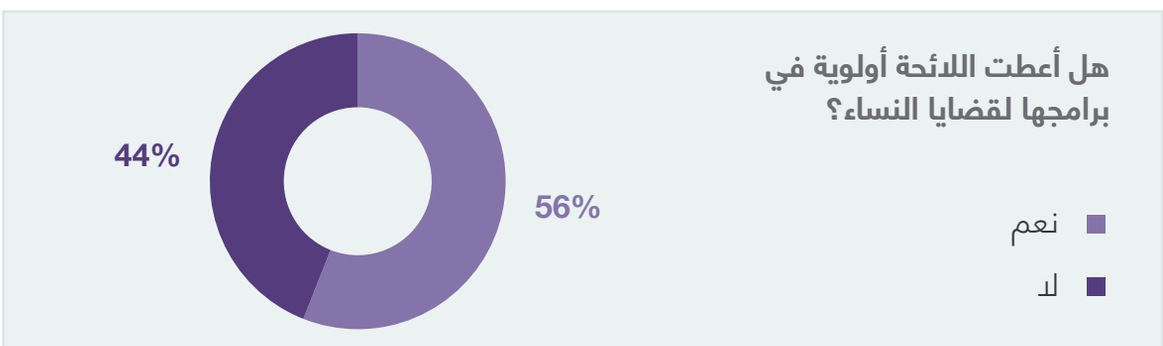

٩. خلاصة التجربة

هل ستكررين تجربة الترشح مستقبلًا؟

تنوي نحو نصف النساء اللواتي شملهن الاستطلاع (45.9%) إعادة تجربة الترشح للانتخابات البلدية مستقبلاً، ما يعني أن التجربة كانت محفزة وإيجابية. في المقابل، لم تتخذ 44% منهن قرارًا بعد بشأن ذلك، مقابل 10.1% ممن قررن عدم تكرار التجربة. أما بالنسبة إلى النساء اللواتي لم يحسمن قرارهن، تشير إجاباتهن إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت لتقييم التجربة وقراءتها بشكل دقيق، مما يدل على حرصهن على اتخاذ قرار مبني على وعي وفهم متعمق. ورغم أن نسبة 10% تبدو قليلة، فهي تعني أن واحدة من كل عشر نساء تقريبًا لن تعيد خوض تجربة الترشح، ويرجع السبب في ذلك إلى التحديات والصعوبات التي واجهنها خلال تجربتهن السابقة، مما يؤشر إلى أهمية معالجة هذه العقبات لضمان استمرارية وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية المحلية.

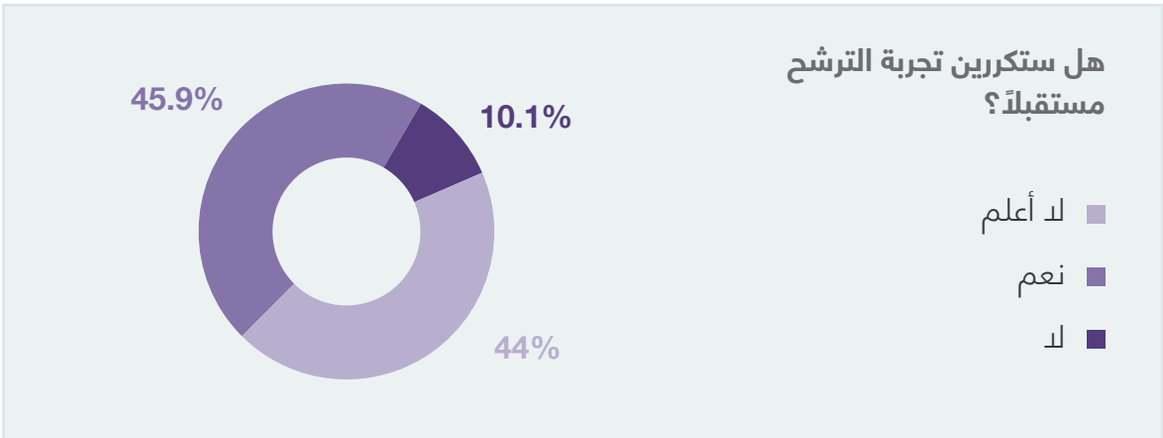

هل ستخوضين تجربة الترشح للانتخابات النيابية المقبلة؟

أظهر الاستبيان أن أكثر من نصف النساء المستطلعات، بنسبة تقارب 56%، لا ينوين الترشح إلى الانتخابات النيابية المقبلة، في حين أن 27.5% لم يتخذن قرارًا بعد، مقابل 16.4% قررن خوض هذه التجربة. إن إحجام أكثر من نصف النساء عن الترشح يعكس بلا شك وعيًا متزايدًا باختلاف طبيعة تجربة الانتخابات النيابية مقارنة بالانتخابات المحلية، ويحمل في طياته إدراكًا للعوائق والتحديات التي تواجه النساء في هذا الاستحقاق، إلى جانب مخاوف من المواجهة. مع ذلك، يمكن البناء على قرار النساء المترددات والعازمات على الترشح، من خلال تطوير قدراتهن وتوفير الدعم اللازم لتمكينهن من المضي قدمًا في خوض تجربة العمل النيابي، ما يسهم في تعزيز تمثيل النساء ووجودهن في البرلمان.

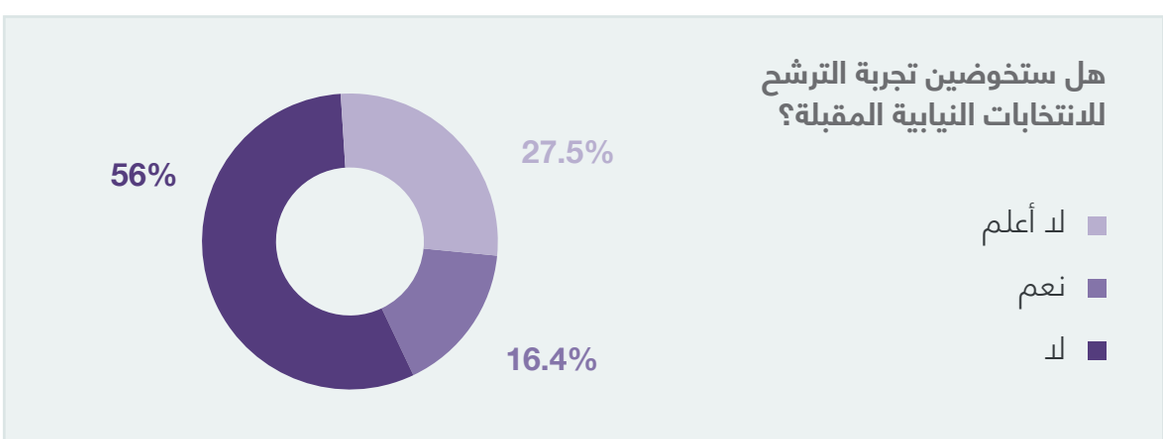

هل ستدعمين مرشحات نساء في الانتخابات المقبلة؟

أكدت 91.3% من النساء المستطلعات دعمهن لنساء سيخضن الاستحقاق الانتخابي في المستقبل، في حين تركت نسبة 8.7% الأمر للظروف. يعيدنا هذا المعطى إلى ما أكدته العديد من الأسئلة، سواء مع الناخبات أم المرشحات، بنسبة كبيرة، حول ثقة النساء بالنساء، ويُنسف بذلك الخطاب الذي تم الترويج له لسنوات حول ضعف هذه الثقة

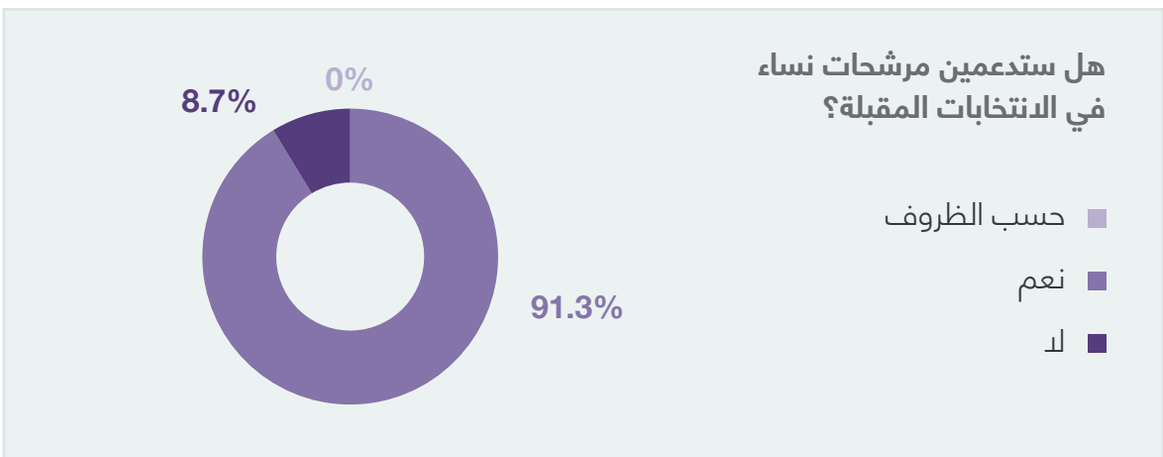

١٠. الاستنتاجات الرئيسية

يكشف الاستبيان عن واقع مزدوج لمشاركة النساء في الانتخابات البلدية في لبنان في العام 2025. هناك تقدم في نسبة المرشحات، لكنها نسبة صغيرة جدًا لم تتجاوز 12% من إجمالي المرشحين. يمكن فهم الخلفيات من خلال فهم المعطيات التي يقدّمها الاستبيان الخاص بالمرشحات، إذ يرتهن قرار الترشيح بمنظومات تقليدية ومعيقات بنيوية، الأمر الذي يستدعي تحليل بنية الخطاب السياسي والاجتماعي، وآليات إعادة إنتاج التهميش داخل أكثر المساحات "الداعمة"، إضافة إلى ضرورة العمل على قراءة نقدية للمشاركة النسائية لا تكتفي بالعدّ الكمي، بل تقدم مساءلة خاصة بالنوعية والتموضع والدور والصوت

برزت من خلال الاستبيان مجموعة من الديناميات المؤثرة في تجربة النساء بالترشح. بدايةً، يشير الاستبيان إلى أن غالبية النساء خضن تجربة الترشح للمرة الأولى في العام 2025، وهي دلالة إيجابية من حيث انخراط وجوه جديدة في الشأن العام، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن ضعف الاستمرارية السياسية، مما قد يعكس وجود عوائق تمنع تكرار التجربة. كما أن تنوّع دوافع الترشح، بين الإحساس بالمسؤولية والتحدي الشخصي والرغبة بالتغيير والاستجابة للدعم العائلي، يعكس وعيًا متقدّمًا لدى النساء، لكنه يضيء على الحاجة لتطوير بنى مؤسسية تعزّز الدوافع الفردية وتترجمها إلى مشاركة مستدامة.

في سياق موازٍ، تبيّن أن نصف النساء ينوين الترشح مجددًا، وهي نسبة مشجعة، لكنها تترافق مع نسبة مترددة أو رافضة للتكرار نتيجة تجربة سلبية أو ضغوط نفسية واجتماعية. كما أن نسبة النساء اللواتي لا يرغبن خوض الانتخابات النيابية مرتفعة نسبيًا، ما يعكس إدراكًا للفروقات بين مستويات الحكم، لكنه يكشف أيضًا عن تزايد رهبة النساء من ساحة سياسية أوسع وأشدّ تنافسًا

ثانيًا، ثمة شبكة معقدة من الضغوط تتشابك فيها الأبعاد الشخصية والحزبية والاجتماعية والدينية، وتشكّل جميعها سياقًا مقيّدًا للمشاركة السياسية للنساء، ما يستدعي استراتيجيات متعدّدة المستويات لكسر هذه البنى ودعم النساء في نضالهن من أجل الحضور والتأثير والمساواة الفعلية. صحيح أن الغالبية لم تصرّح بتعرّضها لضغوط، إلا أن التفاصيل النوعية تكشف عن وجود ضغوط متعددة المستويات، من الزوج والعائلة والأحزاب والمجتمع، وهي أحيانًا غير مباشرة أو مموّهة. وتُعدّ الضغوط الناتجة عن الصورة النمطية لدور المرأة في الشأن العام من أكثر العوائق رواجًا. كذلك، تبرز الشهادات استمرار وجود ثقافة ترفض حضور النساء في مواقع صنع القرار أو تضع شروطًا على مشاركتهن. كما أن العنف الانتخابي (النفساني والإلكتروني والاجتماعي) لا يزال حاضرًا، وإن بدرجات متفاوتة، ما يستدعي تدخلًا قانونيًا وتوعويًا لردعه ومعالجته. في المقابل، يمكن اعتبار الوعي والتمسك بدعم النساء لبعضهنّ نقطة انطلاق مهمة لتعزيز مشاركة النساء السياسية الفاعلة وبناء تحالفات نسائية قوية ومستدامة على المستوى المحلي.

تؤكد نسبة 91.3% دعمهن لمرشحات أخريات، مما يعزز فكرة "دوائر الدعم النسائية" ويفتح المجال أمام تعزيز الحاضنة المجتمعية لمشاركة النساء. لا شك في أن هذه الانتخابات تعكس وجود ثقة متنامية لدى النساء المرشحات بقدراتهن ومكانتهن السياسية، وهو مؤشر إيجابي على تحسّن الشعور الذاتي بالكفاءة والقدرة على التأثير. ويعكس هذا الواقع، إلى حدّ ما، تحسّنًا في بيئة العمل السياسي وارتفاع درجة الوعي لدى بعض اللوائح بأهمية الإشراك الفعلي للنساء، وليس الاكتفاء بالحضور الرمزي. غير أن هذه المؤشرات الإيجابية تحتاج إلى تدقيق. فالمسألة لا تقتصر على مشاعر الثقة أو الرغبة بالتغيير، بل تتطلب التحقق من مدى واقعية هذه المشاعر وتطابقها مع الممارسة الفعلية. فبعض أشكال التهميش تكون بنيوية ومقنّعة، وقد لا تدركها المرشحات بالكامل، أو قد يتم تجاهلها أو التستر عليها لأسباب اجتماعية أو سياسية. وتؤكد إحدى نتائج الاستبيان هذا التحليل: فبينما عبّرت نسبة قليلة من المرشحات عن شعورهن بالتهميش أو أن وجودهن ضمن اللوائح كان رمزيًا أو تجميليًا، تضاعفت النسبة عند الإجابة عن سؤال يتعلّق بمشاركتهن في الجولات الانتخابية أو الإعلامية. وهذا التباين يطرح تساؤلًا جوهريًا: كيف يمكن تفسير إقصاء النساء عن المشاركة الفعلية في الحملات إلا باعتباره مظهرًا من مظاهر التهميش أو المشاركة الشكلية؟ هذا التناقض بين الشعور بالتمكين وواقع الإقصاء من المشهد الانتخابي يشير إلى ضرورة تطوير أدوات تحليل نقدي لنوعية مشاركة النساء والعمل على رفض الأدوار الرمزية وتثبيت موقع النساء كشريكات فاعلات في العملية الانتخابية بكل مراحلها، لا كمجرد أسماء مضافة لاستكمال الشكل أو الاستجابة لضغوط اجتماعية

ثالثًا، هناك ضعف في الانتماء الحزبي لدى النساء المرشحات. يعود ذلك إلى الطابع العائلي المسيطر على الانتخابات البلدية ومحدودية الأحزاب في استقطاب النساء وتمكينهن. في المقابل، تؤكد النسبة المرتفعة للنساء المنخرطات سابقًا في العمل الاجتماعي والإغاثي والنقابي أهمية هذه المسارات كبوابات للدخول إلى العمل السياسي، ما يدعو إلى تعزيز دور الجمعيات والمؤسسات المدنية في بناء جاهزية سياسية لدى النساء.

رابعًا، صحيح أن أغلبية النساء قد انضممن إلى لوائح انتخابية من دون أن يشعرن بالتهميش، بل شاركن في الجولات والأنشطة، ما يشير إلى تحسّن نسبي في تموضع النساء داخل اللوائح، إلا أن الفجوة بين "الشعور بالاندماج" و"مستوى التأثير الحقيقي" تظل قائمة. فوجود النساء في مواقع شكلية، أو اقتصار أدوارهن على المهمات التنفيذية من دون المشاركة في صناعة القرار، يكشف عن هشاشة مشاركة النساء داخل اللوائح. كما أن تحكّم العائلات والأحزاب بتشكيل اللوائح لا يزال يحدّ من إمكانيات النساء المستقلات أو اللواتي يحملن أجندات تنموية مختلفة، ولاسيّما أن الاستبيان قد أظهر مشاركة النساء في الحملات، لكن بدرجة أكبر في الأدوار التنظيمية منها في المواقع القيادية، مما يعكس استمرار ضعف الثقة المجتمعية بقدرات النساء على القيادة

خامسًا، يؤكد غياب الدعم المالي من المنظمات غير الحكومية وندرة التمويل المالي العادل هشاشة البنية الداعمة للنساء، ويكشف عن حاجة ماسّة لتفعيل أدوار الأحزاب في بناء قدرات النساء وتمويل حملاتهن بشكل منصف. يتفاقم هذا الخلل بسبب ضعف وصول النساء إلى شبكات الدعم المالي وآليات جمع التبرعات، التي تظل في الغالب محصورة داخل علاقات ذكورية ومراكز نفوذ يصعب على النساء اختراقها. وتُضيف التكاليف المرتفعة المرتبطة بإنتاج المحتوى الإعلامي وتوظيف فرق العمل والتنقل واللوجستيات عبئًا إضافيًا على كاهل النساء، خاصةً في ظل غياب موارد بديلة أو دعم مؤسساتي كافٍ

سادسًا، لم تتلقّ أكثر من 70% من المرشحات تدريبًا سياسيًا قبل الترشح، ما يكشف عن خلل واضح في نظم التمكين والتأهيل. هذا الواقع يفتح المجال أمام خطاب "عدم الجاهزية" الذي تستخدمه الأحزاب ذريعةً لعدم دعم النساء. وفي الوقت نفسه، يعكس ضعف فعالية المبادرات التدريبية القائمة أو محدودية وصولها إلى الفئات الأضعف. لذا، فإن تطوير برامج تأهيل شاملة ومستدامة، وخصوصًا في المناطق المهمشة، هو شرط أساسي لتعزيز المشاركة السياسية للنساء.

في الخلاصة، يمكن وصف النظام العائلي بالقوة المهيمنة في الاستحقاق الانتخابي. وهذا الواقع يضعف حظوظ النساء، لأنهن غالبًا لا يتمتعن بالوزن أو النفوذ نفسه داخل هذه البنى العائلية. كما أن الأحزاب ليست دائمًا حليفًا للنساء، رغم بعض التجارب الإيجابية. إضافةً إلى ذلك، يعمّق التداخل بين العائلات والأحزاب الإقصاء، إذ ينتج لوائح مغلقة يصعب اختراقها من قبل المستقلين والمستقلات

في المقابل، ورغم العوائق، أظهرت الكثير من النساء إصرارًا على الترشح رغم علمهن بالمصاعب. وهذا يعكس وعيًا سياسيًا متقدمًا ورغبة في كسر القوالب النمطية المفروضة عليهن. كما ساهم بعض المرشحات في تشجيع أخريات على الترشح، ما يخلق دينامية نسائية تضامنية. ورغم أن الهيمنة الذكورية لا تزال قوية، هناك إشارات إلى تغيّر تدريجي بطيء في بعض المناطق نتيجة عوامل مثل الحراك المدني وازدياد الوعي السياسي ودور المنظمات والضغوط الإعلامية والمجتمعية من أجل تمثيل النساء.

ثالثًا: استطلاع رأي الأحزاب السياسية

في سياق إعداد هذا التقرير، أُجريت مقابلات مع تسعة كيانات سياسية لبنانية، هي: حزب الكتائب وحزب الطاشناق وتيار المردة وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية وحزب الهنشاق وحزب الحوار الوطني والجماعة الإسلامية وحزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي. وقد أُجريت هذه المقابلات بعد الانتخابات البلدية، بالاستناد إلى استبيان موحّد هدفه قياس مواقف هذه الكيانات من مشاركة النساء في الانتخابات البلدية والاختيارية وتفاعلها مع ترشّح النساء، بالإضافة إلى الوقوف على دور هذه الأطر في تعزيز مشاركة النساء والمسارات الداخلية التي اعتمدتها خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال.

تنّوعت أسئلة الاستبيان بين البيانات الكمية والنوعية، ما أتاح فهمًا أعمق للتوجهات العامة لدى الأحزاب السياسية في لبنان، وأسهم في بلورة توصيات تساعدها على تعزيز حضور النساء في الحياة السياسية المحلية.

١. آليات تشكيل اللوائح الانتخابية وترشيح النساء

كيف يتم تحديد قوائم المرشحين الحزبية للانتخابات البلدية والاختيارية؟

تتعدد الاعتبارات التي تتحكم في تحديد الترشيحات خلال الاستحقاقات البلدية، إلا أن هناك اتفاقًا بين الأحزاب على أن القرى الصغيرة تشهد حضورًا أكبر للاعتبارات العائلية، حيث تُترك مسألة اختيار المرشحين غالبًا للعائلات. أما في المدن الكبرى، حيث يتسع تأثير المجالس البلدية، فيكون للحزب دور أكبر في اختيار المرشحين. هذا يعكس استمرار نمط تقليدي في المجتمعات الصغيرة يحدّ من النفوذ الحزبي. كذلك أوضح الاستبيان أن هناك أحزابًا تعتمد آليات تقييم داخلية مع التركيز على الكفاءة والتوازن الطائفي والجندري، مما يشير إلى محاولة تحقيق توازن بين الدينامية الحزبية والواقع المحلي

أشار الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب إلى أن الطابع العائلي يغلب على الترشيحات في المناطق، مع تأكيد الثاني وجود الطابع الحزبي في المدن مثل بيروت وجونية. من جهته، أوضح حزب الطاشناق أن الترشيحات تتم عبر اجتماعات تنسيقية بين اللجان الحزبية والبلديات. الأمر نفسه ينطبق على جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، التي أشارت إلى وجود هيئة استشارية مختصة بالاختيار وفق معايير الكفاءة، وتشارك في أعمالها نساء منتسبات إلى الجمعية. أما حزب الحوار الوطني فأوضح أن لديه آلية واضحة تبدأ بتقييم داخلي للكادرات، مرورًا بفتح باب الترشيح للقواعد، ثم إجراء مقابلات للتأكد من انسجام المرشحين مع رؤية الحزب، قبل رفع الأسماء إلى القيادة المركزية، مع مراعاة التوازن المناطقي والطائفي والجندري. في المقابل، اختصر تيار المردة إجابته بالتأكيد أن "الاختيار يتم وفق الكفاءات". حزب القوات اللبنانية بيّن أن اختيار المرشحين والمرشحات يتم ضمن هيكل الحزب، بالاستناد إلى الكفاءة والتفاعل مع الشأن العام، وليس إلى الانتماء الحزبي الرسمي فحسب، إذ تتكوّن اللوائح من مزيج من المنتسبين والمقرّبين من الحزب، وتُناقَش الأسماء على مستوى المناطق، من خلال اجتماعات بين المنسقين ورؤساء المراكز، وفي بعض الحالات يُترَك القرار للعائلات، بحسب طبيعة البلدة أو المدينة.

هل اختار الحزب عدم تشكيل لوائح حزبية في بعض البلدات وفضّل ترك الأمور والخيار للعائلات؟ وفي هذه الحالة، هل يمكن إنكار تأثير الأحزاب على القاعدة الشعبية والانتخابية؟

رغم غياب اللوائح الحزبية في بعض البلدات، تؤكد الأحزاب تأثيرها غير المباشر على الانتخابات من خلال علاقتها العائلية والسياسية. هذا يعكس طبيعة التحالفات التقليدية بين الأحزاب والعائلات التي تعيد إنتاج النخب التقليدية، مما يحّد من التجديد السياسي ويكرس نمطًا محافظًا في العمل السياسي المحلي، الأمر الذي ينعكس على مشاركة النساء. حزب الكتائب، على سبيل المثال، أشار إلى أن الكلمة الأولى للعائلات في القرى والمدن الصغيرة، وأن الحزب "يؤثّر ولا يُلزم"، مع إقراره باستمرار تأثيره السياسي حتى من دون تبنٍّ صريح للوائح. أما حزبا الطاشناق والمردة فأوضحا أن تشكيل اللوائح يتم عبر توازن بين مطالب العائلات والقرار الحزبي. وذكرت جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية أن تدخّلها اقتصر على بيروت وسن الفيل، بالتوافق مع حزب الطاشناق

هل تشارك النساء عضوات لجان المرأة في الحزب في اختيار المرشحين؟

أفادت 88.9% من الأحزاب التي شملها الاستطلاع بأن عضوات لجنة المرأة يشاركن بفعالية في عملية اختيار المرشحين، في حين ذكرت نسبة 11.1% فقط أن النساء لا يشاركن في هذا المسار. ورغم هذه النسبة المرتفعة، يظهر تباين عند سؤال الأحزاب عن دور لجان المرأة خلال الانتخابات، إذ تشير الإجابات إلى أن هذه اللجان تمارس دورًا متعدد المستويات يبدأ قبل انطلاق الانتخابات، من خلال العمل على المناصرة والتحشيد، وتنظيم التدريبات وبرامج التمكين للمرشحات، إضافة إلى المرافقة الميدانية للعمل الانتخابي في مختلف المناطق وفقًا للاحتياجات والتطورات. وتشمل مهمات هذه اللجان التواصل المباشر مع القواعد وجمع البيانات، إلى جانب جهود الترويج والتوعية حول مشاركة النساء في الحياة السياسية. وقد أفاد حزبان بدور هذه اللجان في اقتراح أسماء المرشحات للانتخابات.

تعكس هذه النسب والإجابات أهمية إعادة نقاش وتحليل دور لجان المرأة داخل الأحزاب السياسية، بهدف تعزيز مشاركتها السياسية الفعلية، والدفع نحو زيادة تمثيل النساء في هياكل الحزب وفي العملية السياسية بشكل عام. فهذه اللجان تمثّل مساحات داعمة لتعزيز مصالح النساء داخل الأحزاب وتقوّي القدرة على المطالبة بزيادة تمثيلهن في قوائم الترشيح وعمليات اتخاذ القرار.

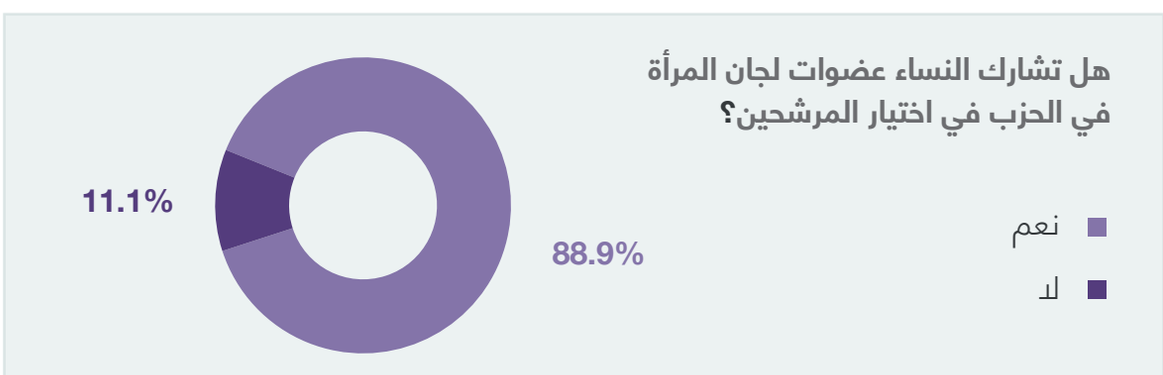

كم امرأة رشّحها الحزب ضمن لوائحه للانتخابات البلدية الأخيرة؟

كان من الصعب الحصول على أرقام دقيقة من بعض الأحزاب بشأن عدد المرشحات، وذلك لأن عدداً منها أكد أنه لم يشارك في الانتخابات بلوائح مكتملة في جميع المناطق، بل دخل في تحالفات مع لوائح مستقلة قد تضم نساء من داخل الحزب أو من خارجه. دعم الحزب التقدمي الاشتراكي ترشّح 160 امرأة. وأفاد تيار المردة بترشيح 35 امرأة، أي ما يعادل نحو 15% من إجمالي مرشحيه. في حين رشّحت جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية 11 امرأة، ما يشكّل نحو 20% من مجموع مرشحيها. أما حزب الهنشاق فقد رشّح 3 نساء فقط، لكنهن شكّلن نحو 90% من كامل لائحته. وأفادت الجماعة الإسلامية بعدم ترشيحها أي امرأة بحجة أن النساء لا يرغبن بالدخول في هذا المعترك. ويُعزى هذا التفاوت إلى حجم الحزب وعدد المناطق التي شارك فيها خلال الانتخابات، إذ يعتمد بعض الأحزاب على لوائح انتخابية كبيرة، ما يفسر ارتفاع عدد المرشحات لديها مقارنة بغيرها. لهذه النسب دلالاتها، وأهمها غياب توجّه واضح مبني على مؤشرات يمكن قياسها لدى الأحزاب بشأن ترشيح النساء، كما يتقاطع هذا الواقع مع واقع النسبة المنخفضة للنساء اللواتي خضن تجربة الترشح بشكل عام في لبنان

ما هي النسبة المئوية للنساء من إجمالي مرشحي الحزب؟

تشير النتائج إلى تباين واضح في معرفة الأحزاب المستطلعة أو تقديرها لنسبة النساء اللواتي رشحتها ضمن لوائحها في الانتخابات البلدية الأخيرة. فقد أفاد حوالى نصف المستجيبين بعدم معرفتهم بالنسبة الدقيقة أو بعدم وجود مرشحات أصلاً (44.4% موزّعة بين "لا أعلم" و"لا يوجد")، في حين قدمت النسبة المتبقية تقديرات متفاوتة تراوحت بين 10% و20%، إضافة إلى نسبة 15%. هذا التباين يعكس غياب المعلومات الدقيقة لدى المستجيبين، كذلك ضعف توثيق الحزب لمشاركته النسائية، كما يشير إلى محدودية حضور النساء على نحو ملحوظ في لوائح الحزب.

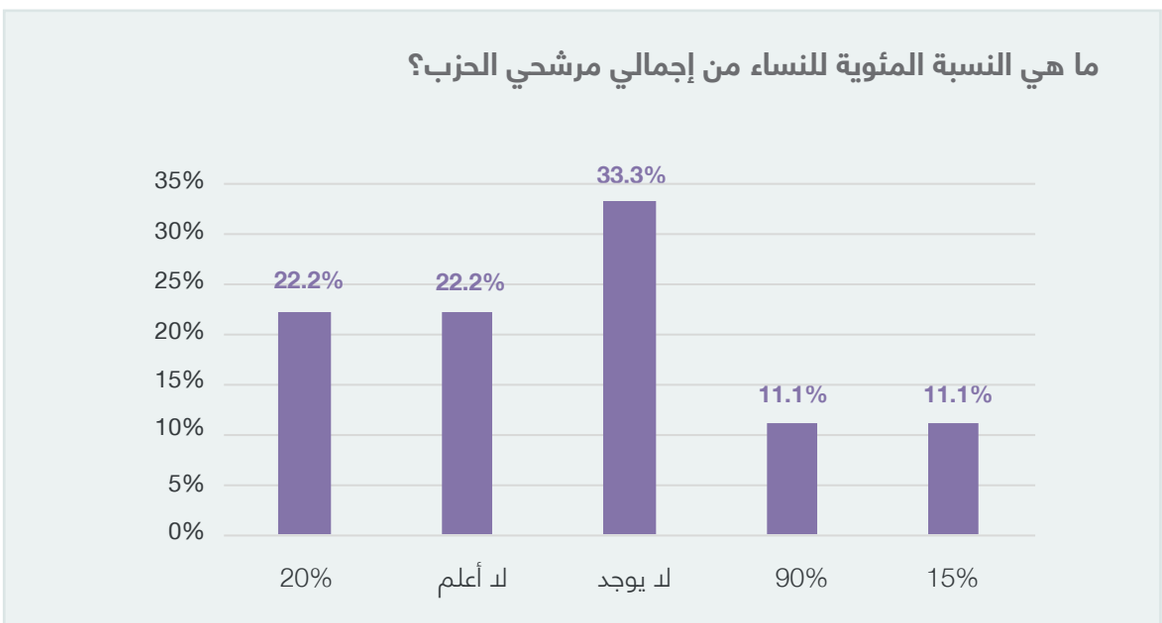

ما هي معايير ترشيح الحزب للنساء؟

شكّلت الكفاءة العامل الأبرز في معايير ترشيح الأحزاب السياسية، حيث أشار 88.9% منها إلى اعتمادها كمعيار أساسي. وجاءت الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في المرتبة الثانية بنسبة 22.2%. في المقابل، رُشّح بعض النساء استجابةً لمتطلبات عائلية، إذ رشّحت العائلات نفسها نساء من ضمنها. وأشار أحد الأحزاب إلى أن ترشيح النساء يتم في كثير من الأحيان بدافع الاستجابة لمتطلبات شكلية أكثر من كونه نتيجة قناعة حقيقية بأهمية تمثيل المرأة.

تشكّل الكفاءة بكل تأكيد مطلبًا معياريًا أساسيًا لترشح كل من الرجال والنساء في أي استحقاق انتخابي. لكن هناك ما يستدعي النقاش حول التأكيد الدائم لها كمعيار أساسي في اختيار المرشحين، الأمر الذي ينعكس لاحقًا في تبرير تفضيل ترشيح الرجال بحجة عدم وجود كفاءات لدى النساء. وهذا يعني إغفالاً لعدم تكافؤ الفرص أمام النساء في تعزيز خبراتهن، وتغييبًا لدور علاقات القوة والسيطرة التي تؤسس لضعف اكتساب الخبرات. من الواضح أن هناك مواقف مشتركة بين مختلف الأطر السياسية التي ترى أن خبرات الكادر النسائي ضعيفة، وغالبًا ما تستخدم هذه الأطر والهياكل السياسية هذه الاعتبارات ذريعةً للهروب من التزاماتها بتوفير فرص متساوية للنساء. ونتيجة لذلك، تغيب النساء عن المواقع القيادية ضمن هرم المسؤوليات والأدوار، وتبرز الحجج والمبررات مثل "انعدام الكفاءة لدى النساء"، "على المرأة أن تثبت نفسها بنفسها"، و"النساء لا يكترثن بالسياسة"، وغيرها.

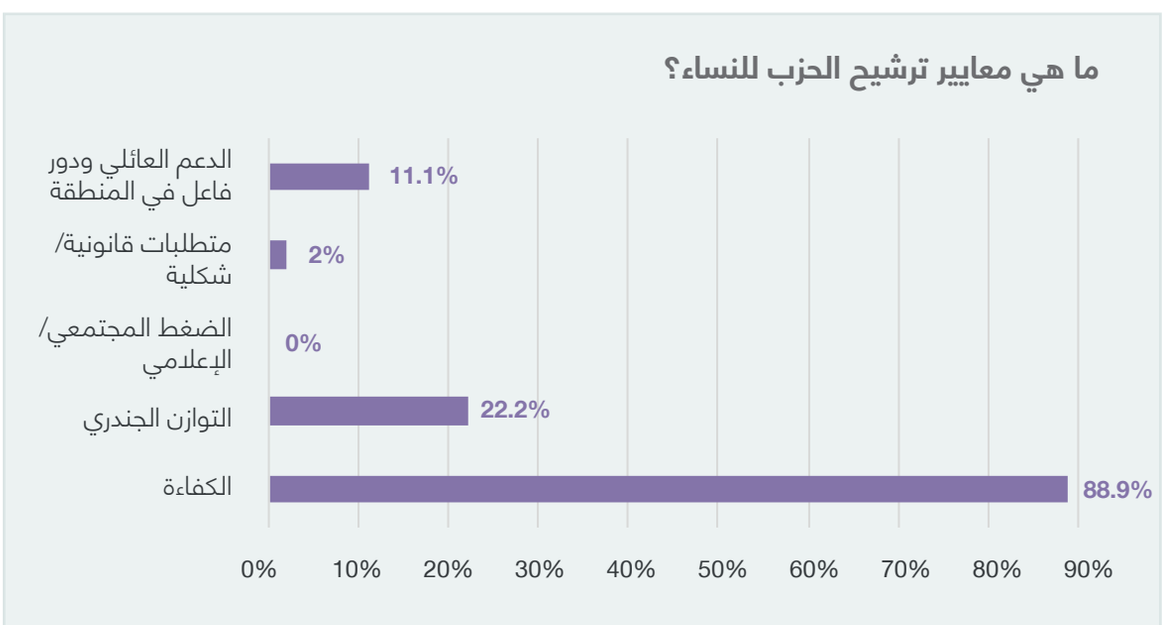

هل شجّع الحزب نساء من قواعده أو من خارجه على الترشح؟

تشجيع النساء هو توجّه عام بين الأحزاب، إذ أجابت جميع الأحزاب (100%) بنعم، لكن بدرجات متفاوتة من الحماسة والفعالية. تعكس هذه النسبة توجهًا إيجابيًا عامًا نحو تشجيع النساء، إلا أن التفاوت بين "فعّال" و"محدود" يشير إلى غياب التزام موحّد عبر مختلف الأحزاب. كما أن التشجيع غالبًا ما يبقى ضمن الإطار الخطابي كما سيتضح لاحقًا، من دون وجود ضمانات فعلية على مستوى التمويل أو التزكية العلنية

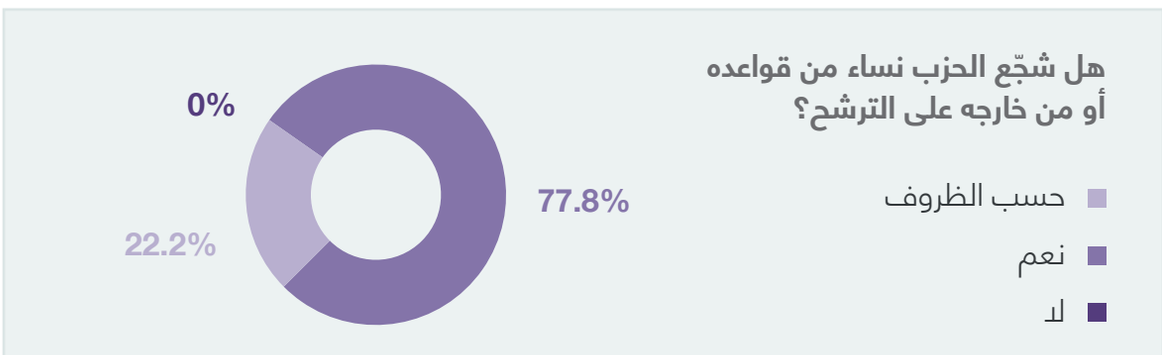

٢. أدوار النساء خلال الانتخابات

هل تشارك المرأة بفاعلية على اللوائح الحزبية، وكيف؟ (متحدثة في التجمعات، ناطقة باسم اللائحة...)؟

تمارس النساء أدوارًا متنوعة خلال الاستحقاقات الانتخابية، وهي أدوار إدارية واجتماعية وتنسيقية، في غياب شبه لافت لتولّيهن أدوارًا سياسية. بحسب الأحزاب، عملت النساء خلال الانتخابات المحلية الأخيرة في المجالات الآتية:

- إجراء زيارات عائلية ضمن إطار الحملات الانتخابية.
- إدارة مراكز الاتصال ومتابعة الناخبين.
- العمل الميداني "على الأرض"، وقد أشار مراقبو الجمعية إلى أن الغالبية الساحقة من الناشطين في هذا المجال كنّ من النساء.
- تولّي مسؤولية مراكز الاقتراع من ضمن عمل الماكينة الانتخابية.
- إدارة محتوى ومتابعة منصات التواصل الاجتماعي.
- المشاركة ضمن الهيئة العامة للحزب، حيث توجد نساء ناشطات بشكل دائم.

يشير تنوع الأدوار النسائية في الحملات الانتخابية إلى حضور نسائي قوي في مجالات الدعم والتواصل واللوجستيات، لكن عدم تمثيلهن في الأدوار القيادية والسياسية يعكس استمرار حواجز أمام المشاركة الكاملة والقيادية، ما يستدعي إعادة النظر في توزيع الأدوار داخل الأحزاب.

هل ترأست نساء لوائح قام الحزب بشكيلها أو دعمها؟

أجابت 66.7% من الأحزاب بالنفي، فيما أجابت 33.3% بالإيجاب، مما يشير إلى محدودية كبيرة في منح النساء مواقع قيادية ضمن اللوائح. تعكس النسب محدودية واضحة في مشاركة النساء في مراكز القرار، ما يشير إلى استمرار تمثيلهن بشكل رمزي في العديد من اللوائح. ففي كثير من الأحيان، تُدرج النساء في مراتب متأخرة أو غير مؤثرة، ما يقلّص من فرص وصولهن إلى مواقع قيادية فعلية داخل المجالس البلدية

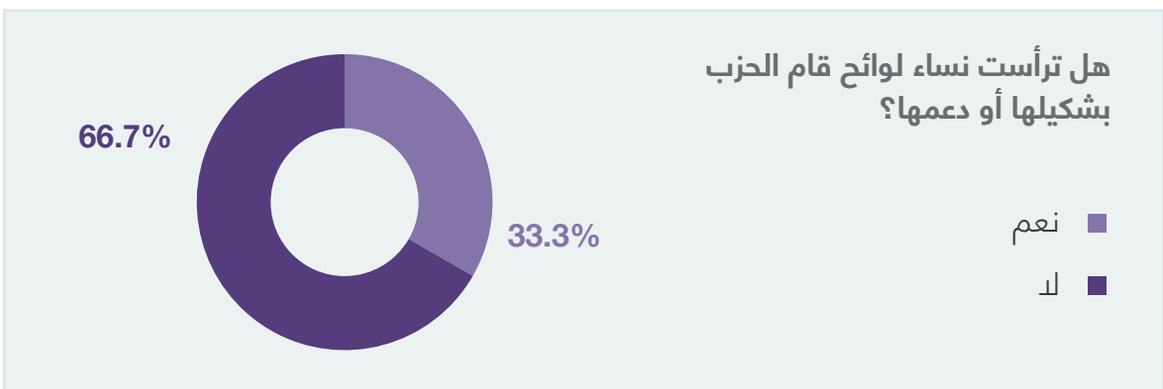

هل ستتولى أي من النساء الفائزات مناصب قيادية داخل المجالس البلدية بدعم من الحزب؟ وما هي هذه المناصب؟

بالنسبة إلى 66.7% فقط من الأحزاب ممن تم استطلاعها، ستتولى نساء فزن في الانتخابات الأخيرة مواقع قيادية داخل المجالس البلدية بدعم من هذه الأحزاب. وتتنوّع هذه المواقع لتشمل رئاسة البلديات وبعض اللجان بالنسبة إلى حزبَي الكتائب والقوات اللبنانية، ونائبة رئاسة المجلس البلدي وأمانة السر وأمانة الصندوق بالنسبة إلى تيار المردة، فيما ستتولى امرأة مدعومة من جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية رئاسة لجنة الإعلام. تظهر هذه النسب أن النساء في بعض الأحزاب بلغن مواقع قيادية فعلية، وإن كانت بأعداد محدودة. في المقابل، إن تسمية مناصب محددة (أمينة سر وأمينة صندوق) تشير إلى ميل لحصر النساء في المواقع الإدارية أو التنظيمية، لا السياسية أو التمثيلية.

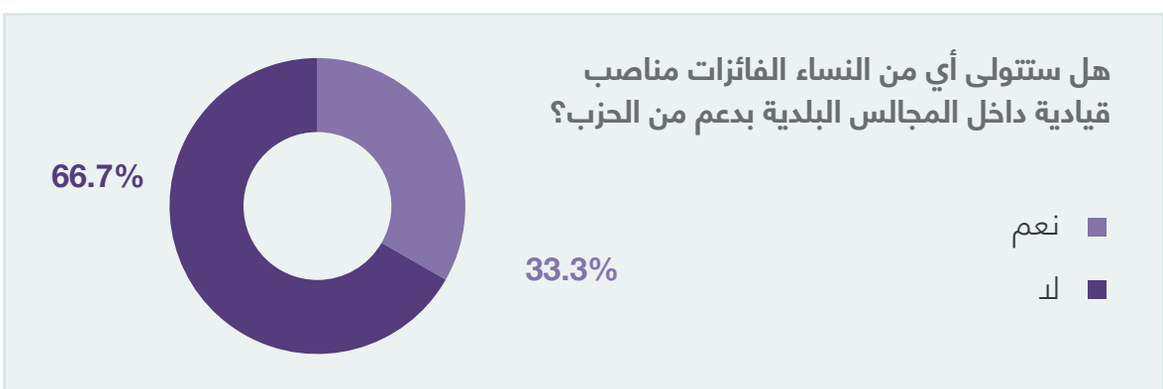

٣. الدعم المقدَّم للمرشحات

هل التزمت القيادة الحزبية بدعم الحملات الانتخابية للمرشحات بمستوى دعم المرشحين الرجال؟

أكدت 88.9% من الأحزاب التي شملها الاستطلاع التزام القيادة الحزبية بدعم الحملات الانتخابية للمرشحات بمستوى دعم المرشحين الرجال. هذا المعطى إيجابي جدًا، لكنه يبقى ضمن دائرة "الدعم العام" الذي لم يُترجم لاحقًا في توفير آليات خاصة تأخذ في الاعتبار الفجوات التي تواجهها النساء ضمن الحملات والتي أكدها الاستطلاع الخاص بالمرشحات.

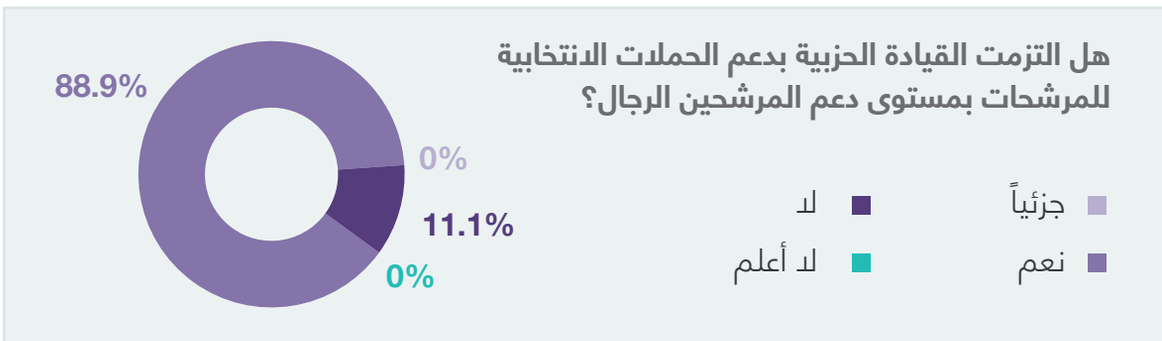

ما نوع الدعم الذي وفره الحزب للمرشحات؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

شكّل الدعم اللوجستي الجانب الأكبر من أنواع الدعم التي وفّرتها الأحزاب للنساء، إذ بلغت نسبته 77.8%، ويشمل ذلك تقديم التدريبات وتوفير فريق مساعد من مندوبين، إضافةً إلى فريق للحملة الانتخابية. أما الدعم الإعلامي فقد قدّمته 44.4% من الأحزاب، في حين وفّرت نسبة قليلة جدًا، تبلغ 11.1%، دعمًا ماليًا مباشرًا للمرشحات، نظرًا إلى اعتماد كل مرشح، رجلاً كان أم امرأة، على تمويل حملته الخاصة. يعكس غياب الدعم المالي المباشر اعتماد مرشحات على مواردهن الخاصة، مما قد يشكّل عائقًا أمام فئات نسائية محدودة الموارد. وقد صرّح أحد الأحزاب التي تم استطلاعها بعدم تقديم أي دعم خاص بالنساء، موضحًا أن ذلك يعود إلى اتباعه سياسة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، إذ تلقّى المرشحون والمرشحات الدعم نفسه.

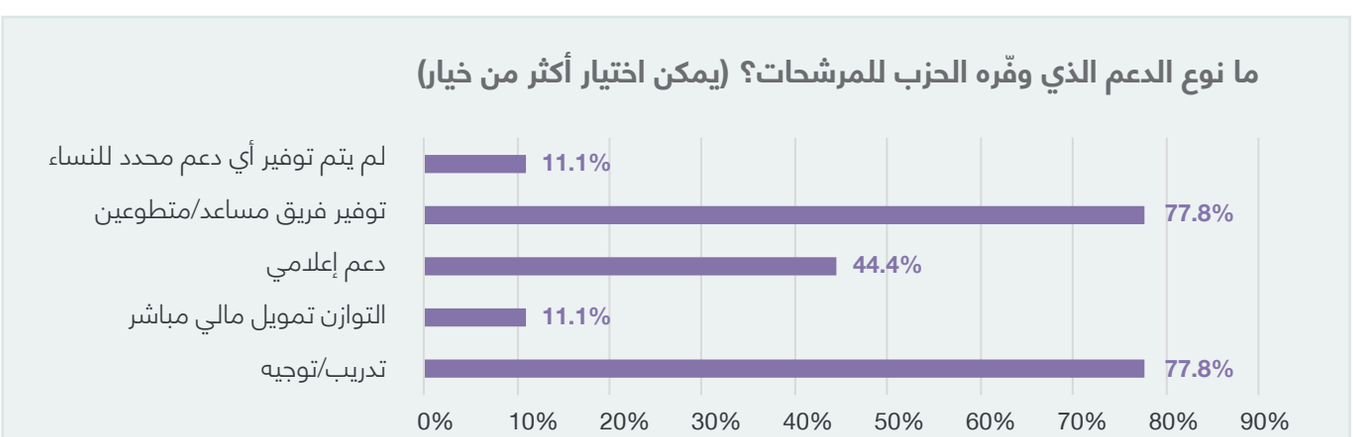

هل تم اعتماد أي تمييز إيجابي للمرشحات (مثلًا: ترتيب متقدّم على اللائحة، تمويل إضافي...)؟

لم تعتمد غالبية الأحزاب (77.8%) أي تدابير خاصة للنساء المرشحات، مثل توفير الدعم المالي أو منحهن ترتيبًا متقدمًا في اللوائح أو غيرها من الإجراءات الإيجابية. في المقابل، أكدت 22.2% من الأحزاب تفضيلها للنساء في تشكيل اللوائح.

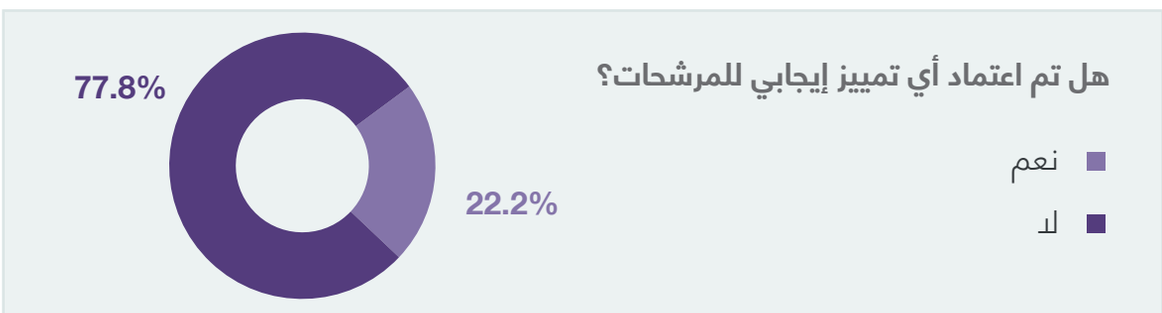

هل قام الحزب بأي مبادرات للتأثير على القاعدة الانتخابية لدعم انتخاب النساء المرشحات؟

تنوعت مواقف الأحزاب بين من ينكر وجود مبادرات خاصة، ومن يقدّم دعمًا شكليًا أو محدودًا. هذه الفروقات تعكس مستويات مختلفة من الالتزام المؤسساتي تجاه تمكين المرأة سياسيًا.

الفئة الأولى: نفت وجود أي مبادرات خاصة لدعم انتخاب النساء، مؤكدة التزامها بالحياد فيما يتعلّق بجنس المرشحين، إذ انصبّ التركيز على دعم اللوائح ككل من دون تمييز بين رجل وامرأة. وقد استند هذا الموقف إلى قناعات أو افتراضات مختلفة. ومن الأمثلة عن هذه المواقف

- جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية: "نؤمن بأن الفرص المتاحة للرجل هي مثل الفرص المتوفرة للمرأة".
- حزب الهنشاق: "لم نكن بحاجة إلى ذلك، فعقلية الناخبين والناخبات لا تميّز بين الرجل والمرأة".
- حزب الكتائب: "أبدًا، لم نواجه أي نوع من الإشكاليات أو الضغوط، بل كانت جميع اللوائح تتضمّن نساءً".

تعكس هذه الإجابات قناعة حزبية بأن البيئة السياسية والاجتماعية في المناطق التي تنشط فيها لا تستوجب تدابير خاصة للنساء، باعتبار أن وجودهن في اللوائح طبيعي وغير مشروط بدعم إضافي. ورغم أن هذا الخطاب يبدو إيجابيًا من حيث المبدأ، فإنه يغفل التحديات البنيوية غير المرئية التي تواجهها النساء، مثل ضعف التغطية الإعلامية وصعوبات التمويل والقيود الاجتماعية، ما يكرّس منطق "المساواة الشكلية" من دون توفير أدوات تمكين حقيقية.

الفئة الثانية: أشارت إلى القيام بمبادرات بسيطة وغير منتظمة، مثل تنظيم تدريبات أو ورش عمل، من دون أن تكون هذه الجهود جزءًا من استراتيجية حزبية شاملة أو رؤية سياسية متكاملة لتكريس مشاركة النساء. وتظهر هذه المبادرات نوعًا من التفاعل الإجرائي، لكنها تفتقر إلى العمق المؤسسي والتخطيط المستدام.

٤. مواقف الحزب من مشاركة النساء

ما هي قراءة الحزب لدور المرأة السياسي في العمل البلدي؟

اتفقت الأحزاب المستطلعة على أهمية دور المرأة، وأبدت إيمانها بقدرتها على التأثير الفعلي والمباشر في العمل البلدي وصنع القرار المحلي، معتبرةً أن وجودها ضروري لتحقيق المحاسبة وطرح حلول واقعية.

تيار المردة رأى أن وجود النساء في المجالس المحلية يسهم في الحدّ من الفساد الإداري ويعزز من آليات الرقابة والمساءلة. أما الحزب الوطني للحوار فشدد على أن المرأة تحمل رؤية مجتمعية شاملة، وأنها أثبتت كفاءة عالية في إدارة الملفات التنموية، ما يسهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية. في السياق نفسه، أكد كل من حزب الهنشاق وجمعية المشاريع الخيرية أهمية مشاركة النساء، مستندين إلى أدوارهن التاريخية في الشأن العام، وخاصةً في الهيكليات التنظيمية الخاصة بالحزبَين. وبدوره، شدد حزب الكتائب على الدور اليومي الذي تؤديه النساء داخل الحزب، وتحملهن جزءًا كبيرًا من المسؤوليات.

الإجماع العام في الموقف من مشاركة النساء على المستوى المحلي الذي أكدته كل الأحزاب التي تم استطلاعها يثبت وعيًا عامًا متزايدًا بأهمية مشاركة النساء السياسية. وهذا مهم وأساسي، إنما غير كافٍ لكونه لم يُترجَم. لم ترشّح الأحزاب هذه بمجملها عددًا كافيًا من النساء، ولم تتبنَّ قواعد أو سياسات داخلية تعزز من وضع النساء.

إضافةً إلى ذلك، إن ربط مشاركة النساء في البلديات بمسألة التخفيف من الفساد أو تحمّل النساء المسؤوليات اليومية هي مسألة تعيد تنميط النساء وأدوارهن. لا تنطلق الأحزاب، بهذا المعنى، من مقاربة حقوقية قانونية قائمة على فكرة الحقوق والفرص المتساوية. هذه التبريرات تبدو إيجابية ظاهريًا، لكنها تعيد إنتاج خطاب نمطي يعتبر النساء أقل فسادًا، وهي تعميمات غير علمية، وتعيد تجذير الصفات والأدوار التقليدية بحق النساء، في حين أنه يقتضي بناء مشاركة النساء السياسية كدعامة أساسية للمسار الديمقراطي، إذ إن شمولهن هو مسألة عدالة وعامل أساسي في تحسين فعالية الحوكمة. كذلك، غابت عن الإجابات الإشارة إلى أهمية مشاركة النساء في صناعة السياسات العامة الخاصة بقضايا حيوية مثل الصحة والتعليم والضرائب والحماية الاجتماعية وغير ذلك من القضايا العامة

هل هناك أي قواعد حزبية داخلية محددة خاصة بترشيح النساء؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هذه القواعد هي رسمية ومكتوبة؟

خمسة من الأحزاب التي تواصلنا معها أفادت بوجود قواعد حزبية داخلية خاصة بترشيح النساء، في حين أن الأحزاب الأربعة الأخرى لا تعتمد مثل هذه القواعد. مع ذلك، لا ترى الأخيرة أن غياب القواعد يشكّل مؤشرًا سلبيًا بحقها، إذ تفسّر هذا الأمر بانعدام التمييز ضد النساء داخل الحزب على أي مستوى، ما يلغي الحاجة إلى وضع قواعد خاصة للترشيح. ويؤكد حزب القوات اللبنانية هذا التوجّه انطلاقًا من مبدأ المساواة، وبالتالي فإن النساء يخضعن للمعايير المعتمدة

للرجال من دون أي تمييز. هذا الحياد لا يعالج اللامساواة فحسب، إنما قد يؤدي إلى استمرارها أيضًا، ذلك أنه لا يمكن القضاء على التمييز الذي تعاني منه النساء من دون فهم طبيعة التمييز ومستوياته وطبيعة المساواة المطلوبة.

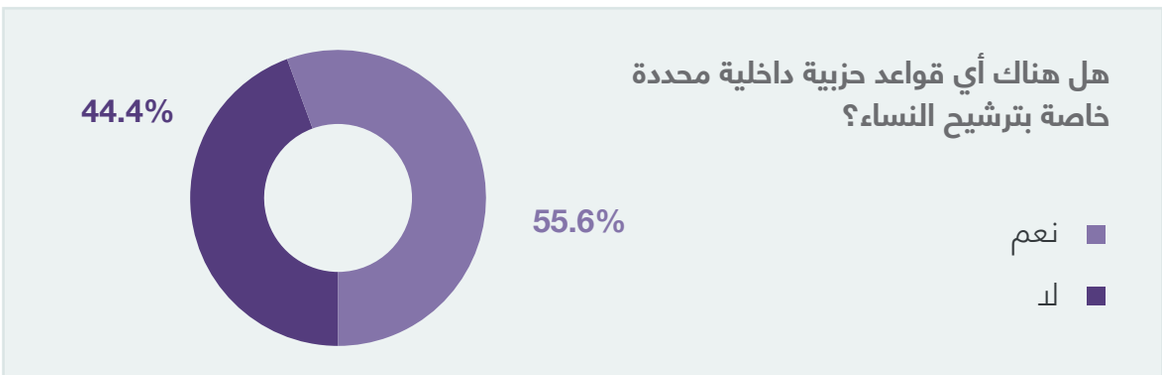

المفارقة أن حزبين فقط من بين الأحزاب التي أفادت بوجود قواعد داخلية لترشيح النساء أكدا أن هذه القواعد مكتوبة ومدوّنة، في حين تقتصر لدى باقي الأحزاب على ممارسات غير منصوص عليها رسميًا. ومن أبرز الأمثلة على القواعد المكتوبة هي الكوتا الداخلية التي يعتمدها حزب الكتائب

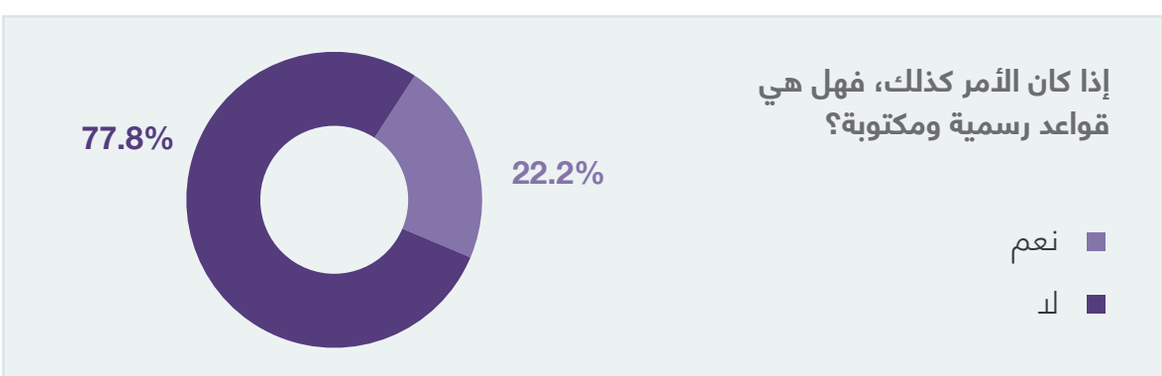

هل أصدر حزبكم بيانات أو مواقف علنية تتعلق بمشاركة النساء في الانتخابات؟ اذا نعم، ما كانت هذه المواقف؟

أعلن نحو نصف الأحزاب (55.6%) مواقف رسمية داعمة لمشاركة النساء السياسية، بتوجهات تتراوح بين الدعوة إلى تعديل القوانين ودعم ترشيح النساء. وقد تبنّى الحزب التقدمي الاشتراكي كوتا داخلية في الحزب لا تقل عن 33% وتوجيهات علنية لرئيس الحزب قبل الانتخابات البلدية بهذا الخصوص. أما حزب الكتائب فيدعو إلى تعديل قوانين الكوتا النسائية في مجلس النواب، فيما شدّد حزب الطاشناق على أهمية تضمين العنصر النسائي في تشكيل اللوائح الانتخابية. أما تيار المردة فركّز في خطابه على تشجيع النساء على الترشح وتحديد أدوارهن ضمن الماكينة الانتخابية. أما النصف الآخر (44.4%) فلم يصدر مواقف واضحة.

تثير هذه النسب مفارقات عدة. من جهة، إن عدم إعلان نصف الأحزاب مواقف واضحة علنية تساعد في الدفع بمشاركة النساء هو دليل على إهمال هذه المسألة وعدم إيلائها الاعتبار، رغم أهمية بناء الوعي المجتمعي وتحفيز القاعدة الشعبية الخاصة بها بشأن دعم النساء، كما أنها تعكس تحفظًا على إثارة الموضوعات المتصلة بقضايا النساء. من جهة ثانية، إن الاكتفاء بالمنابر السياسية لإعلان مواقف داعمة للنساء غير كافٍ إن لم يقترن بمبادرات وضمانات يقدّمها الحزب ترجمةً لمواقفه

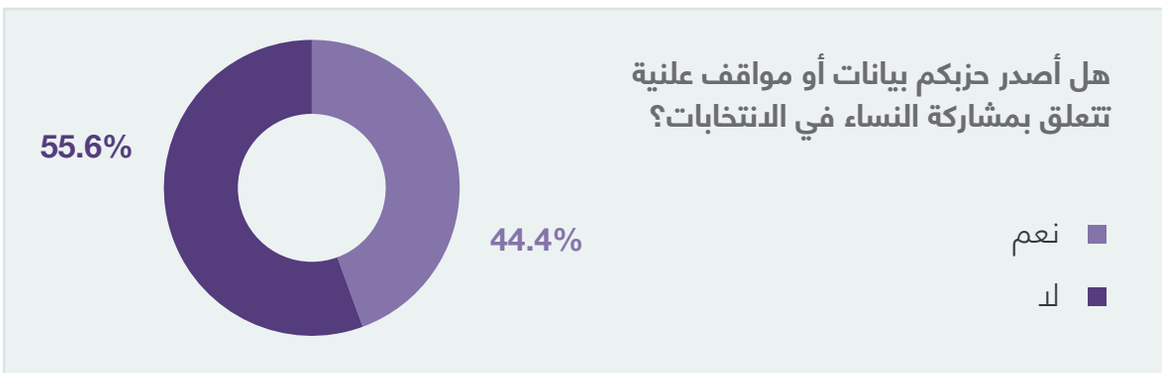

إلى أي مدى يعالج البرنامج الحزبي للوائح الانتخابية للانتخابات البلدية القضايا ذات الأهمية الخاصة للمرأة؟

أشارت عدد من الأحزاب إلى تمكين المرأة بوصفه جزءًا من أجندة عملها. غير أن معظم البرامج الانتخابية الخاصة بالانتخابات المحلية لا تتضمن أي إشارة إلى قضايا خاصة بالنساء على المستوى المحلي. يعكس غياب دمج قضايا النساء كأولويات في البرامج الانتخابية ضعف إدراك الأحزاب لحاجات النساء المحلية، ويؤدّي إلى تفاقم العزل السياسي والاجتماعي للنساء، مما يستدعي تطوير برامج تعكس أولويات النساء وقضاياهن

هل لدى الحزب خطة لتعزيز دور النساء داخل المجالس البلدية؟

تؤكد 77.8% من الأحزاب المستطلعة نيتها لتوفير خطط واضحة لتعزيز دور النساء داخل المجالس البلدية. أما الأحزاب التي أجابت بـ"لا" فتعكس غيابًا في الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد نحو المساواة بين الجنسين. في سياق موازٍ، أكد حزب القوات وجود دعم ثابت ومستمر للنساء في المجالس البلدية من خلال تقديم الاستشارات القانونية والعملية والفنية، رغم أن إجابته هي عدم توافر خطة. ويُفهَم من إجابات الغالبية أن الخطة غير موثقة، مما يجعل من الصعب تقييم فعاليتها.

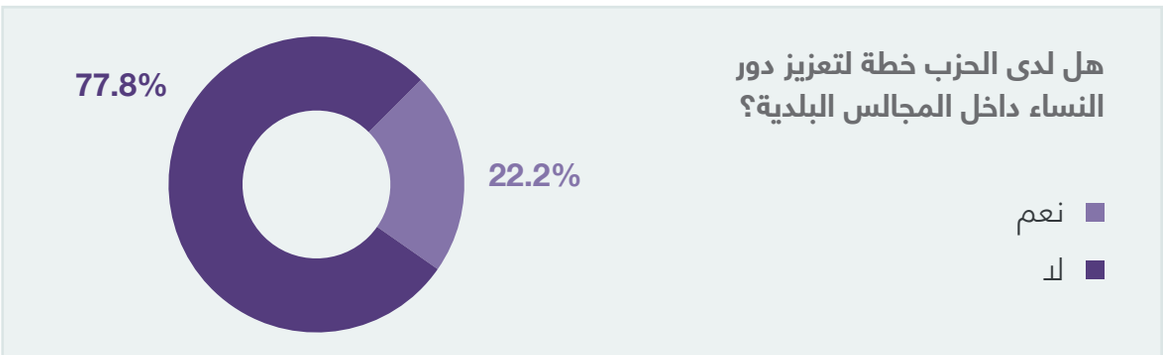

٥. التحديات التي تواجهها النساء

ما هي أبرز التحديات التي واجهتها النساء خلال الانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة من وجهة نظر الحزب؟

أكدت 55.6% من الأحزاب المستطلعة أن النساء لا يتمتعن بخبرة سياسية كافية، فيما رأى 44.4% أن ضعف التمويل شكّل تحديًا هامًا، سواء بسبب محدودية القدرات الاقتصادية لدى النساء، أو نتيجة غياب الدعم المالي من قبل الحزب. وأشارت 33.3% من الأحزاب إلى أن الأعراف الاجتماعية السائدة في بعض المناطق مثّلت عائقًا حقيقيًا، وأدت في بعض الحالات إلى إقصاء النساء عن الترشح. اللافت أن 11.1% من الأحزاب أجابت بأنه "لا يوجد أي تحدٍ" أمام النساء، ما قد يعكس قراءة تبسيطية للواقع الانتخابي، أو تجاهلاً فعليًا لحجم العوائق التي تواجهها المرشحات. وأكدت 22.2% من الأحزاب أن النساء تعرّضن لعنف سياسي أو واجهن ضعفًا في الحضور الإعلامي، في حين أشارت 11.1% إلى تحديات أخرى مثل ضعف ثقة بعض النساء بأنفسهن مقارنة بالرجال

تعيد هذه النسب إلى الأذهان التحليل الأحادي الذي تعتمده القوى والأحزاب السياسية في لبنان في تفسيرها للتحديات التي تواجهها النساء في الحياة السياسية. فالتحديات والحواجز الزجاجية متعددة ومتشابكة، تشمل عوامل بنيوية سياسية تتعلق بالمشهد السياسي العام، وتمتد إلى عوامل مجتمعية وقيمية مرتبطة بالمواقف تجاه النساء والصورة النمطية التي تحكم أدوارهن، وصولاً إلى عوامل فردية تخص النساء كفاعلات سياسيات. فهنّ يمتلكن فرصًا أقل في الوصول إلى الموارد المالية والشبكات السياسية اللازمة للترشح. تتداخل هذه الإشكاليات معًا، ويضاف إليها العنف السياسي الذي أصبح يشكّل التحدي الأكبر، وبالطبع لا يمكن تجاهل كل ما يتعلّق بالمنظومة التشريعية التمييزية التي تواجهها النساء في لبنان. كذلك، لا يمكن أن تغفل الأحزاب السياسية التحديات التي يفرزها القانون الانتخابي القائم على أن "الفائز يأخذ كل شيء"، ما يجعل من الصعب على النساء التنافس على قدم المساواة.

بالتالي، يشكّل اعتبار غياب الخبرة السياسية والإمكانات المالية وضعف ثقة النساء ببعضهن أكبر التحديات، فهو رؤية ضيقة لا تعكس الإشكاليات الحقيقية، بل يشكّل إلى حد كبير تنصلاً من المسؤولية. كذلك، فإن تحميل 33% من الأحزاب المسؤولية للجوانب الاجتماعية في الحد من مشاركة النساء يُعدّ رميًا للمسؤولية على المجتمع الذي يشكّل القاعدة الشعبية لهذه الأحزاب

ما هي أبرز التحديات التي واجهتها النساء خلال الانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة من وجهة نظر الحزب؟

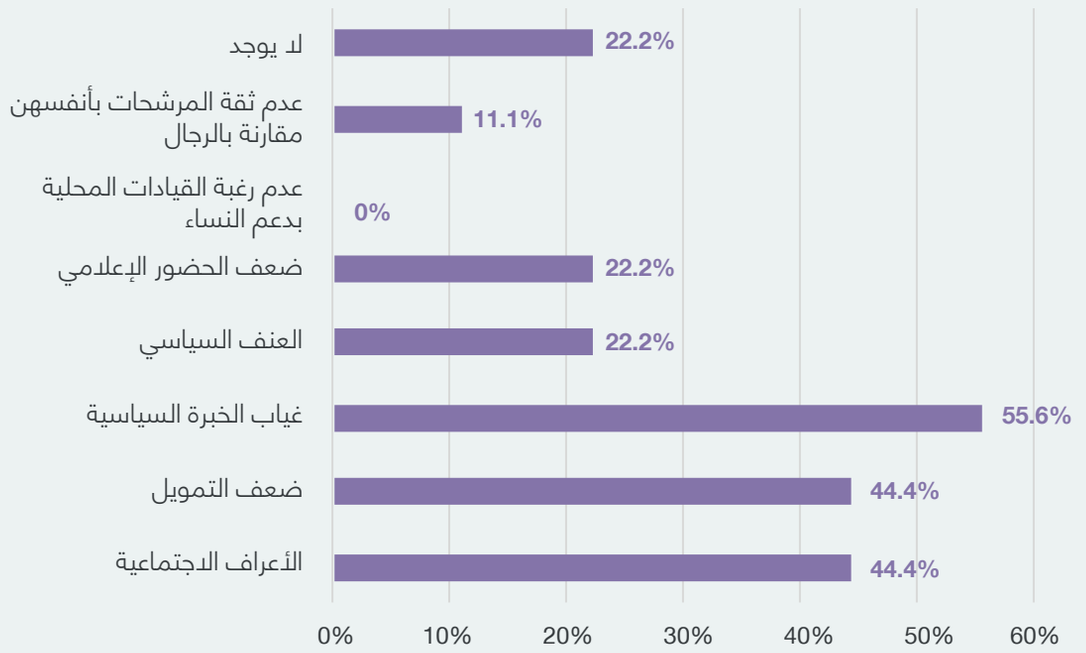

هل اختلفت هذه المشكلات عن تلك التي يواجهها الرجال؟

لا تختلف أشكال العنف والتمييز التي تتعرّض لها النساء المرشحات عن تلك التي يتعرّض لها الرجال بحسب ما أشارت 88.9% من الأحزاب التي شملها الاستطلاع. تعكس هذه النسبة الاتجاهات العامة لمشاركة النساء السياسية، وتعكس رؤية مبسطة جدًا للديناميات غير المرئية والعوائق الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تواجهها النساء في معرض انخراطهن بالشأن العام. وتفسّر هذه الاجابات أسباب عدم اعتماد الأحزاب لتدابير خاصة بالنساء، والضعف العام للدعم الذي تقدّمه إلى النساء المرشحات

هل اختلفت هذه المشكلات عن تلك التي يواجهها الرجال؟

هل رصد الحزب أي حالات عنف أو تمييز ضد مرشحاته؟ وإن وجدت ما نوعها؟

أكدت 22.2% من الأحزاب أن المرشحات تعرّضن لأشكال من العنف، سواء كان لفظيًا أم إلكترونيًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إضافةً إلى مظاهر من التمييز تمثّلت في إحجام بعض الناخبين عن التصويت لهن بسبب جنسهن فحسب. في المقابل، لم تتعرض النساء لأي حالات عنف أو تمييز بحسب 77.8% من الأحزاب المستطلعة. دلالة هذا أن العنف والتمييز حاضران. أما نفي حدوثهما فهو إما نتيجة غياب المعرفة بخصوصية العنف الموجه ضد النساء وإما نتيجة الرغبة بإخفائهما. علمًا أن عددًا من المرشحات أفادت بوقوع عنف من جانب أحزاب سياسية فاعلة

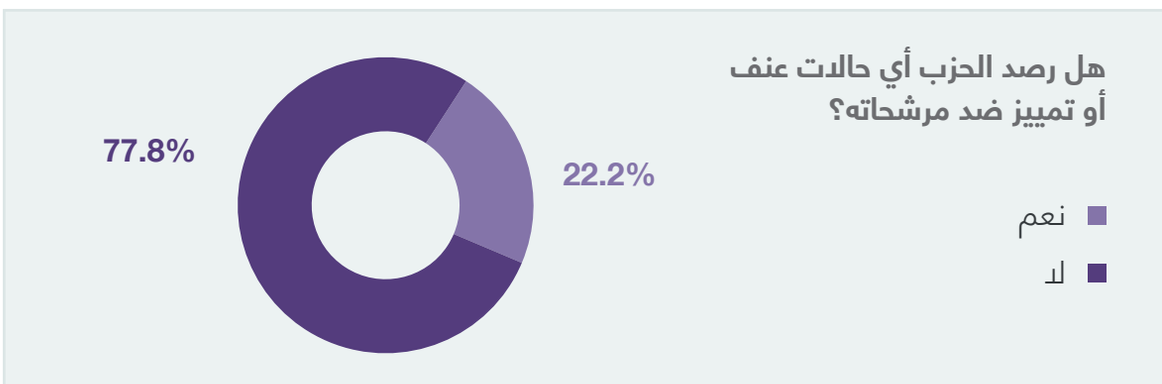

٦. مقترحات الأحزاب لتعزيز مشاركة النساء السياسية

ما هي مقترحات الحزب لتعزيز مشاركة النساء في الانتخابات البلدية المقبلة؟

أكد حزبان فقط، هما حزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي، الكوتا النسائية كآلية مقترحة لتعزيز مشاركة النساء في الاستحقاقات الانتخابية المحلية المقبلة. في المقابل، ثمة رفض للكوتا من جانب باقي الأحزاب لأسباب متصلة بعدم الحاجة إلى آلية خاصة بالنساء، وتُرك الأمر للمشاركة القائمة على الكفاءة واعتبار الرجال والنساء متساويين. في سياق مواز، برز مصطلح "تمكين النساء" كآلية مشتركة. لهذه الإجابات دلالاتها لجهة ضعف الإحاطة بالاستراتيجيات المتنوعة التي يمكن للأحزاب اعتمادها.

هل الحزب منفتح على الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتطوير قدرات النساء وتمكينهن سياسيًا؟

أكدت 77.8% من الأحزاب المستطلعة الانفتاح الكامل على الشراكة مع المنظمات العاملة على قضايا النساء، بما يساعد في بناء قدرات النساء وتطويرها وتمكينهن سياسيًا. أما جمعية المشاريع الخيرية والجماعة الإسلامية فقد أعربتا عن استعدادهما للتعاون بحسب طبيعة المشاريع المقترحة

رغم أهمية التمكين الذي تطرحه الأحزاب السياسية كمجال للتفاعل مع المنظمات، فهو غير كافٍ. وقد بُذلت جهود كثيرة خلال السنوات الماضية لبناء قدرات النساء، وعززت منظمات شراكاتها مع أحزاب، غير أن هذه الأطر السياسية لا تزال تعمل على التمكين ضمن سياق تقليدي، إذ لم يترافق بناء القدرات مع تبنّي سياسات وهياكل مؤسساتية داخلية، كما تبيّن أعلاه.

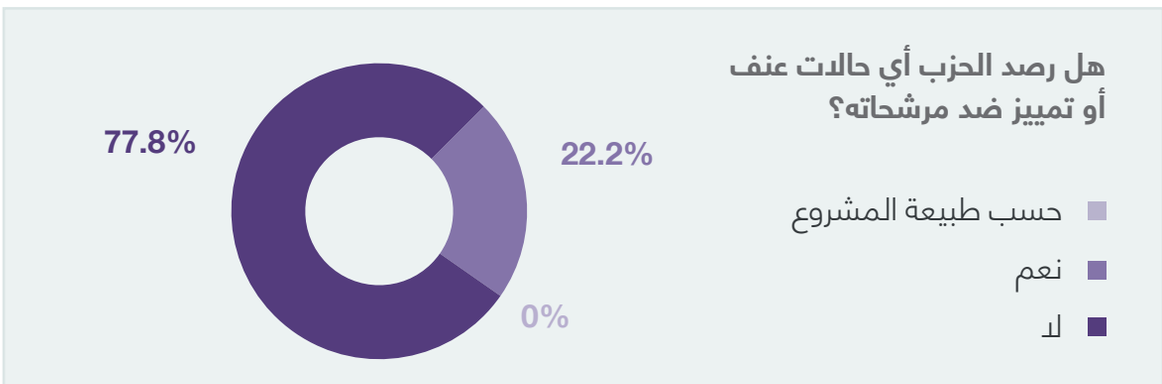

٧. الاستنتاجات الرئيسية

تظهر نتائج الاستبيان أن الأحزاب السياسية، بصفتها "حراس البوابة" للمناصب السياسية، تتحكم بشكل كبير في فرص النساء في المجال السياسي، سواء من خلال الهياكل الرسمية أم من خلال جذرية العلاقة مع الديناميات العائلية المهيمنة. تعكس هذه النتائج نمطًا متكررًا من التوازي بين الخطاب المؤيد لمشاركة النساء من جهة والممارسات المقيّدة لهذه المشاركة من جهة أخرى، واعتبار قرار الترشح قرارًا فرديًا من ناحية وكونه قرارًا خاضعًا لثلاثية العائلة والحزب والمجتمع من ناحية أخرى.

بدايةً، يطرح الاستبيان مجددًا مسألة التقاطع بين البعدين "العائلي" و"السياسي". وقد سبق تأكيد ذلك من خلال الاستبيانات الخاصة بالناخبات والمرشحات، ويُعاد طرحه هنا بقوة. فرغم أن الانتخابات البلدية يُفترض أن تعكس الإرادة الشعبية وتلبّي الحاجات الملموسة للمواطنين، فإنها، في أحيان كثيرة، تخضع لديناميات عائلية وطائفية وعشائرية متجذّرة. وبهذا، تبقى الديمقراطية المحلية اللبنانية أسيرة للتقاليد والزبائنية والعائلات. ولهذا الأمر انعكاس مباشر وقوي على قرارات الأحزاب بترشيح النساء، إذ تتأثر هذه القرارات بمواقف العائلات وخياراتها العامة. وفي هذه الحالة، قد تفضّل الأحزاب الدفع برجال ذوي حيثية اجتماعية أو عائلية لتأمين الفوز، مما يقصي النساء حتى لو كنّ ناشطات داخل الأحزاب. ولذلك انعكاسه على النساء. ففي المجتمعات التي تُبنى فيها الثقة السياسية أساسًا على الانتماء العائلي، تواجه مفاهيم الديمقراطية، وفي مقدمتها مشاركة النساء، تحديات كبيرة. وهذا يعني أن الاعتماد على العائلة مصدرًا للقرار السياسي يؤدي، بالضرورة، إلى تقليص فرص النساء في الترشح والفوز. ومن خلال هذه المنظومة العائلية، يُعاد إنتاج البنية الأبوية في النظام السياسي اللبناني، سواء

على المستوى المحلي أم الوطني. والعائلية، في هذا السياق، لا تقصي النساء فحسب من السياسة، بل تعيد أيضًا إنتاج علاقات القوة الأبوية التي تقوّض المشاركة الديمقراطية برمتها.

ثانيًا، يعكس تركيز الأحزاب على مفهوم "كفاءة النساء" الاتجاه العام في مواقفها من النساء. فالمشكلة لا تكمن في مدى قدرة النساء على القيادة، ولا في ما إذا كنّ مؤهلات لأداء دور فعّال في التنمية والديمقراطية، بل في وجود تمييز وتهميش ممنهجين ومتجذرين ضد النساء، يقتضي بالأحزاب فهمهما وتحليلهما واتخاذ ما يلزم للحدّ منهما

ثالثًا، إن نموذج "المساواة الرسمي" الذي يتبنّى ما يسمى قواعد المعيار الواحد، أو المعايير المحايدة، يغفل واقع الاختلافات، ما يزيد من وطأة الضغوط على النساء. كما أن تبنّي هذه المقاربة يجعل الأطر السياسية في حل من الوفاء بالتزاماتها اتخاذ أي تدابير أو إجراءات للتعجيل بالمساواة الحقيقية. هي مقاربة تغفل الفرق بين مفهومي المساواة بحكم القانون (المساواة الرسمية) والمساواة بحكم الأمر الواقع (المساواة الجوهرية)، وهما مفهومان مختلفان ومترابطان في آن معًا. إن المساواة الرسمية تفترض أن المساواة تتحقق إذا ما تم التعامل مع الأفراد بطريقة محايدة. أما المساواة الجوهرية فتهتم، علاوةً على ذلك، بتأثيرات القانون والسياسات والممارسات العملية، وضمان عدم إدامتها للمساوئ التي تعاني منها أصلاً فئات معينة من الأشخاص، بل تخفيفها.

رابعًا، يكمن التحدي الأساسي الذي يظهره هذا الاستبيان في إيجاد إرادة سياسية حقيقية تسرّع وصول النساء إلى العمل السياسي، وتضمن وجودهن الفاعل بطريقة تتيح سماع أصواتهن فعلاً، وتربط بين عضويتهن في الأحزاب ومشاركتهن في مواقع القيادة، وخصوصًا على المستوى المحلي. ولا يمكن الوصول إلى ذلك من دون أن تتبنّى الأحزاب عددًا من الاستراتيجيات المتنوعة، في مقدّمتها وضع قواعد وإجراءات داخلية واضحة تراعي المساواة بين الجنسين. إن وجود قواعد شفافة حول آليات اختيار المرشحين، وضمان تمثيل النساء في اللجان والهياكل القيادية خلال الاستحقاقات الانتخابية، من شأنهما أن يعززان وضع النساء ويرسخان مشاركتهن. كما أن تطبيق سياسة فعالة للمساواة الجندرية يعزز قدرة الأحزاب على رصد أوجه عدم المساواة ومعالجتها. وتتيح هذه السياسات للحزب أن يؤسّس اتجاهًا واضحًا ومتّسقًا، ويطوّر سياسات عملية تعزز المساواة وحضور النساء في مواقع صنع القرار، وتسهم في دمج هذه القضايا في رؤية الحزب وخططه الاستراتيجية، وفي تحديد أهداف ملموسة قابلة للقياس تشمل المجالات الداخلية والخارجية لنشاطه.[54]

صحيح أن اعتماد الحصص الخاصة بالنساء أصبح شائعًا في العقود الماضية، إلا أنه ليس الاستراتيجية الوحيدة التي يقتضي أن تستخدمها الأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية. فقد أنشأت الأحزاب السياسية في العالم لجانًا نسائية داخل هياكلها مع أدوار سياسية، واستخدمت حوافز وبرامج مساعدة، وخصصت أموالاً للتدريب وتنمية المهارات، وخلقت منصات للنقاش والمناصرة لتعزيز حضور النساء في مواقع صنع القرار. وهناك أحزاب في العالم اعتمدت مزيجًا من هذه الاستراتيجيات، في حين فضّلت أخرى استخدام أداة واحدة فقط. كذلك عملت أحزاب على تعديل هياكلها الداخلية لتكون أكثر ديمقراطية واستجابة

[54] The Role of Political Parties on Women's Participation and Representation International IDEA Technical Paper 1/2021

لاحتياجات النساء، واعتمدت أنظمة مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، خلقت حكومات حوافز للأحزاب السياسية لتشجيع ترشيح النساء ضمن قوائمها وداخل هياكلها الداخلية من خلال منح الأحزاب تمويلاً عامًا إضافيًا ووقتًا مجانيًا في وسائل الإعلام. وفي بعض الحالات، اعتمدت حكومات إجراءات عقابية ضد الأحزاب التي لا تلتزم بالتمثيل الإلزامي للنساء داخل هياكلها، كما هو مطلوب بموجب دستور أو نص تشريعي. هذه أمثلة لما يمكن للأحزاب العمل عليه في لبنان.

رابعًا: استطلاع رأي القائمقامات/المحافظ

عملت "لادي" على استبيان آراء 7 قائمقاميات ومحافظ بهدف قراءة الانتخابات البلدية والاختيارية من منظور نساء يشغلن مناصب قيادية في إدارة العملية الانتخابية. شملت العينة قائمقاميات كسروان وعاليه والشوف والبترون وعكار وزغرتا والبقاع الغربي ومحافظ قضاء النبطية. معظم القائمقامات، كما المحافظ، سبق لهن المشاركة في دورات انتخابية عدة، ما أكسبهن خبرة مهمة، فيما شارك بعضهن في مهام إدارية أخرى مثل أمين سر المحافظات، وهي مهام أساسية في إنجاح العملية الانتخابية

١. دور القائمقامات والمحافظ

أجمعت القائمقامات والمحافظ اللواتي قابلناهن على أهمية دورهن في ضمان سير العملية الانتخابية من خلال التنسيق مع المحافظ ووزارة الداخلية وأداء مهام تنظيمية وإشرافية وإجرائية في مرحلة ما قبل الانتخابات وخلالها وفيما بعدها، وهي مهام ذات طابع قانوني ولوجستي. وقد وصفن التجربة بأنها غنية بالتحديات والدروس المستفادة، وفرصة لتعزيز مهارات القيادة والعمل تحت الضغط وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة.[55]

٢. تجربة النساء في إدارة العملية الانتخابية

تمثيل النساء في الفرق الإدارية، من رؤساء أقلام وكتبة ولجان فرز، كان ملحوظًا، مع تنوع خبراتهن، ما ساهم في تعزيز فعالية الإشراف الانتخابي. رغم غياب آليات رسمية لتشجيع مشاركة النساء، وهو أمر خارج صلاحيات القائمقامات، أظهرت النساء ذوات الخبرة الطويلة قدرة واضحة على التأثير الإيجابي في الأداء العام للفرق.

[55] تتمثل المهام فيما يلي: قبل الانتخابات: إدارة طلبات الترشيح، إجراء الامتحانات للمرشحين، منح إيصالات الترشح، تجهيز الصناديق، تحديد أعداد المندوبين، والتنسيق مع لجان القيد والقوى الأمنية. وخلال الانتخابات: متابعة سير العملية ميدانيًا وإداريًا، الإشراف على تعبئة الصناديق وضمان تطبيق الإجراءات، وحل أي مشكلات طارئة. أما بعد الانتخابات فتشمل المهام: دعوة المجالس البلدية لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، تحليف المخاتير، وتعميم التواقيع على الجهات المختصة

برزت تحديات مهنية وسلوكية محددة، مثل توترات بين القائمقامات وزميلات سابقات، الحاجة إلى تدريب إضافي وصعوبات التنقل في المناطق النائية وقلة الموارد المادية. وأكدت القائمقامات والمحافظ أن معيار الأداء هو الكفاءة، مع ملاحظة أن ضعف الخبرة ظهر لدى بعض الرجال والنساء على حد سواء

كما أشارت القائمقامات والمحافظ إلى أن تحضير الانتخابات مهمة شاقة، خاصةً في ظل غياب المكننة وضعف الخبرة لدى بعض الموظفين والحاجة إلى عدد أكبر من العناصر المؤهلة. وأكدن أن متطلبات التحضير والتنسيق، بما فيها الاحتياجات المادية الكبيرة، تشكّل عنصرًا أساسيًا في حجم التحديات التي يواجهنها خلال العملية الانتخابية.

أما بالنسبة إلى التحديات المرتبطة بكونهن نساء في منصب القائمقام والمحافظ، فقد ذكرت معظم المشاركات أنهن لم يواجهن صعوبات جوهرية، بل تلقّين دعمًا من العائلة والمجتمع المحلي. ومع ذلك، أوضح بعضهن أن طبيعة العمل الانتخابي تتطلب أحيانًا الحضور في مناطق نائية حتى ساعات متأخرة (أحيانًا حتى منتصف الليل)، والتنقل بمفردهن في ظل غياب مرافقة أمنية من وزارة الداخلية، ما استدعى مرافقة زملاء أو أفراد من المجتمع حرصًا على السلامة

٣. مشاركة النساء السياسية

لاحظت القائمقامات والمحافظ تحسّن مشاركة النساء في بعض الأقضية مقارنةً بالدورات السابقة، سواء في الترشح أو التمثيل أو النتائج، مع تسجيل أمثلة بارزة مثل فوز النساء في بلديات قضاء عاليه وبشري، لكنهن في الغالب غير راضيات عن نسبة ترّشح النساء. وقد أفدن عن وجود تحديات إجرائية واجهتها بعض المرشحات، مثل تقديم المستندات في أماكن قيدهن، لكن حالات الانسحاب أو الضغوط المباشرة كانت محدودة، بحسب ما عبّرت القائمقامات والمحافظ

٤. بيئة الانتخابات وحساسية احتياجات النساء

بحسب القائمقامات والمحافظ، تحسّنت الترتيبات اللوجستية للنساء الحوامل وذوي الإعاقة في بعض المراكز، مثل نقل غرف الاقتراع إلى الطابق الأرضي، مع إصدار تعاميم من وزارة الداخلية لتجهيز المراكز. ورغم ذلك، تبقى البنية التحتية في بعض المدارس غير ملائمة، ما يستدعي تعزيز بيئة العمل الانتخابي لتكون أكثر أمانًا وملاءمة للجميع، وفق تعبير غالبيتهن.

٥. الدعم والتدريب

شددت القائمقامات والمحافظ على أهمية التدريب العملي والمستمر لمواجهة التحديات الميدانية، سواء من حيث تحديث الإجراءات واعتماد المكننة أو تعزيز الكفاءة الإدارية. وأكدن ضرورة توفير كادر بشري مؤهل وتنسيق محكم بين الجهات ودعم مادي ومعنوي للموظفين، مع مراعاة تحديات التنقل والسلامة الشخصية، خاصةً في المناطق النائية أو عند العمل لساعات متأخرة. هذا ولم تخضع القائمقامات والمحافظ لأي تدريبات خاصة بقضايا العدالة والمساواة بين الجنسين

٦. توصيات القائمقامات والمحافظ

قدمت القائمقامات والمحافظ مجموعة من التوصيات لتعزيز قدرة الفريق الإداري على أداء مهامه وضمان بيئة عمل داعمة وفعّالة، مع التركيز على التدريب والكفاءة والبنية التحتية والدعم المادي والمعنوي. كما اقترحت جميع القائمقامات والمحافظ تطوير النظام الإلكتروني لتسجيل المرشحين وتدقيق الشروط القانونية تلقائيًا وإدخال بيانات المندوبين وتسهيل تحديد مواعيد الاستكتاب، مع ربط النظام بالقائمقام والفريق الإداري. وأكدن الاستعانة بمتطوعين من طلاب الجامعات ذوي الاختصاص وتجهيز المدارس لتكون مراكز اقتراع ملائمة وتحسين البنية التحتية لتكون أكثر أمانًا وملاءمة للنساء الحوامل وذوي الإعاقة

وشددت القائمقامات والمحافظ على تعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة، تنظيم ورش عمل مشتركة مع البلديات والقوى الأمنية، وتوفير الدعم المادي والمعنوي للموظفين، مع مراعاة تحديات التنقل والسلامة الشخصية، خصوصًا عند الحضور في مناطق نائية أو لساعات متأخرة. وختامًا، أكدت القائمقامات والمحافظ أهمية رفع وعي المرشحين بحقوقهم وواجباتهم، وتشجيع ثقافة العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة بين جميع الجهات المعنية لضمان سير العملية الانتخابية بكفاءة وشفافية.

- السيدة إيمان الرافعي (قائمقام زغرتا): أكدت ضرورة تنظيم تدريب متخصص للفريق الإداري لتعزيز جاهزيته لمواجهة التحديات الميدانية، بما يشمل مهارات إدارة الموارد. ومن توصياتها أهمية تزويد القائمقامات بموارد بشرية كافية وفرق عمل مؤهلة، وتحسين الوضع الاقتصادي للمعنيين بإدارة العملية الانتخابية، ما يتيح تحسين جودة العمل.
- السيدة جان الخولي (قائمقام المنية الضنية): أوصت ببدء التدريب قبل الانتخابات بثلاثة أشهر على الأقل، مع محاكاة سيناريوهات عملية واقعية، وتعيين مسؤول للنظام الإلكتروني من موظفي القائمقامية لضمان المحاسبة والدقة في تسجيل البيانات. كما أوصت بأهمية توفير الحوافز لرؤساء الأقلام، واقترحت إدخال التسجيل عبر منصة إلكترونية لتقليل الجهد قبل مرحلة الاستكتاب، بحيث يتم تأكيد جاهزية المرشح واكتمال طلبه وتحديد مواعيد الاستكتاب إلكترونيًا، على أن تكون المنصة مربوطة بالقائمقام والفريق الإداري. وترى أن النظام الإلكتروني يجب أن يشمل تدقيقًا آليًا في الشروط القانونية للترشح، مثل شرط العمر ووجود أي جرائم شائنة، من دون الحاجة للرجوع في كل حالة إلى القائمقام. كما

يجب أن يتيح إدخال بيانات المندوبين الثابتين والجوالين. وعلى الصعيد الأمني، أشارت إلى حاجتها لتوفير عنصر أمني مخصص لمواكبة القائمقام، خاصة عند الحضور في مناطق بعيدة حتى ساعات متأخرة من الليل خلال إصدار النتائج، وذلك لضمان الحماية والسلامة.

- السيدة ستريدا ياسين (قائمقام كسروان): شددت على أن تكون التدريبات دورية وطوال السنة، مع ورش عمل مشتركة بين القائمقامية والبلديات والقوى الأمنية، مع التركيز على تدريب المسؤولين الميدانيين لتعزيز الكفاءة في إدارة العملية الانتخابية. كما دعت إلى تعزيز ثقافة العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة بين مختلف الجهات المعنية بالعملية الانتخابية، مؤكدةً أن نجاح هذه العملية لا يعتمد على كفاءة القائمقام فحسب، بل على تكامل الفريق الإداري والدعم الفعال من الوزارة والجهات المساندة.
- السيدة مارلين الحداد (قائمقام المتن): ركزت على تحديث الإجراءات الإدارية واعتماد المكننة في جميع مراحل العملية الانتخابية، مع ضمان استمرار التدريب لجميع الموظفين وفق اختصاصاتهم، لتعزيز الفعالية وتقليل الأخطاء الإجرائية. وأوصت بضرورة تعزيز البنية التحتية، من خلال زيادة عدد المراكز بما يخفف من الفوضى والاكتظاظ، مع تخصيص مراكز ملائمة لكبار السن وذوي الإعاقة. وأكدت أيضًا ضرورة إخضاع القضاة لدورات تدريبية في آليات الفرز واعتماد المكننة لتسهيل الإجراءات، مع تشديد الرقابة على الجوانب الإدارية وسير العملية الانتخابية من الداخل وتطوير القانون الانتخابي البلدي بما يتماشى مع متطلبات الحداثة.
- السيدة بدر زيدان (قائمقام عاليه): أكدت أهمية التدريب المستمر للفريق الإداري لضمان كفاءة الأداء وتقليل الضغط الناتج عن حجم العمل، مع رصد نقاط القوة والضعف لدى الفريق وتطويرها بشكل دوري. شددت أيضًا على أهمية تعزيز آليات التنسيق بين الوزارات المعنية، لاسيّما وزارتي الداخلية والعدل، خصوصًا في مرحلة إعلان النتائج وأعمال الفرز داخل اللجان، لما في ذلك من أثر مباشر في دقة العملية وشفافيتها.
- السيدة هويدا الترك (محافظ النبطية): أوصت بتوفير عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين وتعزيز التنسيق بين وزارة الداخلية والقوى الأمنية وتحديث الأدوات الإدارية واعتماد منصات رقمية لتسهيل تبادل المعلومات وضمان سرعة الاستجابة للمستجدات. كما أوصت بتعديل النصوص التي تسمح بتمثيل النساء مثل الكوتا الطوعية، إضافةً لدعوتها إلى تشجيع النقاش ضمن العائلة بشأن أهمية مشاركة المرأة خلال الاستحقاقات الانتخابية.
- السيدة كاترين كفوري (قائمقام الكورة): شددت على أهمية منح القائمقام الثقة الكاملة من الجهات العليا، مع تقييم الأداء بانتظام لمعالجة نقاط الضعف والبناء على النجاحات، وضمان قدرة الفريق على اتخاذ القرارات بشكل مستقل ومسؤول. كما شددت على أهمية مكننة إجراءات لجان القيد لتسريع إصدار النتائج وضمان الشفافية والفعالية وتطوير آليات عمل وزارة الداخلية والبلدية.
- السيدة ربى الشفشق (قائمقام بشري): دعت إلى تحديث الإدارة المعنية بالانتخابات وتأهيلها بشكل شامل، وشددت على أهمية إخضاع القائمقامات والموظفين لدورات تدريبية متقدمة تتماشى مع التطورات في الحياة العامة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والمكننة والتحول الرقمي. وأشارت إلى أن معظم هذه الدورات تُعقَد في بيروت، الأمر الذي يصعّب على القائمقامات في المناطق البعيدة حضورها، إذ يقضين يومًا كاملاً في الطريق، ما يؤثّر على الوقت المتاح لأداء مهامهن. كما لفتت إلى ضرورة منح الموظفين امتيازات

وحوافز مادية ومعنوية تحول دون اضطرارهم للعمل في وظائف أخرى قد تقلل من قيمة الوظيفة العامة، وهو ما يتعارض مع المواد 14 و15 من قانون الموظفين رقم 112.

٧. الاستنتاجات الرئيسية

أظهر الاستبيان أن القائمقامات أدّين دورًا محوريًا في إدارة العملية الانتخابية على مختلف مراحلها، مع قدرة واضحة على مواجهة التحديات اللوجستية والإدارية وإدارة الموارد المحدودة بكفاءة. ورغم التحديات المهنية واللوجستية، مثل ضغوط العمل ونقص الموارد وضعف البنية التحتية والحاجة إلى التنقل في مناطق نائية، أثبتت النساء قدرة كبيرة على إدارة هذه الظروف وتحقيق نتائج إيجابية. كما أظهرت النتائج أن مشاركة النساء ضمن الفرق الإدارية الانتخابية كانت ملحوظة وذات أثر إيجابي على سير العملية، غير أن غياب آليات رسمية لتشجيع تمثيلهن لا يزال يمثل تحديًا، خاصةً في بعض الأقضية

ورغم أن الدعم المؤسسي من وزارة الداخلية كان ملموسًا، خاصةً في الجوانب التنظيمية والتنسيقية، أشارت القائمقامات إلى الحاجة إلى تعزيز الترتيبات اللوجستية وتوفير التدريب المستمر والمتخصص، بما يشمل آليات المكننة وتحسين التعامل مع النظام الإلكتروني، لضمان كفاءة أعلى وبيئة عمل أكثر دعمًا للنساء

كما تبرز التجربة أهمية التدريب المستمر والتطوير المهني ودعم الفريق الإداري واعتماد الحلول التقنية الرقمية لتعزيز الكفاءة والشفافية. وبالتالي، فإن دعم العائلة والمجتمع المحلي والاعتراف الرسمي من الجهات العليا وتوفير بيئة عمل ملائمة هي عوامل أساسية لنجاح النساء في هذه المواقع.

خامسًا: استطلاع رأي المرشحات للانتخابات الاختيارية

تشير بيانات وزارة الداخلية إلى أن نسبة النساء اللواتي شغلن منصب المختار في انتخابات العام 2025 بلغت 2.42% فقط، مقارنة بنسبة 16.40% في المجالس الاختيارية. تعكس هذه الأرقام محدودية تمثيل النساء في هذا المنصب الفردي، ما يوضح الفجوة النوعية بين المشاركة الجماعية والفردية. انطلاقًا من ذلك، وبما يتماشى مع موقف "لادي" الداعي إلى إصلاح شامل لمنظومة الحكم الإداري المحلي وعدم الإبقاء على منصب المختار بصيغته الحالية، أجرت الجمعية استبيانًا شمل 45 سيدة فقط ممن خضن تجربة الترشح للمجالس الاختيارية، ما يفسر حجم العينة المحدود.

١. دوافع خوض التجربة

أجمعت غالبية المرشحات على أن موقع المختار يتجاوز كونه منصبًا إداريًا يقتصر على توثيق المعاملات، إذ يؤدّي دورًا محوريًا في خدمة المجتمع المحلي. ويرجع ذلك إلى حضور المختار الدائم بين الناس وتواصله المستمر معهم، ما يمنحه القدرة على فهم احتياجات المجتمع وحل النزاعات المحلية، سواء كانت شخصية أو مجتمعية. كما يعمل المختار كحلقة وصل بين البلدة والجهات الرسمية والجمعيات الأهلية، محاولاً جلب المشاريع وتحسين الخدمات، ويُعدّ رمزًا تمثيليًا للبلدة أمام الآخرين.

وبناءً على هذا الفهم، شكّلت المسؤولية تجاه المجتمع والرغبة في خدمة الأهالي والتعامل المباشر مع احتياجاتهم اليومية الدافع الأساسي لغالبية المرشحات. كما برزت نية واضحة لتبنّي نهج تشاركي يقوم على الإصغاء للمشكلات وإيجاد حلول عملية لها، سواء كانت متعلقة بالخدمات الإدارية أو بالمشاريع التنموية. وأشار بعض المرشحات إلى حرصهن على إعطاء مساحة لقضايا المرأة والشباب، من خلال مبادرات توعوية ودعم الأنشطة التي تساهم في تمكين الفئات المهمشة

وعلى جانب آخر، حملت دوافع البعض طابعًا شخصيًا قائمًا على الطموح الفردي أو الإرث العائلي، معتبرات ترشحهن استمرارًا لمسار عائلي في العمل العام. وفي سياق مماثل، وجدت العديد من المرشحات في موقع المختار فرصة عملية لكسر النمط التقليدي الذي يربط هذا المنصب بالرجال، مؤكدات أهمية تمثيل المرأة في هذا الموقع.

٢. تجربة الترّشح

خاضت أغلب المرشحات (64%) تجربة الترشح للانتخابات الاختيارية للمرة الأولى، بينما كانت التجربة الثانية بالنسبة للبعض الآخر. ومن بين اللواتي سبق لهن الترشح، كانت الأغلبية قد خضن انتخابات في مواقع اختيارية أكثر من المواقع البلدية (90% مقابل 10%).

كما تبين أن معظم المرشحات خضن الانتخابات كمستقلات أو ضمن لوائح مدعومة من العائلات، بعيدًا عن الأحزاب السياسية، في حين أن 64% منهن لديهن خلفية في النشاط

الاجتماعي أو السياسي قبل الترشح، شملت العمل البيئي (مثل حملات التشجير والتوعية)، المبادرات الاجتماعية (مساعدة الفئات الأكثر هشاشة)، والمشاركة في لجان أو جمعيات محلية

توضح هذه النتائج أن هناك جيلاً جديدًا من النساء ينتقل من النشاط المجتمعي اليومي إلى دائرة القرار المحلي، ما يعكس دينامية جديدة في المشاركة السياسية النسائية على المستوى المحلي

٣. الدعم وبناء القدرات

كما هو الحال في الانتخابات البلدية، لم تتلقّ 75.6% من المرشحات أي تدريب أو تأهيل رسمي قبل دخول المعترك الانتخابي، بينما استفادت النسبة المتبقية من ورش أو تدريبات قدّمتها جمعيات أو جهات داعمة للمرأة في السياسة

وفيما يتعلّق بالدعم المالي واللوجستي، أوضحت 84.4% من المرشحات أنهن اعتمدن على مواردهن الخاصة، فيما حصل البعض على دعم محدود من العائلة أو المجتمع المحلي. ويعكس هذا أن الدعم العاطفي والاجتماعي يشكّل الأساس في الحملات الانتخابية النسائية، بينما يظل الدعم المؤسسي ضعيفًا نسبيًا

٤. الضغوط والتحديات

واجهت المرشحات ضغوطًا متنوعة، تشمل:

- الضغوط الاجتماعية الناتجة عن الصورة النمطية لدور المرأة والمنافسة الحادة ونقص الموارد المالية والدعم الإعلامي.
- التحديات الشخصية، مثل صعوبة الموازنة بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات الحملة الانتخابية أو مواجهة خطاب سلبي على وسائل التواصل الاجتماعي.
- التمييز القائم على النوع الاجتماعي، سواء بشكل مباشر من خلال حملات التشكيك في الكفاءة، أو غير مباشر عبر النظرات الدونية ومحاولة تهميش الدور والتنمر الإلكتروني والانتقادات الاجتماعية أو نشر شائعات تؤثر على الصورة العامة للمرشحة.

وأشارت 57.8% من المرشحات إلى أن طبيعة الضغوط التي واجهنها مشابهة لتلك التي تواجهها المرشحات في المجالس البلدية، إذ تقوم المنافسة على الديناميات الاجتماعية نفسها من تحالفات وعلاقات قوة محلية. ويعكس ذلك أن السياق الاجتماعي المحلي يشكّل عاملاً رئيسيًا في طبيعة التحديات، سواء في الانتخابات البلدية أو الاختيارية.

٥. خلاصة التجربة

رغم التحديات، وصفت الغالبية تجربة الترشح بأنها إيجابية جدًا، معتبرات أنها منحتهن فرصة للتعلم وبناء شبكة علاقات وتحدّي العوائق الاجتماعية وكسب احترام المجتمع، وأحيانًا تحقيق نجاحات ميدانية رغم الخسارة. وأبدت مجموعة كبيرة رغبتها بالترشح مجددًا، فيما اختارت أخريات

عدم الترشح لأسباب شخصية أو لإفساح المجال لوجوه جديدة، مع استمرار الالتزام بدعم النساء الأخريات في التجربة.

كما أشارت العديد إلى أن تركيزهن على المواقع المحلية، مثل المجلس الاختياري أو البلدي، يعكس قناعتهن بأن التأثير المباشر يتحقق على المستوى المحلي أكثر من المناصب السياسية الكبرى، إضافةً إلى إدراكهن للتحديات التي تواجهها النساء في العمل السياسي على المستوى الوطني.

أما آليات تشجيع النساء على المشاركة السياسية فشملت، بحسب المرشحات، تنظيم حملات توعية لتغيير منظور المجتمع تجاه أدوار النساء وتوفير دعم مالي ولوجستي وتعزيز التربية على المساواة منذ الصغر داخل الأسرة والمدرسة وتشجيع الفتيات على أداء أدوار قيادية.

٦. الاستنتاجات الرئيسية

من الواضح أن صورة المختار في أذهان المرشحات تتجاوز البعد البيروقراطي المرتبط بتوثيق المعاملات، وهي تعكس فهمًا لدور المختار كقيادي محلي ورمز تمثيلي للبلدية. وإذا جمعنا كل هذه الدلالات، نجد أن صورة المختار، كما تراها المرشحات، هي لشخصية قيادية قريبة من الناس وإنسانية في تعاملها وعملية في حلولها ورمزية في تمثيلها للبلدة، تحمل رسالة تغيير وتمكين، وتريد أن تحوّل العمل الاختياري من وظيفة روتينية إلى منصة خدمة وتنمية وقيادة مجتمعية. ويعكس تركز التجربة على المستوى الاختياري دلالة هامة تتعلق باعتبار النساء أن المختار أقرب إلى المجتمع، وأقل انخراطًا في الصراعات التي تطبع العمل البلدي. بالنسبة إلى النساء، قد يكون هذا الموقع أكثر أمانًا كبداية، وأرضًا لاختبار مدى قبول المجتمع لقيادتهن. لكنه في الوقت نفسه قد يعكس سقفًا غير معلن لما يُسمَح به للنساء من أدوار.

أما أن تخوض أغلب المرشحات الانتخابات كمستقلات أو ضمن لوائح عائلية، بعيدًا عن الأحزاب، فهو من جهة تحرر من قيود العمل الحزبي الذي كثيرًا ما يستبعد النساء أو يستخدمهن بصورة رمزية. ومن جهة أخرى، هو استمرار لاعتماد النساء على البنى التقليدية (العائلة) للحصول على الشرعية والدعم.

في المقابل، وعلى أهمية الدوافع التي عبّرت عنها النساء المرشحات، لا يمكن إغفال الدلالة الخاصة بالنسب المحدودة للنساء ممن فزن في منصب "المختار". وهي نسبة ضعيفة جدًا، تلخّص صعوبة وصول النساء إلى منصب المختار. إذ يخضع هذا المنصب للنفوذ العائلي، وهو منصب مرتبط بالهيبة والسلطة على المستوى المحلي. أما ارتفاع النسبة في المجالس الاختيارية فهو لا يعني بالضرورة مشاركة حقيقية، بل هو قبول بهن في المواقع الجماعية، بينما يُستبعدن عن المواقع الفردية ذات القرار المباشر.

ختامًا، ثمة دلالة أخرى سبق أن بيّنها التقرير تتعلّق بغلبة تجربة العمل البيئي أو الاجتماعي كبوابة للسياسة. صحيح أن هذا التنوّع فرصة لتوسيع مفهوم "العمل السياسي"، لكنه يطرح الكثير من الأسئلة بشأن تأثير ضعف الانخراط الحقيقي في صلب العمل السياسي والحضور في متن الهياكل السياسية التقليدية على تراكم خبرات النساء ومعرفتهن بديناميات الحياة السياسية.

الفصل الرابع:
المخالفات الخاصة بالانتخابات وتأثيرها على النساء

أولًا: أبرز المخالفات

سجّل التقرير العام الذي أصدرته "لادي" عن الانتخابات البلدية والاختيارية طيفًا واسعًا من المخالفات خلال المرحلة التمهيدية وأيام الاقتراع. فقد تبيّن وجود عوائق مرتبطة بالتسجيل والمشاركة، منها غياب الشفافية في بعض اللوائح الانتخابية.

وفي ظل الإشكاليات التي يثيرها القانون المطبق على الانتخابات البلدية، حصل إرباك قانوني وإجرائي، لاسيّما فيما يخص الصمت الانتخابي. وسجّلت "لادي" خروقات فاضحة للصمت الانتخابي من قبل العديد من وسائل الإعلام، خصوصًا المرئية، التي بثّت تصريحات لمسؤولين سياسيين وحزبيين خلال يوم الاقتراع، فضلاً عن استصراح المرشحين، وحتى الناخبين وسؤالهم عن خياراتهم الانتخابية، ما يشكّل نوعًا من الدعاية الانتخابية. وشهد الخطاب الانتخابي حالات تحريض مذهبي وطائفي وعنصري، فضلاً عن نشر أخبار مضللة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. كما وثقت "لادي" مخالفات مرتبطة بالزبائنية والرشى الانتخابية، من خلال تقديم المال أو الخدمات أو استغلال المساعدات الإنسانية والاجتماعية لأغراض انتخابية. واستُخدمت موارد عامة ومرافق بلدية لمصلحة بعض المرشحين.

كذلك، سجّلت "لادي" نسبة مرتفعة من البلديات التي فازت بالتزكية. وفي حين ترتبط التزكية في بعض البلدات، خاصةً الصغيرة، بالتفاهم المحلي، رصدت "لادي" ضغوطًا واسعة مورست على المرشحين للانسحاب. واعتبرت الجمعية أن تعاميم وزارة الداخلية، التي سمحت بالانسحابات حتى اللحظة الأخيرة، فتحت المجال لاستمرار الضغوط، في وقت يُفترَض تحديد مهلة واضحة ونهائية للانسحاب، كما هو معمول به في مهلة الترشح، بما يتيح للمرشحين والناخبين على حد سواء التحضير الجدّي للانتخابات في مناخ ديمقراطي سليم.

أما خلال أيام الاقتراع، فقد وثقَّت "لادي" 2945 مخالفة، توزّعت بين مخالفات لوجستية وتنظيمية تتصل بسير العملية داخل أقلام الاقتراع ومرازها، ومخالفات إجرائية مرتبطة بطريقة تنفيذ القوانين والتعليمات، ومخالفات دعائية وإعلامية تمثّلت في انتهاك قواعد الدعاية أو الصمت الانتخابي، ومخالفات أمنية شملت ضغوطًا على الناخبين وتدخلاً من قبل جهات حزبية أو سلطوية، ومخالفات ذات طابع سياسي تتصل باستخدام النفوذ أو المال السياسي أو استغلال المرافق العامة.

رُصدت مشكلات لوجستية في بعض المراكز وخرق لسرية الاقتراع من خلال ممارسات الضغط المباشر أو المرافقة داخل العازل. وهذه هي المخالفة الأكثر حدوثًا في مختلف المحافظات

وثمة مخالفات خاصة بضعف هيئات أقلام الاقتراع، وضعف إلمامها بالقانون الانتخابي. وبرزت مشكلات عدة، تعود بمعظمها إلى ضعف التدريب والتأهيل الذي تلقّته هيئات القلم، حيث لاحظت "لادي" غيابًا واضحًا للمعلومات الدقيقة والتوجيهات الكافية بشأن آلية سير العملية. وسجّلت "لادي" فوضى وإشكالات أمنية شهدها بعض المراكز وتدخّل مندوبي الأحزاب في

العملية، إلى جانب خروقات واسعة لمبدأ الصمت الانتخابي عبر الدعاية المكثفة قرب مراكز الاقتراع. هذه الانتهاكات لم تكن استثنائية، بل اتخذت طابعًا ممنهجًا ومتكرّرًا في مختلف المحافظات، ما أضعف مناخ النزاهة والمساواة في المنافسة.

كما وثّقت "لادي" تناميًا مقلقًا للإشكالات الأمنية داخل عدد كبير من مراكز الاقتراع وفي محيطها، ما أدى إلى تعطيل مجريات الاقتراع في بعض الحالات، وتراجع في مستوى الأمان العام للمقترعين والعاملين في العملية الانتخابية. ومن بين ما وثّقته "لادي" الاعتداء على بعض المرشحين والتدافع وحصول تضارب بين مناصري المرشحين وحصول تلاسن بين رؤساء الأقلام. وقد توقّفت العملية الانتخابية لبعض الوقت في العديد من المراكز. ووثّقت "لادي" أيضًا الضغوط التي مارسها المرشحون على رؤساء الأقلام في عدد من المناطق. كما شمل بعض الاعتداءات مراقبي الجمعية، مثل تعرّض مراقبة الجمعية في منطقة الغازية في قضاء صيدا لاعتداء من قبل مندوبي مرشح اختياري، حيث صودر هاتفها قبل أن يُعاد لها مع تقديم الاعتذار، بعد مراجعتها لرئيس المركز.

كذلك، رصدت "لادي" مجددًا عدم جاهزية معظم مراكز الاقتراع لاستقبال الناخبين من ذوي الإعاقة وكبار السن، وهو أمر متكرر لطالما رافق الاستحقاقات الانتخابية السابقة، ما يشير إلى غياب التخطيط الجدي لضمان شمولية الانتخابات واحترام حق المشاركة المتساوية لجميع الفئات من المواطنين.

وفي المخالفات التي رصدتها "لادي" أيضًا سوء تعامل مع النساء من قبل القوى الأمنية ورؤساء الأقلام والماكينات الانتخابية خلال انتخابات جبل لبنان، إضافةً إلى الضغوط والتهديدات التي مورست على المرشحات لدفعهن للانسحاب.

ثانيًا: تأثير المخالفات على النساء

لهذه المخالفات تأثيرها الخاص على النساء، سواء كمرشحات أو ناخبات. ورغم أن هذه الممارسات عامة بغالبيتها، فهي تُسهم في تقليص حماية النساء من الحملات التحريضية الأخيرة أو العنف المنظم الذي قد يؤثر عليهن سلبًا.

يمثّل صندوق الاقتراع مكانًا لترجمة الخيارات السياسية، لكن بالنسبة للناخبين من بعض الفئات المهمشة، يمكن أن يكون أيضًا مصدر خوف. تتأثر الديمقراطية عندما يتعرض أي شخص للتحرش أو التهديد أو الأذى الجسدي خلال عملية التصويت، وعندما يشعر الناخبون رجالاً ونساءً بأنهم بحاجة لأخذ مخاوفهم بشأن سلامتهم الشخصية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات حول متى وكيف يصوتون أو حتى فيما إذا كانوا سيصوتون من الأساس.

تجعل الضغوط داخل أقلام الاقتراع وغياب سرية التصويت النساء أكثر عرضة للتأثير والإكراه، خاصةً في البيئات التي تتحكم فيها العائلة أو الطائفة بخيارات الناخبين، مما يعرّض النساء لضغوط قد تثنيهن عن الإدلاء بأصواتهن بحرية. إن سرية الاقتراع هي جوهر الممارسة

الديمقراطية، وعندما تُخرَق هذه السرية (سواء بغياب المعزل أو بوجود مراقبة مباشرة وغير مباشرة خلال التصويت)، تفقد الناخبات القدرة الفعلية على اتخاذ قرار مستقل. تتزامن هذه القراءة مع نتائج الاستبيان الخاص بالناخبات، والذي أكد أن اختيار المرشحين هو قرار جماعي، تتخذه العائلة عوضًا عن المرأة. إن غياب السرية يجعل المرأة أكثر عرضة للرقابة أو المساءلة من قبل الزوج والأب أو العائلة الممتدة. كذلك، يساهم عدم وجود معزل في تغييب قدرة النساء على الاختيار، وتصبح المرأة مجبرة على تأكيد "التزامها" بقرار العائلة أمام أعين الآخرين، إذ لا تتمتع بمساحة آمنة لممارسة حقها الفردي

وتعزز الزبائنية والمال الانتخابي من حضور المرشحين الذكور المدعومين من شبكات سياسية واقتصادية راسخة على حساب المرشحات اللواتي غالبًا ما يفتقرن إلى الموارد والغطاء الحزبي، ما يقلّص من فرص وصولهن إلى المجالس المحلية. كما أن استغلال النفوذ والمرافق العامة يحجب إمكانيات المنافسة العادلة، ويؤدي إلى إقصاء النساء المستقلات بشكل غير مباشر. هذا فضلاً عن تأثير الخطاب الطائفي والتحريضي الذي يعمّق هشاشة مشاركة النساء في الفضاء العام واستقلالية قرارهن.

كذلك، يساهم تغييب الضوابط للإعلام والإعلان الانتخابي في تقليص حضور النساء والترويج لبرامجهن، ما يضعف قدرتهن على الوصول إلى الناخبين على قدم المساواة.

كما أن عدم توفير البيئة الملائمة لذوي/ات الإعاقة يحدّ من الوصول السلس والآمن، خاصة للنساء ذوات الإعاقة من المشاركة السياسية المتساوية.

في الخلاصة، إن المخالفات الانتخابية لم تُضعف نزاهة العملية برمّتها فحسب، بل ساهمت بشكل مباشر في تكريس التحديات التي تواجهها النساء، وتعزيز العوائق البنيوية أمام المشاركة السياسية الفعّالة للنساء على المستوى المحلي.

ثالثًا: أمثلة لمخالفات وضغوط استهدفت نساء

تقدّم "لادي" في هذه الفقرة أمثلة لمخالفات استهدفت بعض النساء المرشحات. وهي تقدّم مثالاً لأشكال الضغوط التي تعرّض لها بعض المرشحات ممن أفصحن عن تجاربهن. وتؤكد هذه الأمثلة لكل التحليل السابق الذي بينته الاستبيانات، لناحية ضغوط العائلة والمجتمع والقوى السياسية لدفع النساء للانسحاب، ومسار التعرض للنواحي الشخصية بوصفه مدخلاً هامًا في تخويف النساء.

١. رأس المتن / بعيدا

تعرّضت المرشحة لعضوية بلدية رأس المتن، السيدة ربى مكارم، لضغوطات عديدة لسحب ترشحها، كما طال التعرض حياتها الشخصية.

٢. الضبية زوق الخراب مار يوسف عوكر / المتن

بعد أن افتتحت المرشحة، السيدة كورين الأشقر، مكتبها الانتخابي في منطقة الضبية، والذي أصبح لاحقًا المقر الرسمي للائحة "الوفاء لبلدتنا"، ركّب أحد الأشخاص في اليوم التالي كاميرا موجهة مباشرة نحو المكتب، بهدف رصد تحركات المرشحين/ات ومراقبة الأشخاص الذين يدخلونه. وقد تواصل مراقبو "لادي" مع المكتب الانتخابي للائحة، الذي أكد أنه تقدم بشكوى اعتراضًا على وجود الكاميرا. وإثر ذلك، حضرت قوى الأمن الداخلي وغيّرت اتجاه الكاميرا. إلا أن المدعى عليه أعاد لاحقًا توجيهها نحو المكتب، ما دفع الفريق إلى تقديم شكوى ثانية، انتهت بإزالة الكاميرات وإلزام المعتدي بتوقيع تعهّد رسمي بعدم تكرار الفعل. غير أن المدعى عليه عاد مرة أخرى لتركيب الكاميرات، ثم حضر شخصيًا إلى المكتب الانتخابي، حيث أبلغ الحاضرين بما فعله، وهدّد بالتشهير بالمرشحة كورين الأشقر في حال تقدّمت بشكوى جديدة قد تؤدي إلى توقيفه.

٣. بيروت

تعرّضت المرشحة عن المقعد البلدي في بيروت، السيدة سهى منيمينة، لضغوطات بهدف سحب ترشحها. وقد تواصل مراقب "لادي" معها للتحقق من الأمر، فأكدت تعرّضها لضغوط من أحد مرشحي اللائحة المنافسة، هدفها دفعها للانسحاب، مستخدمًا عبارات ذات طابع ذكوري، من بينها تأكيد ضرورة انسحابها لأنها امرأة، حتى لا تطالها إشاعات مشابهة لتلك التي طالت النائبة بولا يعقوبيان. بالإضافة إلى ذلك، تم التشكيك في أهليتها للترشح بسبب صغر سنها.

٤. راشيا الوادي

بعد إعلان المرشحة، السيدة رودينة حاطوم سيف الدين، ترشحها لعضوية المجلس البلدي، عقب سنوات من التحضير والمشاركة في تدريبات مكثفة مع عدد من المنظمات استعدادًا لهذه الخطوة، انسحبت من المعركة الانتخابية تحت ضغط مباشر من النائب وائل أبو فاعور، بحسب تصريحها، وذلك قبيل الإعلان الرسمي عن اللائحة المدعومة من الجهة السياسية التي تتشارك معها التوجّه نفسه. وبعد تواصل "لادي" معها، أوضحت أنه طُلِب منها الانسحاب بذريعة أنها ليست ضمن اللائحة الرسمية، وذلك لتجنّب تشتيت الأصوات عن اللائحة المدعومة من الحزب التقدمي الاشتراكي. وقد عبّرت حاطوم عن استيائها من هذا الطلب، واعتبرته اعتداءً على حقها الطبيعي في الترشح والمنافسة ضمن بيئة ديمقراطية

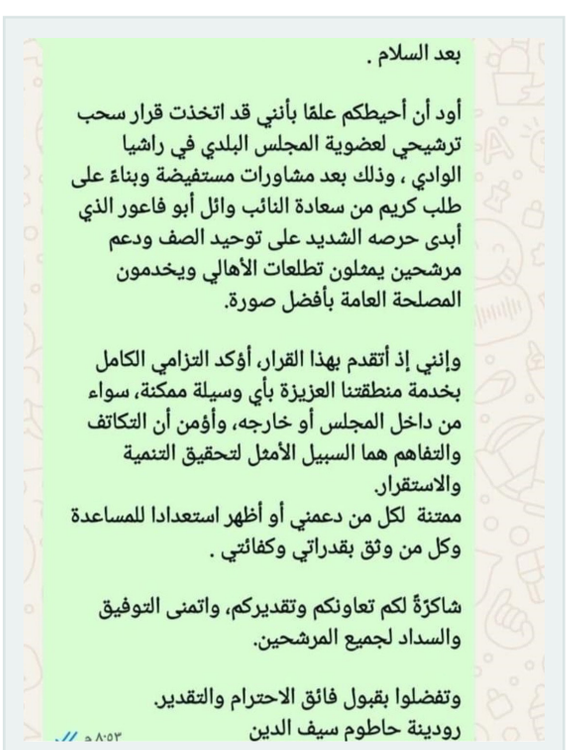

بعد السلام .

أود أن أحيطكم علمًا بأنني قد اتخذت قرار سحب ترشيحي لعضوية المجلس البلدي في راشيا الوادي ، وذلك بعد مشاورات مستفيضة وبناءً على طلب كريم من سعادة النائب وائل أبو فاعور الذي أبدى حرصه الشديد على توحيد الصف ودعم مرشحين يمثلون تطلعات الأهالي ويخدمون المصلحة العامة بأفضل صورة.

وإنني إذ أتقدم بهذا القرار، أؤكد التزامي الكامل بخدمة منطقتنا العزيزة بأي وسيلة ممكنة، سواء من داخل المجلس أو خارجه، وأؤمن أن التكاتف والتفاهم هما السبيل الأمثل لتحقيق التنمية والاستقرار.
ممتنة لكل من دعمني أو أظهر استعدادا للمساعدة وكل من وثق بقدراتي وكفائتي .

شاكرةً لكم تعاونكم وتقديركم، واتمنى التوفيق والسداد لجميع المرشحين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.
رودينة حاطوم سيف الدين

٥. صيدا

انتشر في مدينة صيدا فيديو يتضمن صورًا لعدد من المرشحين والمرشحات لعضوية المجلس البلدي، يزعم أنهم ينتمون إلى التوجّه اليساري، وأنهم توزّعوا "عمدًا" على لوائح انتخابية مختلفة، ضمن محاولة منظّمة للتأثير على نتائج الانتخابات. وقد تضمّن الفيديو اتهامات لهؤلاء المرشحين بتبنّي أفكار مثل دعم المثلية والزواج المدني، وتم تداوله على نطاق واسع عبر تطبيق "واتساب" بين أهالي المدينة

تواصل أحد مراقبي "لادي" مع المرشحة السيدة أماني أبو زينب، التي نفت ما ورد في الفيديو، واعتبرت أن الهدف من ترويجه لا يتعدّى حدود التشهير والتضليل، في محاولة للتأثير على الرأي العام عبر استخدام خطاب تحريضي وتشهيري.

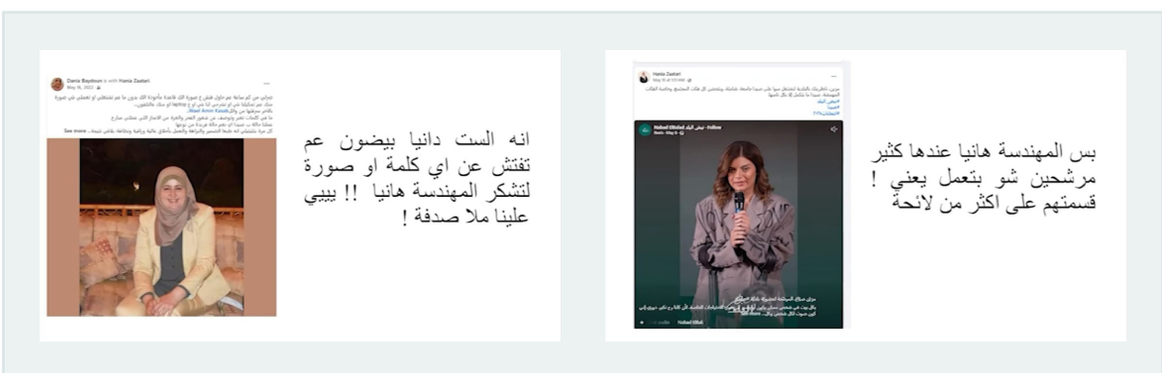

٦. طرابلس

صرّحت السيدة مروى ملكي، المرشحة لعضوية المجلس البلدي في طرابلس ضمن لائحة "للفيحاء"، أنها تعرّضت لهجوم شخصي من قبل بعض الأشخاص الذين لجأوا إلى إثارة الشبهات والتشكيك في النيات من خلال التعرّض لها ولأعضاء اللائحة

وقالت ملكي إنها تلقّت اتصالاً من أحد الأفراد اتهمها صراحةً بالانضمام إلى ما وصفه بـ"لائحة الكفار والملحدين"، زاعمًا أن هدف هذه اللائحة هو تغيير وجه المدينة ومعتقداتها الدينية. وقد شمل الهجوم أيضًا أعضاء اللائحة، بدءًا من توفيق علوش، الذي اتهمه المتصل بإنكار الأديان، مرورًا بنذير حلواني الذي ادّعى أنه ينزع حجاب الفتيات ويصوّرهن، وصولاً إلى سامر دبليز الذي زعم أن نجله يملك ملهى ليليًا يروّج، حسب قوله، للفساد والفجور والكفر.

وبناءً على هذه المزاعم، أطلق المتصل على اللائحة تسمية "لائحة الكفار والملحدين"، معتبرًا أنها تسعى إلى نشر ثقافة الانحلال وطمس المبادئ الدينية الراسخة في المدينة. وأضافت ملكي أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، إذ دُعيت إلى لقاء حواري بدا أن هدفه لم يكن النقاش البنّاء، بل دفعها عمدًا للحديث عن لقاء سابق جمع المرشح سامر دبليز بلائحة "بيروت مدينتي"، بهدف ربط لائحتها بالترويج للمثلية والفساد والانحطاط، وهو خطاب لا ينسجم، في رأيهم، مع خصوصية مدينة طرابلس الدينية والاجتماعية. واعتبرت أن مجمل هذه التصرفات تهدف إلى تحويل الانتخابات البلدية إلى ساحة صراع ديني، وكأنها تدور في دار الفتوى، بدل أن

تكون مناسبة لخدمة المدينة وأهلها. كما عبّرت عن استيائها من حجم الافتراءات التي طالت اللائحة، إلى جانب الهجوم المباشر عليها بسبب خلفيتها كمغنية، في إساءة تمس حريتها الشخصية وحقها في الترشح

٧. المنية وعكار

واجهت العديد من المرشحات في محافظة عكار وقضاء المنية – الضنية، لاسيّما المتزوجات اللواتي يرغبن بالترشح عن بلداتهن الأم، صعوبات في عملية الترشح، إذ إن النظام المعتمد كان يسجلهن تلقائيًا على قيود بلدات أزواجهن، مما اضطرهن إلى الانتظار لساعات حتى حل هذه المشكلة

وقد تواصل مراقبو "لادي" مع المرشحة السيدة دارين الجمال، وهي من بلدة الحميرة في عكار ومقيدة بعد الزواج في بلدة بريح – قضاء الشوف، للوقوف على حقيقة ما حصل. وأوضحت أن المشكلة تعود إلى النظام الإلكتروني المرتبط بعملية التسجيل، والذي عطّل ترشيحها لفترة طويلة قبل أن تتم معالجة الخلل.

٨. بعلبك

قبيل انتخابات بعلبك، تعرّضت المرشحة السيدة زينب عثمان، ضمن لائحة "بعلبك مدينتي"، لسلسلة متكررة من المضايقات والإهانات الشخصية خلال حملتها الانتخابية. وفي اتصال مع مراقب "لادي"، ذكرت عثمان أنها واجهت اتهامات علنية من قبل العديد من الأشخاص الذين وجّهوا لها عبارات مسيئة ذات طابع تحريضي وطائفي، منها: "أنتم تابعون لسمير جعجع، وهذا قتلنا وذبحنا" و"بعلبك مدينتي ممولة من سمير جعجع". إلى جانب الإهانات اللفظية، أفادت المرشحة عن تعرّضها لمضايقات متعمّدة، من بينها حادثة بصق على سيارتها، ووضع كراتين نفايات ممتلئة عمدًا أمام مدخل منزلها، في محاولة لخلق جو من الضغط النفسي.

٩. النبطية

تعرَّضت المرشحة السيدة هبة البيطار لحملة تشويه سمعة، شملت نشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي مرفقةً بعبارات شتم وإساءة، كما أزيلت صورها الانتخابية مرات عدة بعد تعليقها. وقالت البيطار إنها تعرضت لضغوط مكثفة بهدف ثنيها عن الاستمرار في الترشح، حيث عُرض عليها مبلغ مالي قدره 2000 دولار مقابل انسحابها من الانتخابات، إضافةً إلى تهديدات بحرمانها من أي خدمات بلدية أو اجتماعية في حال أصرّت على مواصلة ترشحها.

١٠. حوش بردى – قضاء بعلبك

تعرّضت المرشحة السيدة ميشلين أبي خاطر لضغوطات وتهديدات غير مباشرة بعد إعلان ترشحها ومحاولتها عرض برنامجها البلدي أمام الأهالي. وقد واجهت هجومًا إلكترونيًا وتضييقًا من أحد الفعاليات في المنطقة وبعض المحسوبين عليه، بسبب كسرها لعرف التزكية السائد في البلدة

وأجرت "لادي" مقابلة مع السيدة ميشلين لمتابعة الأمر، حيث أفادت أنها، عند إعلان نيتها الترشح، لم تكن تعرف سوى المختار، الذي ماطل طويلاً ولم يتجاوب معها، بحجة البحث عن لائحة "تشبهها". وأوضحت أنه خلال تلك الفترة كان يجري التحضير للائحة تزكية، الأمر الذي أدى إلى تأخير خطواتها. ومع ذلك، تمكّنت قبل يومين فقط من إقفال باب الترشيحات من التواصل مع عدد من الأشخاص الذين يتشاركون معها الفكر والاهتمامات. ولاحقًا، رشّح المختار شقيقة زوجته على لائحة أبي خاطر، ثم سحبها لاحقًا لينضم بها إلى لائحة أخرى كان مقرّبًا منها منذ البداية.

كما لفتت المرشحة إلى أنها أجرت حوارًا مع موقع "مناطق نت" برفقة الصحافي علي سلمان، وتجوّلا في البلدة لاستكشاف فرص التنمية، تلاه لقاء مع المختار. وخلال النقاش، وجّه المختار إليها كلامًا مسيئًا، قائلاً: "من تعتقدين نفسك؟ رئيسة لائحة؟ أنت بالكاد عضو". وفي اتصال هاتفي لاحق، قال لها: "هل تعتقدين نفسك شهرزاد في فوازير رمضان؟". وعندما سألته إن كان يعبّر عن رأيه الشخصي أو ينقل كلامًا عن غيره، أصرّ على عباراته، ما اضطرها إلى إنهاء الاتصال

وأضافت أنها تعرضت لتعابير مسيئة متكررة، وصولاً إلى يوم الانتخابات، حيث حضر المختار وبدأ يهاجمها علنًا. وقدّمت على إثر ذلك طعنًا بالنتيجة أمام مجلس شورى الدولة، مستندةً إلى هذه المشاهدات

١١. حاروف – قضاء النبطية

انسحبت المرشحة عن المقعد البلدي السيدة ماغي كمال لمصلحة "المقاومة ودماء الشهداء"، معلنةً دعمها لائحة "تنمية ووفاء". كما انسحب المرشح عن المقعد الاختياري علي عياش "التزامًا بالتكليف الشرعي وحفاظًا على دماء الشهداء والجرحى". كذلك، انسحب المرشح عن المقعد البلدي علي حرقوص "دعمًا لأبناء موسى الصدر"

١٢. كفرصير – قضاء النبطية

أعلن زوج المرشحة السيدة بتول بدر الدين سحب ترشيحها "احترامًا لتضحيات الشهداء وحفاظًا على نهج المقاومة".

١٣. بلدية المرج – البقاع الغربي

تم طرح اسم إحدى السيدات في بلدة المرج على عضوية المجلس البلدي، إلا أن مشايخ المنطقة رفضوا رفضًا قاطعًا ترشحها أو ترشح أي امرأة في المنطقة، معتبرين أنه في حال نجحت كعضوة في المجلس البلدي ستتطلع لأن تصبح رئيسة بلدية لاحقًا، مؤكدين أنهم لن يدعموا اللائحة في حال ترشيح أي امرأة فيها.

الفصل الأخير:
الخلاصة والتوصيات

أولاً: الخلاصة

التحالف غير المعلَن: **ثلاثية العائلة والحزب والمجتمع في إقصاء النساء.** هذا هو الاستخلاص الأساسي الذي يمكن أن يقدّمه هذا التقرير. هي ثلاثية تستفيد من شكل النظام السياسي اللبناني القائم على منظومة ترتكز على مبدأ تقاسم السلطة بين الطوائف المعترف بها رسميًا. هذه المنظومة تعيد إنتاج نماذج قيادة تعتمد على الزبائنية والسلطة الأبوية والانتماءات الطائفية على حساب المواطنة. تُبنى هذه الأخيرة في لبنان وفق انتماءات طائفية وهويات أولية، على حساب المفهوم المدني للمواطنة الفردية. وتصف الباحثة سعاد جوزيف هذا الواقع بمفهوم "المواطنة الجماعية"، التي تتأسس على الولاء للجماعة الطائفية والعائلة، وليس للدولة أو القانون.[56]

أسهم هذا التحالف في تحويل الانتخابات إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة نفسها، بدلاً من أن تكون مسارًا ديمقراطيًا نحو التغيير. وهذا لا يشكّل فقط حاجزًا بنيويًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، بل يُنتج مشهدًا سياسيًا هشًّا تحكمه علاقات سلطة غير متكافئة وتوترات داخلية دائمة. هذا الأسلوب يعزز احتكار السلطة ويقصي النساء وجميع الفئات الأكثر هشاشة عن الوصول إلى مواقع القرار أو التأثير فيها. فقد صُمّمت العملية الانتخابية ضمن بنى لم تشارك فيها النساء في تشكيلها، وغالبًا ما تهيمن عليها الحسابات الشخصية والمصالح الضيقة، حيث تُدار السياسات في الغالب ضمن مساحات غير رسمية ومغلقة، يهيمن عليها عدد محدود من الرجال الذين يتفاوضون ويقرّرون مصير السياسات الاقتصادية والأمنية بمعزل عن مشاركة النساء. وهو تحالف يستفيد من تشريع قديم يسهم في تقويض الشفافية وتكافؤ الفرص، ولم يعد يتناسب مع مقتضيات الانتخابات السليمة ومتطلباتها

ثلاثية أكدت أن البنى السياسية والاجتماعية، حتى تلك التي تبدو حديثة ظاهريًا، غير مهيأة لاستيعاب المشاركة النسائية الكاملة، وتعزز التمييز عبر آليات غير معلنة لكنها فعالة في الحد من تمكين النساء. ولا تكمن الإشكالية في لبنان في انخراط النساء في الأحزاب السياسية بحد ذاته، بل في طبيعة هذه الأحزاب التي تعيد إنتاج البنى الثقافية الإقصائية. فرغم الخطابات المتكررة حول الالتزام بالمساواة بين الجنسين، تظهر التجربة الميدانية أن البنى التنظيمية للأحزاب السياسية لا تزال تقصي النساء أو تقيّد أدوارهن ضمن فضاءات هامشية ونمطية. وقي هذه الأطر، غالبًا ما يُنظَر إلى النساء كمكمّلات رمزية أو عناصر خدماتية، بدلاً من اعتبارهن شريكات فعليات في صنع القرار وتوجيه السياسات. تعتمد الأحزاب التقليدية بشكل كبير على جهود النساء في العمل غير الرسمي والتنظيم القاعدي، لكنها لا تبدي حماسة حقيقية لدعم وجودهن في المواقع القيادية.

وغالبًا ما يُعاد تبرير هذا الإقصاء من خلال حجج مثل "عدم الجاهزية" أو عبر تبنّي تصورات مسبقة عن محدودية قدرة النساء على خوض الانتخابات أو تعبئة القواعد الشعبية. وتتشابه هذه الفضاءات التنظيمية في أنها صُمّمت وفق منطق لا يراعي طبيعة التحديات والقيود التي

[56] تبين الأعداد والمقاربة: ماذا تعني مشاركة النساء السياسيّة في لبنان؟ ناي الراعي، 2022 No2ta المختبر النسوي

تواجهها النساء. فلا توجد آليات فعالة تساعدهن على التوفيق بين أدوارهن الاجتماعية المختلفة وطموحاتهن السياسية، مما يدفعهن غالبًا إلى اتخاذ خيارات مؤلمة بين التراجع أو الانسحاب.

رغم ذلك، لا يمكن إغفال الدور المحوري الذي أدّته النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية في الدفع نحو تبنّي إصلاحات تشريعية تعزز حقوق المرأة، ومحاولاتهن المستمرة لتوسيع دائرة مشاركة النساء في الهياكل الحزبية. غير أن هذا الجهد اصطدم بعوائق كبيرة، لاسيّما خلال انتفاضة 17 تشرين، حيث تعرضت النساء الحزبيات لهجوم علني وانتقادات قاسية، مما أدى إلى انسحاب بعضهن وتراجع تمثيل القضايا النسوية في المشهد العام، خاصةً مع تصاعد الانقسامات السياسية ما بعد الانتفاضة

وهي ثلاثية تُجذّر من التوقعات المجتمعية الخاصة بأدوار النساء، ولم تعترف بمساهماتهن في المجالين الخاص والعام، انطلاقًا من الأعراف الاجتماعية المتجذرة الاعتقاد بأن السياسة "ليست مجالاً للنساء"، وبأنها مجالات "غير مناسبة" أو "غير آمنة".

وسط هذا الواقع البنيوي المعقّد، لا تبدو محدودية تمكين النساء في لبنان ناتجة فقط عن غياب الإرادة السياسية أو ضعف البرامج، بل أيضًا عن تبنّي مقاربات تمكين شكلية تتلاءم مع منطق المنظومة القائمة أكثر مما تتحداها.

في هذا السياق، استفادت ثلاثية العائلة والحزب والمجتمع من الطابع الفرداني لنهج التمكين الليبرالي، الذي يركّز على تمكين النساء كأفراد من خلال تزويدهن بالموارد وفرص الوصول إلى مواقع السلطة الرسمية. إلا أن هذا النهج لا يقارب البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعيد إنتاج اللامساواة، ولا يسعى إلى تفكيك منظومات السلطة القائمة، بل يكتفي بإدماج النساء ضمنها وفق شروطها. نتيجة لذلك، تبقى فعالية معظم برامج التمكين محدودة، خصوصًا تلك التي تركّز على تدريب النساء على المهارات الانتخابية أو المعرفة القانونية، من دون مواجهة الحواجز البنيوية والثقافية العميقة، مثل الأعراف الأبوية والنظام الطائفي والإقصاء الاقتصادي والعنف السياسي. وغالبًا ما تُنفَّذ هذه البرامج عبر منظمات غير حكومية محلية، ما يفترض ضمنًا اعتماد النساء على هذه المنظمات، مقابل ضعف قيام الأحزاب بهذا الدور. كما أن التركيز على أحداث سياسية قصيرة الأمد، مثل الاستحقاقات الانتخابية، يؤدي إلى مشاريع محدودة التأثير والاستدامة.

وقد كرّست هذه الثلاثية تعريفًا ضيقًا لما يُعدّ "سياسيًا"، وروّجت لمفهوم يركّز على المشاركة الرسمية والمؤسسية مثل الترشح والانتخاب وتولّي المناصب. لا يخلو هذا نهج من أهميته، لكنه يستبعد الأشكال غير الرسمية من المشاركة السياسية ويحوّل مشاركة النساء إلى لحظات متقطّعة، بدلاً من اعتبارها عملية سياسية واجتماعية مستمرة. ومن دون الاعتراف الكامل بأشكال المشاركة السياسية غير الرسمية، ستنجح هذه الثلاثية في منع أي تحوّل فعلي في تعزيز حضور النساء السياسي. تُظهر الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمشاركة السياسية في لبنان أن التركيز ينصب عادة على مؤشرات محدودة، مثل نسب الترشح والانتخاب، والتمثيل في السلطتين التنفيذية والتشريعية، والوجود ضمن الأحزاب السياسية، في حين تُهمَّش مؤشرات أخرى مهمة تعكس أبعادًا أعمق للمشكلة. وقد أدى هذا التركيز الانتقائي إلى فهم جزئي لأسباب المشكلة، مما أعاق صياغة حلول شاملة.[57]

[57] Women's Political Participation in Lebanon: Gaps in Research and Approaches Marguerite Helou, AlRaeda, LAU

لذلك، صحيح أنه ينبغي التركيز على العوامل الهيكلية المختلفة التي تمنع مشاركة النساء السياسية على المستوى المحلي في لبنان، لكن التركيز على العوامل الهيكلية، رغم أهميته، لا يمكن أن يفسر تجارب النساء الفردية داخل الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن التحليلات الدقيقة على المستوى الجزئي ضرورية لأي نقاش حول مشاركة النساء السياسية في لبنان، ويمكنها توسيع فهمنا لمشاركة النساء السياسية خارج الهياكل الرسمية.

ثانياً: التوصيات

تضع "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" هذه التوصيات في رسم جميع الجهات المعنية بقضية مشاركة النساء السياسية على المستوى المحلي. وتنطلق "لادي" في توصياتها من القناعة التامة بكون مشاركة النساء السياسية مدخل أساسي للحديث عن ديمقراطية الانتخابات، بالتوازي مع القناعة بأن التعديلات البنيوية من أجل ديمقراطية الانتخابات لا يمكنها أن تغفل مسألة مشاركة النساء.

وفي ضوء تجربة الانتخابات البلدية الأخيرة، وما كشفه التقرير العام الذي أصدرته الجمعية، وفي ضوء هذا التقرير الخاص بمراقبة الانتخابات من منظور جندري، تشدد "لادي" على الحاجة إلى مقاربة إصلاحية متكاملة على مستويين.

الأول: خاص بالإصلاحات البنيوية الخاصة بالانتخابات. أظهرت التقارير الرقابية التي أعدّتها "لادي" خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية، وكذلك التقرير العام الخاص بمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025، أن استمرار العمل بقوانين قديمة وغير موائمة للتطورات الدستورية والمعيارية، وعلى رأسها قانون البلديات رقم 118/1977، يشكّل أحد أبرز أسباب الخلل في الإدارة المحلية وضعف المساءلة. وفي هذا السياق، تطالب الجمعية بمجموعة إصلاحات مترابطة تنطلق من إقرار قانون عصري مستقل لتنظيم الانتخابات البلدية والاختيارية، وتقوم على مبدأ المشاركة الشاملة والشفافية والمساءلة والتمثيل العادل، بما يتوافق مع الدستور اللبناني والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتعيد "لادي" تأكيد كل التوصيات البنيوية التي وردت في تقريرها العام وهي:

1. **إصلاحات قانونية وتشريعية** تتعلق باللامركزية الإدارية الموسعة وتطوير الأطر الناظمة للانتخابات والتمثيل المحلي.
2. **إصلاحات إدارية ومؤسسية** ترتكز على تحديث الجهات المشرفة على الانتخابات وتأهيل العاملين فيها وتفعيل الإدارة الرقمية.
3. **إصلاحات مالية وتنموية** تهدف إلى تعزيز الاستقلالية المالية للبلديات وربطها بآليات الشفافية والمساءلة.
4. **إصلاحات سياسية ورقابية** ترمي إلى تحصين العملية الانتخابية من التدخلات السياسية وتفعيل الرقابة المدنية والرسمية والحؤول عن دون لجوء السلطات المتكرر إلى تأجيل الاستحقاق الانتخابي لأسباب غير قاهرة.

إن من شأن هذه الإصلاحات جميعها المساهمة في توفير بيئة انتخابية محفّزة للنساء ومساهمة في تعزيز وجودهن في مواقع القرار المحلي، لأن تصميم نظام انتخابي داعم للمرشحات سيغيّر نظرة الناخبين إلى المرأة ودورها في الحياة السياسية.

الثاني: خاص بالإصلاحات البنيوية المرتبطة بأوضاع النساء عامة في لبنان. إن تعزيز المشاركة السياسية للنساء على المستوى المحلي لا يمكن أن يتم من خلال تدخلات مجزّأة أو إجراءات رمزية. يتطلب الأمر اعتماد مقاربة شاملة ومتعددة الأوجه تعالج مكامن الضعف البنيوية القائمة. مقاربة تعمل على تغيير الهياكل والممارسات المؤسسية التي تتجاهل قضايا النساء وتُعيد تأطير النظام الذي خلق تسلسلاً هرميًا، دأب تاريخيًا على إسناد أدوار وقيمة وِصفات مختلفة للنساء والرجال. هذا النظام أدّى إلى تقسيم العمل بطريقة تجعل المرأة المسؤول الرئيسي عن المجال الخاص للبيت والأسرة، في حين يكون الرجل هو الفاعل الرئيسي في المجال العام السياسي والاقتصادي، مع منح ثقل مختلف للجهود المبذولة في كلا المجالين. وتتوجه لادي بالتوصيات التالية:

أولًا: توصيات موجّهة إلى البرلمان

- إقرار قانون انتخابي حديث يعتمد نظام النسبية، ويتضمن كل الإصلاحات التي أوردتها الجمعية في تقريرها العام الخاص بمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025.
- إقرار كوتا نسائية مرحلية بنسبة لا تقّل عن 30% على لوائح الترشيح، مع تحديد جدول زمني لتقييم التطبيق ونتائجه. تؤكد "لادي" أن الكوتا هي أحد الإصلاحات الأساسية في أي مسار إصلاحي لتعزيز ديمقراطية الانتخابات. ولكنها تشدد على عدم فصلها عن حزمة الإصلاحات البنيوية الخاصة بكل معالم القانون الانتخابي. وفي ظل المطلب باعتماد النظام النسبي بدون صوت تفضيلي ومع لوائح مقفلة، فإن الكوتا الأكثر ديمقراطية وفعالية هي كوتا الترشيح مع التناوب في ترتيب الأسماء على اللوائح (zebra system). هذه الصيغة تُوازن بين تعزيز تمثيل النساء واحترام آلية النسبية، وتتفادى إشكالية المقاعد المحجوزة في بلد طائفي.
- اعتماد تعديل تشريعي خاص بتقديم إعفاءات أو تسهيلات مالية يعتمد على الحوافز مثل زيادة الدعم للّوائح التي تحقق المناصفة.
- تعديل النصوص القانونية الناظمة لعمل هيئة الإشراف على الانتخابات لضمان استقلاليتها وفعاليتها، على أن تشكّل النساء نسبة لا تقل عن ثلثها.
- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إقرار قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية، بهدف ضمان المساواة في مسائل الأحوال الشخصية.
- إقرار قانون للحماية من العنف السياسي بما يتوافق مع المعايير الدولية ويضع آليات واضحة للرصد والمساءلة.
- اعتماد كافة التشريعات الكفيلة بحماية النساء من كل أشكال العنف والتمييز في المجالين العام والخاص.

ثانيًا: توصيات موجّهة إلى الحكومة

- اعتماد استراتيجية للمساواة في المجال السياسي، وخطط عمل وطنية ذات صلة بشأن المساواة، مع وضع هدف ملموس يتمثّل في تحقيق المساواة، استنادًا إلى تحليل البيانات المتعددة الجوانب والشاملة والمصنّفة والأكثر تطورًا وتحديثها، ورصد التقدم المحرز والانتكاسات، ونشر تلك البيانات بانتظام، واعتماد آليات تقييم سنوية أو نصف سنوية لقياس التقدم في تنفيذ الخطط.
- توفير الميزانيات والموارد المالية بما يساعد في تنفيذ السياسات والخطط الوطنية.
- بناء قدرات الكوادر المعنية بإدارة العملية الانتخابية على قضايا العدالة والمساواة بين الجنسين.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتولّي النساء مواقع قيادية في إدارة الانتخابات المحلية على مستوى القائمقامات ورؤساء الأقلام واللجان.
- بناء قدرات البلديات على مقاربات إدماج المنظور الجندري في سياساتها وخططها.
- إلزام البلديات باعتماد سياسات وآليات واضحة لتعميم المنظور الجندري في عملها، سواء في إعداد البرامج المحلية أو في تقديم الخدمات أو في تشكيل اللجان. يُسهم هذا التوجّه في تحويل التمثيل السياسي للنساء بعد الانتخابات إلى مكتسب فعلي داخل السياسات المحلية، بدل أن يبقى حضورًا شكليًا في المجالس المنتخبة.
- إتاحة بيانات محدثة كمية ونوعية مصنّفة على أساس الجنس، ومؤشرات جندرية في لبنان، بما في ذلك بيانات عن النساء في سوق العمل وقطاع التعليم، لتسهيل تصميم تدخلات أكثر استهدافًا وفعالية لتمكين النساء سياسيًا.
- جمع بيانات منهجية مصنّفة ونشرها عن مدى انتشار العنف السياسي ضد المرأة وأسبابه وآثاره، وعن فعالية تدابير الوقاية والاستجابة وتعديل النظم والتدابير وتحسينها وفقًا لذلك.
- تنظيم حملات توعية لفائدة أصحاب المصلحة المعنيين والتعاون معهم، بمن في ذلك شاغلو المناصب والأحزاب السياسية والقطاع العام والمنابر الإعلامية والمدرّسون وقادة المجتمع والقيادات الدينية وأعضاء الهيئات الانتخابية وممثلو القطاع الخاص والنقابات العمالية والسلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون من أجل اعتماد خطاب إيجابي بشأن المساواة بين الجنسين، ولتعزيز دعم وفهم أهمية مشاركة النساء السياسية.
- تعزيز صلاحيات الهيئة الوطنية المعنية بشؤون المرأة ومواردها للاضطلاع بأدوار أكبر على المستوى الوطني.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بالحماية من العنف السياسي، ورصده وضمان المساءلة عنه، سواء في الخطاب العام أو في وسائل الإعلام الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز قدرة الإعلاميين ووسائل الإعلام الرقمية على منع تكريس القوالب النمطية عن المرأة في صنع القرار.
- تطوير قواعد المعلوماتية ونظمها في وزارة الداخلية باعتماد الإحصاءات والنتائج المصنفة على أساس الجنس ونشرها بشفافية.
- إدماج حقوق المرأة والقيادة النسائية والمساواة بين الجنسين وفهم الأساليب التربوية التي تُحدث تحولاً في التصورات الخاصة بالنساء، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية في مواد التدريس والتعلم وإدماج "إزالة القوالب النمطية" في المناهج الدراسية.
- تعزيز خدمات الحماية من كل أشكال العنف الذي تواجهه النساء، بما يشمل العنف السياسي.

ثالثًا: توصيات موجّهة للأحزاب السياسية

- التزام الأحزاب بترشيح النساء واعتماد التدابير الإيجابية المؤقتة في لجان الترشيح للانتخابات البلدية.
- إدماج قضايا النساء من ضمن أجندة الأحزاب من خلال عملها السياسي. في البرلمان، من خلال تبنّي القوانين الكفيلة بحماية النساء والرقابة على أداء الحكومة وسياساتها. وحكوميًا، من خلال دعم السياسات والتدابير والقرارات التي يفترض بأية حكومة القيام بها مناصرةً للمرأة وتعزيزًا لحضورها في الحقل السياسي.
- بناء قدرات النساء المنخرطات في الأحزاب وزيادة وعيهن السياسي وتأمين الفرص الحقيقية التي تراكم تجربتهن السياسية وتساعد في بناء قياديات نسوية حزبية.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتوسيع عضوية النساء داخل الأحزاب وتكليفهن بمسؤوليات حزبية رئيسية ومنحهن الثقة والدور لتمثل الحزب في المواقع التمثيلية.
- تعزيز البعد الخاص بقضايا المرأة لدى جميع الوحدات والأجهزة والمكاتب والقطاعات والهياكل الخاصة بالأحزاب، وتفعيل دور لجان المرأة في الأحزاب السياسية.
- صياغة السياسات الداخلية للأحزاب السياسية لتتكيف مع مفاهيم ومنظور العدالة والمساواة بين الجنسين.
- إتاحة بيانات كمية ونوعية محدّثة حول التمييز بين الجنسين في عضوية الأحزاب السياسية.
- وضع سياسات وإجراءات داخلية للتبليغ عن التحرش والإساءة الجنسية والتحقيق فيهما ومعالجتهما لخلق فضاءات آمنة للنساء داخل الأحزاب السياسية.
- تعزيز المعرفة والوعي بالنهج القائم على حقوق الإنسان داخل صفوف كل الهيئات واللجان الحزبية.
- تفعيل مسارات التعاون مع المنظمات النسوية بشأن المطالب والأولويات النسوية العامة.

رابعًا: توصيات موجّهة لمنظمات المجتمع المدني

- تطوير خطاب نسوي-سياسي يحوّل التجارب الفردية إلى قضية عامة، ويوجّه العمل النسوي نحو برنامج سياسي قادر على مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي وإعادة بناء الهياكل السياسية غير العادلة. خطاب لا يبقى محصورًا في المجال الفردي أو الخدماتي عبر "برامج التمكين"، بل يتحوّل إلى برنامج سياسي-نسوي متكامل. بهذه المقاربة، تتحول مشاركة النساء من مجرد "زيادة عدد المقاعد" إلى مشروع تحوّلي يعيد صياغة السياسة نفسها من منظور نسوي.
- تعزيز شبكات العمل المشترك مع مختلف أصحاب المصلحة من مشرّعين وهيئات حكومية ووطنية وكذلك الأحزاب من أجل مناصرة حقوق النساء والمساواة الجندرية
- توفير أدوات مبتكرة للعمل من ضمن مقاربات تشاركية مع النساء أصحاب الحقوق في مختلف المناطق اللبنانية.
- توفير برامج بناء قدرات مستدامة واستهداف النساء من مختلف المناطق وتطوير آليات جديدة تتوجه للناشطات الشابات لتعزيز انخراطهن في العمل العام.
- توثيق تجارب النساء وتدوينها ونشرها وتبادلها.
- تطوير آليات التضامن النسوي بين المنظمات النسوية والحقوقية وتعزيزها.

- إدماج البعد التقاطعي لضمان أن المقاربة النسوية السياسية تشمل النساء من خلفيات مختلفة بحيث لا يُعاد إنتاج الإقصاء داخل الحركة النسوية نفسها.

توصيات موجهة لفائدة وسائل الإعلام

- تعبئة الإعلام من أجل أداء دوره في نشر ثقافة المساواة ومحاربة الصور النمطية عن المرأة التي تكرّس منظورًا غير صحيح عن واقعها وأدوارها في الحياة العامة.
- الإضاءة على إنجازات المرأة في لبنان وإبراز خبرتها ومعرفتها وكفاءتها في العمل، كما الإضاءة على النساء الخبيرات المتخصصات في مختلف المجالات.
- إشراك المزيد من النساء، بما في ذلك الشابات، في البرامج الإعلامية التي تتناول القضايا الوطنية والسياسات العامة.
- تبنّي مدونات سلوك وسياسات داخلية عقوبات على التحريض/الوصمة الموجّهة ضد النساء.

فريق العمل

أعضاء الهيئة الإدارية

- عمار عبود، الأمين العام
- ميادة عبد الله
- سميحة شعبان
- مازن أبو حمدان
- حسين عاصي
- رشيد حمتّو
- ريما الأدهمي

المكتب التنفيذي

- دايانا البابا
- زينب رحال
- جودي فتفت
- محمد جبارة
- راجي كيروز
- كريستوف كيروز
- لينا سليمان
- ميساء حمّادي
- حسين بشارا
- يوسف الحاج علي

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb